الشَّرحُ الصَّغِيرُ

عَلَى حِزْبِ البَحْرِ

تَأْلِيفُ الشَّيخِ الإِمَامِ

أَبِي العَبَّاسِ أَحْمَد زَرُّوق الفَاسِيّ
(٨٤٦ - ٨٩٩هـ)

بِعِنَايَة

نزار حمّادي

دار الإمام ابن عرفة
تونس

الشرح الصغير
على حزب البحر

الشَّرحُ الصَّغِير

عَلَى حِزبِ البَحرِ

تأليف الشَّيخ الإمام

أَبِي العَبَّاس أَحمد زَرُّوق الفَاسِيّ

(٨٤٦-٨٩٩هـ)

بعِنَاية

نزار حمادي

دار الإمام ابن عرفة
تونس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نوَّرَ قلوبَ أوْلِيائِه بذِكْرِه، وأنْطَقَ ألْسِنَتهُمْ بشُكْرِه، وعمَّرَ جوارِحَهُم بٱمْتِثالِ أمْرِه، فَهُمْ في رياضِ الأُنْسِ يَرْتَعُون، وإلَىٰ أوْكارِ المَحبَّة يَأْوُون، ﴿قُلْ بِفَضْلِ ٱللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِۦ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨]، ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٢].

وَالصَّلاةُ والسَّلامُ الأتَمَّانِ الأكْملانِ علىٰ سَيِّدنا ونَبِيِّنا مُحَمَّدٍ منارِ السُّلُوكِ وَالهُدَىٰ، ومَنْبعِ التَّأسِّي وَالاقْتِداء، الَّذِي ما تركَ شَيْئًا يُقرِّبُ إلىٰ اللهِ تعالىٰ إلَّا ودَعَا إلَيْه، ولا أدَبًا يَصْلحُ أنْ يكونَ العَبْدُ به مَعَ اللهِ إلَّا وحَثَّ عليه، ولا شَيْئًا يَشْغَلُ العبادَ عن اللهِ تعالىٰ إلَّا وحذَّرَهُمْ مِنْه، ولا عمَلًا يَقْطَعُهُمْ عَنِ اللهِ إلَّا وأخْرَجَهُمْ عَنْهُ.

وبعدُ، فَإِنَّ الدُّعاءَ ـ وَهْوَ رَفْعُ الحاجاتِ إلىٰ رَافِع الدَّرجات ـ مِنْ أجَلِّ العِبادَات، وأَقْرَبِ الوسَائِل لنَيْلِ الخيْراتِ والرَّغبَات، إذْ يَقْضِي اللهِ به تفَضُّلًا جميعَ الحاجات، ويدفع ببركتِهِ سائِرَ البَلِيَّات،

ويَكْشِفُ ما أَهَمَّ من المُلِمَّات، ويُجْزِل ما يُرْجَىٰ مِنَ العَطِيَّات، ويَرْفَعُ إلىٰ عَلِيِّ الدَّرجاتِ.

كَيْفَ وَالقُرْآنُ المَجِيدُ ـ ٱلَّذِي لَا يَأْتِيهِ البَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ـ مَحْشُوٌّ بِالدُّعَاءِ وَالأَمْرِ بِهِ، وَجَمِيعُ الأَنْبِيَاءِ عليهم الصلاة والسلامُ أُولُو العَزْمِ وَغَيْرُهُمُ ـ ٱلَّذِينَ هُمْ أَئِمَّةٌ أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُهْتَدَىٰ بِهَدْيِهِمْ ـ لَهِجُوا بِهِ وَفَزِعُوا إِلَيْهِ عِنْدَ الشَّدائِدِ، لَا سِيَّمَا إِمَامُهُمْ وَخَاتِمُهُمْ سَيِّدُنَا وَنَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ.

وَقَدْ عَلَّمَ عليه الصلاة والسلام الدُّعَاءَ لِأُمَّتِهِ، وَٱجْتَمَعَ فِيهَا العِلْمُ بالتَّوْحِيد، والنَّصِيحَةُ لِلْأُمَّةِ، وَالعِلْمُ بِاللُّغَةِ، فكانَتْ أدْعِيَتُهُ ﷺ المقدَّمَةَ علىٰ غَيْرِها بالإطْلَاقِ، كَما أَنَّ لَفْظَها وَسِيلَةٌ لِقَبُولِهَا، ثُمَّ تأتي بَعْدَها أدْعِيَةُ الأَوْلِيَاءِ والصَّالِحِينَ مِنْ أُمَّتِهِ، المُهْتَدِين بِهَدْيِه، المُسْتَنِّينَ بِسُنَّته، إذْ مِنْ أَوْصَافِهِم الدُّعَاءُ إِلَىٰ اللَّهِ وَفَاءً بِالعُبُودِيَّةِ، وَالفَقْرِ، وَالذِّلَّةِ، وَالخُشُوعِ، وَالخُضُوعِ، وَالتَّوَاضُعِ، وهي أجَلُّ المقاماتِ التي يَصِلُونَ إِلَيْها، وَمِنْ هُنَا كان لدُعائِهِم بركةٌ زائدةٌ علىٰ غَيْرِهم، لأنَّ ألْسِنَتهُمْ كريمَةٌ، وأَنْوَارَ قُلوبِهِمْ عَظِيمَة، وهِمَمَهُم عَلِيَّة، وإشاراتِهم سَنِيَّة، ومِنْ شَواهِدِ ذلك أَنَّ القرآنَ يَكُونُ له أثرٌ عظيمٌ عِنْدَ سماعِهِ منهم، ولِلْأحادِيثِ بَهْجَةٌ وجلالَةٌ زائدةٌ إذا أُخِذتْ عنهم، وللمَواعِظ منهُمْ

تأثيرٌ في القُلوبِ ظاهِرٌ، ولعُلومِهم وفِقْهِهِمْ أنْوارٌ ونَفْعٌ مُتظاهِر.

وَمِنْ أَبْرَزِ تِلْكَ الأَدْعِيَةِ أدْعِيَةُ الشَّيْخ الإمامِ أبي الحسَنِ الشَّاذِليِّ (ت٦٥٦هـ) رضي الله عنه ولِذَلك ٱعْتنىٰ بشَرْحِها الأفاضِلُ المُحَصِّلون، وتكَلَّم علىٰ ظواهِرِ أَلْفَاظِهَا الأيمَّةُ الرّاسِخُون، وحَفِظَها الأكابرُ والعُلماء، وٱعْتنَىٰ بها الأخيارُ والصُّلحاءَ؛ وذَلِكَ لِمَا ٱشتملت عَلَيْهِ من العِباراتِ الرَّائِقة، وَمَا تَضَمَّنَتْهُ مِن الحَقائقِ الفائِقة، لَا سِيَّما وأنَّها صَدَرَتْ مِنْ إمامٍ سُنِّيٍّ شَهِدَ لَهُ أَكَابِرُ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ بِالوِلَايَةِ وَالمَعْرِفَةِ الخَاصَّةِ بِاللَّهِ تَعَالَىٰ:

* فَقد قَالَ الإِمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ ٱبْنُ دَقِيقِ العِيدِ (ت٧٠٢هـ): مَا رَأَيْتُ أَعْرَفَ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْخِ أَبِي الحَسَنِ الشَّاذِلِيِّ رضي الله عنه[1].

* وَحَلَّاهُ الشَّيْخُ الإمَامُ ٱبنُ الحاجِّ العَبْدَرِيُّ (ت٧٣٧هـ) بقوله: سَيِّدِي الشَّيْخُ الجَلِيلُ أَبُو الحَسَنِ الشَّاذِلِيُّ[2].

* وَقَالَ الإِمَامُ تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ (٧٧١هـ): الشَّيْخُ العَارِفُ أَبُو الحَسَنِ الشَّاذِلِيُّ، كَانَ سَيِّد عَصْرِهِ وَبَرَكَةَ زَمَانِهِ[3]. وَقَالَ أَيْضًا: الشَّيْخُ

(١) سمعه منه الإمام ابن عطاء الله السكندري وأورده في كتابه لطائف المنن (ص٧٥)

(٢) المدخل (ج٢/ ص١٨٩)

(٣) طبقات الشافعية الكبرىٰ، (ج٦/ ص٢٥٧)

الكَبِيرُ وَلِيُّ اللَّهِ أَبُو الحَسَنِ الشَّاذِلِيُّ[١].

* وقال الشَّيْخُ محَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الدَّائِم المَعْرُوفُ بِٱبْنِ بِنْتِ المَيْلَق (ت٧٩٧هـ): هو الشَّيْخُ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ العالِمُ العَلَّامةُ الواحِدُ في عَصْرِه في طَرِيقِ التَّصَوُّفِ وعِلْمِ السُّلوكِ، بٱتِّفاق مَنْ يُعَوَّلُ عليْهِ مِنْ أَهْلِ زمَانهِ[٢].

* وقَالَ الإِمَامُ الفَقِيهُ المَالِكِيُّ أَبُو القَاسِمِ البُرْزُلِيُّ (ت٨٤١هـ): «الشَّيْخُ أَبُو الحَسَنِ الشَّاذِلِيُّ مِنْ أَهْلِ عِلْمِ الحَقَائِقِ، وَمَعْرِفَةِ الدَّقَائِقِ، وَأَسْرَارٍ كَثِيرَةٍ مِنْ عِلْمِ التَّوْحِيدِ، وَمِمَّنْ نَوَّرَ اللَّهُ قَلْبَهُ لِلْغَوْصِ فِي عِلْمِ التَّنْزِيلِ، وَحِكْمَةِ السُّنَّةِ، وَخَصَائِصِ العُلُومِ الرَّبَّانِيَّةِ، وَذَلِكَ مَحْفُوظٌ عَنْهُ، ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِهِ وَأَحْزَابِهِ، وَهُوَ مِنَ العُلَمَاءِ بِاللَّهِ تَعَالَىٰ وَبِأَمْرِهِ، وَمِنْ أَصْحَابِ الأَحْوَالِ، وَمِنْ رِجَالِ الآخِرَةِ، وَعُلَمَاءِ الإِسْلَامِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا»[٣].

* وَقَالَ الإِمامُ جَلَالُ الدِّينِ السُّيُوطِيُّ (ت٩١١هـ): «أَبُو الحَسَنِ الشَّاذِلِيُّ إِمَامُ أَرْبَابِ القُلُوبِ فِي زَمَانِهِ»[٤].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرىٰ، (ج٦/ ص٢٦٠)

(٢) الأنوار اللائحة من أسرار الفاتحة (ق٨١/أ)

(٣) الفتاوىٰ، (ج٦/ ص٤٤٥)

(٤) الحاوي للفتاوي، (ج١/ ص٣٩٢)

وَكتبَ الفقِيهُ المالكِيُّ العلَّامةُ أحْمَدُ الصَّاوِي (ت١٢٤١هـ) على قول العلَّامة الدَّرْدِير: «ولَا يُرْقَىٰ بِالأسْماء الَّتِي لَا يُعْرَفُ مَعْنَاها»: أيْ مَا لَمْ تَكُنْ مَرْوِيَّةً عنْ ثِقَةٍ، كالمَأْخُوذَةِ مِنْ كَلَامِ أَبِي الحَسَنِ الشَّاذِلِيِّ[1].

وَمِنْ أجلِّ مَنْ تصَدَّىٰ لشَرْحِ الأدْعِيَةِ الشَّاذِلِيَّةِ الشيخُ الإمامُ الفَقِيهُ المالِكيُّ أبو العَبَّاسِ أَحْمَدُ زَرُّوقٌ الفَاسِيُّ (ت٨٩٩هـ) رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ، وَذَلِكَ لِمَا أدْرَكهُ مِنْ جَواهِرِ مَعانِيها الإيمانيَّة، وٱشتمالِها على كثيرٍ مِن آدَابِ العُبُودِيَّة، وقَدْ أَتْقَنَ وَصْفَها إِذْ قَالَ: «وَٱعْلَمْ أَنَّ أَحْزَاب الشَّيْخِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ جَامِعَةٌ بَيْنَ إِفَادَةِ العِلْمِ، وَآدَابِ التَّوَجُّهِ، وَتَعْرِيفِ الطَّرِيقَةِ، وَتَلْوِيحِ الحَقِيقَةِ، وَذِكْرِ جَلَالِ اللَّهِ وَعَظَمَتِهِ وَكِبْرِيَائِهِ، وَذِكْرِ حَقَارَةِ النَّفْسِ وَخِسَّتِهَا، وَالتَّنْبِيهِ عَلَىٰ خُدَعِهَا وَغَوَائِلِهَا، وَالإِشَارَةِ لِوَصْفِ الدُّنْيَا وَالخَلْقِ، وَطَرِيقِ الفِرَارِ مِنْ ذَلِكَ وَوَجْهِ حُصُولِهِ، وَالتَّذْكِيرِ بِالذُّنُوبِ وَالعُيُوبِ وَوَجْهِ التَّنَصُّلِ مِنْهَا، مَعَ الدَّلَالَةِ عَلَىٰ خَاصِّ التَّوْحِيدِ وَخَالِصِهِ، وَٱتِّبَاعِ الشَّرْعِ وَمَطَالِبِهِ، فَهْيَ تَعْلِيمٌ فِي قَالَبِ التَّوَجُّهِ، وَتَوَجُّهٌ فِي قَالَبِ التَّعْلِيمِ، مَنْ نَظَرَهَا مِنْ حَيْثُ العِلْمُ وَجَدَهُ كَائِنًا فِيهَا، وَمَنْ نَظَرَهَا مِنْ حَيْثُ العَمَلُ فَهْيَ عَيْنُهُ، وَمَنْ نَظَرَهَا مِنْ حَيْثُ الحَالُ وَجَدَهُ كَامِنًا فِيهَا، وَقَدْ شَهِدَ شَاهِدُهَا بِذَلِكَ عِنْدَ الخَاصِّ وَالعَامِّ، فَلَا يَسْمَعُ

(١) بلغة السالك (ج٤/ ص٤٣٧)

أَحَدٌ مِنْ كَلَامِهَا شَيْئًا إِلَّا وَجَدَ لَهُ أَثَرًا فِي نَفْسِهِ، وَلَا يَقْرَؤُهَا إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ، مَا لَمْ يَكُنْ مَشْغُولًا بِبَلْوَىٰ، أَوْ مَشْغُوفًا بِدُنْيَا، أَوْ مَصْرُوفًا بِدَعْوَىٰ، أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنَ البَلَاءِ»(١).

وقَدْ خَصَّ الإِمَامُ زَرُّوقٌ الدُّعاءَ المَشْهُورَ بـ«حِزْبِ البَحْرِ» بشَرْحَين:

* **أحَدُهما**: المطوَّلُ والَّذِي نَرَىٰ أَنَّهُ الأَوَّل، سمّاه «مفاتيحَ العِزِّ والنَّصْرِ في التَّنْبِيه علىٰ مَا يتعلَّقُ بحِزْبِ البَحْر»، صدَّره بمُقَدِّمات تأْصِيلِيَّة نفِيسَةٍ بيّن فيها حَقِيقَة الحِزْبِ ٱصْطِلَاحًا، وحُكْمَهُ الشَّرْعِيَّ، وفائِدَتَه، وشُروُطَ وَضْعِه والعَملِ به، وختم الشَّرْحَ بفُصولٍ نافعَةٍ في آدَابِ المُرِيدِين والسَّالِكين. وقد يسَّرَ الله تعالىٰ بفَضْلِه العنايةَ بهذا الشرح وطَبْعَه(٢).

* **والثاني**: وهو الَّذِي نقدَّم له الآنَ، ونعتَقِدُ أنَّه الشرحُ الثَّاني الذي أرْدَفهُ الكبيرَ، ولكن مَع وَجازَتِه كانَ ذَا عِبارَاتٍ مُتْقَنة، وإشاراتٍ فائِقَة، وزَوائِدَ فوائِدَ لم يَشْتَمِلْ عليها الأَوَّل.

ويَجْدُر التَّنْبِيه إلَىٰ أنَّ للشَّيْخ زَرُّوقٍ رضي الله عنه رسالةً مستقلَّةً شرَحَ فيها

---

(١) مفاتيح العزِّ والنصر في التنبيه علىٰ ما يتعلق بحزب البَحْرِ (ص٣٠ ـ ٣١)

(٢) طبع بدار الإمام ابن عرفة التونسية للنشر سنة ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م.

غوامِضَ الدُّعَاءِ الشاذليِّ المَعْروفِ بـ«الحِزْبِ الكَبِير» ، وكذلك بعْضَ كلماتِ «حِزْبِ البَحْرِ» ، وقد صَدَّرها بقاعدة جليلةٍ في قَبُولِ الأدْعِيَةِ والأحْزَابِ بقوله: «ٱعْلَمْ أنَّ الكلامَ كلَّهُ ـ مِنْ دُعَاءٍ أو غَيْرِه ـ إمَّا أن يَكُونَ مُوَافِقًا للشَّريعة ، أو لِلْحَقِيقَة ، أوْ لَهُمَا ، أوْ خَارِجًا عَنْهُمَا:

ـ فإنْ كانَ خَارِجًا عَنْهُما بحَيْثُ لا يُوَافُق أصْلًا ولا فَرْعًا فهو مَرْدُودٌ مِمَّنْ كانَ بُرُوزُهُ ، في أيِّ مقامٍ كانَ .

ـ وإنْ كانَ مُوافقًا لهُما بِكُلِّ وَجْهٍ فقَبُولُه لازِمٌ ، وَرَدُّهُ تعَسُّفٌ وظُلْمٌ وإذايَةٌ للمُؤْمنين ؛ ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨] ، وَمَنْ آذَىٰ وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَ اللهَ بِالمُحَارَبَةِ[١] .

ـ وإنْ كانَ مُخالِفًا لأحَدِهما بَوَجْهٍ يَقْبَلُ التَّأْويلَ تَعَيَّنَ ردُّهُ لِلْآخَرِ بِتَأْوِيلِ القَابِل ، إنْ ثَبَتَتْ مَزِيَّةُ صَاحِبِهِ ، بخِلَافِ ما لَا يَقْبَلُ التأويلَ ، أوْ لَا مَزِيَّة لصَحابِه .

وَالمَزِيَّةُ المُعْتبَرَةُ في ذلك هو العِلْمُ النَّافعُ ، والعملُ الصالحُ ، والحالُ الصحيحُ ، وَكُلُّ ذلك مما نُقِلَ عَنْ حَالِ سَيِّدِي أبي الحسَنِ ﵁

(١) يشير إلىٰ حديث البخاري: «مَنْ عَادَىٰ لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالحَرْبِ» . (٦٥٠٢)

تَوَاتُرًا، وكَلامُهُ شَاهِدٌ به: جِبِلَّةً، وصُورَةً، وبُرْهانًا، وتَنْوِيرًا، فلَزِمَ مُراعاتُهُ وٱعْتِبارهُ[(١)].

ولأجل ذَلِكَ قَبِلَ العُلماءُ والفُقَهاءُ أدْعِيَةَ الشَّيْخ أبي الحسَنِ الشَّاذليِّ رضي الله عنه، وبَيَّنُوا مَشْرُوعِيَّتها، وَرَدُّوا عَلَىٰ مُنْتَقِدها، وعَمِلُوا بِهَا ووَقَفُوا علىٰ بَركتِهَا، فمِنْ ذلِكَ قَوْلُ مُفْتِي تونس في عَصْرِه الفقيهِ الجَلِيلِ أبي القاسم البُرْزُلي (ت٨٤١هـ) رحمه الله في ذَيْل رَدِّه علىٰ بَعْضِ فصُولِ الشيخ ٱبْنِ تَيْمِيَّة (ت٧٢٨هـ) فيما ٱنْتقَدَهُ علىٰ أدْعِيَةِ الشَّيْخِ أبي الحَسَنِ الشَّاذِلِيِّ: «رأيتُ كثيرًا من الفُقهاء العَصْريِّينَ والعُلماءِ العَامِلِينَ لَهُمْ أذْكَارٌ مَخْصُوصَةٌ أَلِفُوهَا، فتَراهُمْ يَرْكنونَ إلَيْهَا لأنها صارَتْ مَحْفُوظَةً لهم، لا أنهمُ ٱتَّخذُوها سُنَّةً تُرْوَىٰ عَنْهُم. وإنَّما ٱعْتادُوها في أنْفُسِهِمْ وتَيَسَّرَتْ علَيْهِمْ، فأخَذَها النَّاسُ عَنْهُمْ مِنْ أَتْباعِهِمْ وغَيْرِ أتْبَاعِهِمْ. وقَدْ أَلِفْتُ أنَا حِزْبَي الشَّيْخِ أبي الحسَنِ الشاذليِّ: الحِزْبَ الكَبِيرَ، وحِزْبَ البَحْرِ، وأضَفْتُ إلىٰ ذَلِك أذْكَارًا أُخْرَىٰ مِثْلَ الأسْماءِ الحُسْنَىٰ علىٰ طريقِ ٱسْتِقْرائِهَا مِنَ القُرآنِ، وفي أثنائها أدْعِيَة، وأضَفْتُ إليها أذْكَارًا أُخْرَىٰ وَرَدَتْ في الأحادِيثِ، وأدْعِيَةً كثيرة وَرَدَتْ في الصِّحيح وَغَيْرِه، وأدْعِيَةً في القُرْآن، ورأَيْتُ لذلك بَرَكَةً كَثِيرَةً،

(١) شرح غوامض أحزاب الشيخ أبي الحسن. مخطوط.

وَالحَمْدُ لِلَّهِ تَعالىٰ[١].

ولحِزْبِ البَحْرِ قصَّةٌ مَشْهُورَةٌ أوْرَدهَا غَيْرُ واحِدٍ مِنَ العُلَماءِ[٢]، وأَوْثَقُها الَّتِي وَرَدْت مِنْ طريق ٱبْنِ الصَّباغ الحِمْيَرِي في كتابه «درة الأسرارِ» قال: حدثنا الشيخ الصالح أبو العزائم ماضي بن سلطان رحمه الله بمدينة تونس كلأها اللهُ تعالىٰ، وكذلك الشيخ الصالح المبارَكُ شرَفُ الدِّين وَلدُ الشَّيْخ رضي الله عنه بمدينة دَمنهور الوحش من الديار المصرية عام ٧١٥هـ، قالا: أرادَ الشَّيْخُ السَّفر مِن القاهرة إلىٰ الحجّ بعد خُروجِ الحجّ بمدةٍ يسيرة، فقال: أُمِرْتُ بالحَجِّ في هذا العام فٱطْلُبوا لنا مَرْكبًا في النِّيل نُسافِرُ فيه علىٰ الصعيد، فنَظرُوا مركبا فمَا وجَدُوا إلَّا مَرْكبًا للنَّصارَىٰ فيهِ شَيْخ نَصْرانيٌّ وأوْلَادُه، فقال: نَرْكَبُ فيه.

قالا: فرَكِبْنا فيهِ وأقْلَعْنا مِن القاهرة يومين أو ثلاثَة، وتبَدَّل الريحُ في وجُوهِنا فأَرْسَيْنا في شَطِّ النيل بمَوْضِع خالٍ مِن العمارة، وبقِينَا نحو الجُمعَة ونحن ننْظُر إلىٰ جبَلَ القاهِرة، فقال بعضُ مَنْ كان مَعنا من الحُجَّاج: كيْفَ يقُولُ الشَّيْخُ: أُمِرْتُ بالحَجِّ في هذا العام والوقت قد فات؟! ومتىٰ يكون هذَا السَّفرُ؟!

(١) فتاوىٰ البرزلي (ج٦/ ص٤٤٧)

(٢) منهم ٱبن بطوطة في الرحلة (ص٢٥) دار صادر. والشيخ داود بن باخلا في اللطيفة المرضية في شرح دعاء الشاذلية (٩٥ ـ ٩٦) دار الإحسان (٢٠١٥م)

قالَا: فنامَ الشَّيْخُ في وَسطِ النَّهارِ، وٱستيقظَ ودعَا بهذا الدعاءِ، وقال: أيْنَ رايسُ المركب؟ فقال: نعم. قال له: إيش ٱسمكَ؟ فقال: مسمار، فقال: يا مسمار البركة ٱفتح القِلاع. فقال له: يا سَيِّدي نرجعُ إلىٰ القاهِرَة؟ فقال له: نَرْجِعُ مُسافرين إن شاء الله تعالىٰ. فقال له: هذا الريحُ يردُّنا إلىٰ القاهرةِ في بقية هذا اليوم، ولا يمكن الإقْلاعُ به أصْلًا. فقال له: ٱفتحْ القلاعَ علىٰ بركة اللهِ تعالىٰ.

قالا: ففتَحْنا القِلاع، وأمَرَ اللهُ تعالىٰ الريحَ فدَارَتْ، وٱمتلأ القِلاع بالريحِ حتىٰ ما ٱسْتَطاعوا حلَّ الحبْلِ مِنَ الوَتِد، فقَطَّعوه وخرجنا بريحٍ طَيِّبَة، فأسْلَم الرايسُ هو وأخُوه، وبقي أبوهُما يبكي ويقول: خَسِرْتُ أولادي في هذه السَّفرة، ويقول له الشيخُ: بَلْ رَبِحْتَهُما.

قالا: فلما كان في تلك الليلة رأىٰ الشيخُ النصرانيُّ كأن القيامةَ قامتْ، ورأَىٰ الجنَّة والنارَ، ورأىٰ الشيخَ يقدِّمُ جماعةً كثيرةً إلىٰ الجنَّة وأوَلادهُ صحبتهم، فأرادَ ٱتباعهم فمُنِعَ وقيل له: ما أنْتَ مِنْهُم حتىٰ تدخل في دينهم! فأخبرَ الشيخَ بذلك وأسْلمَ. فقال له الشيخُ: الناسُ الَّذِينَ رَأيْتَ معي هم أصحابي إلىٰ يوم القيامة.

قالا: وَسافرنا، وتيسَّرَ الأمر بحكاياتٍ يَطُولُ ذِكْرُها، إلَىٰ أنْ

بلَغُوا الحجَّ في ذلك العامِ[١].

لَقِد ٱشْتهرَ فَضْلُ «حِزْبِ البَحْرِ» وعمّت برَكتُه مَنْ دَعا بِهِ، كَيْفَ لا وَمُعْظَمهُ مأخُوذٌ مِنْ كِتابِ اللهِ تعالَىٰ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ؛ وهو مَجْمُوعُ آيَاتٍ مباركاتٍ، وسُنَنٍ مأثوراتٍ، ودعَواتٍ مُسْتحسْنَاتٍ، وهذا ما بيَّنهُ شارحهُ الشيخ داود بن باخِلَّا (ت٧٣٣هـ) فقال بعد ردِّ كل مَقْطع إلىٰ أصْلِه: «فقد تضمَّنَ نحوًا من سِتٍّ وثلاثين آيةً من كتابِ الله تعالىٰ، ومِنَ الأذْكار المأثورة سِتةَ أحاديثَ، ونحوًا من أربعين ٱسمًا مِنْ أسماء الله تعالىٰ المعظَّمةِ»[٢].

ووَصفهُ شارحهُ الشيخ زرُّوق رضي الله عنه بقوله: «كُلُّ مَا فِيهِ مِنَ الأَدْعِيَةِ والتَّوَسُّلاتِ؛ فهوَ مُضمَّنٌ بالعِلْم، مؤيَّدٌ بالحَالِ، مُنَبِّهٌ علىٰ وَجْهِ السُّلوكِ بِمَعْنَاهُ، فقارِئُه إنْ تَنَبَّهَ مُذَكِّرٌ لِنَفْسِه، ذَاكِرٌ لِرَبِّه»[٣].

وٱعتنىٰ العلماء بألفاظِه عنايةً فائقةً، فكانوا يَتَحرَّوْن تصحيحَها ونَفْيَ الدَّخِيلِ عليها، وفيما يلي ما نرىٰ أنه أتقنُ ألفاظِهِ بناءً علىٰ مراجعة أهم شُروحِه ورواياتِ أصحاب الأسانيد المُتَّصِلَة بالشَّيْخ أبي الحسن الشاذلي رضي الله عنه.

(١) درة الأسرار وتحفة الأبرار (ص٥٠ ـ ٥١) المطبعة التونسية الرسمية (١٣٠٤هـ)
(٢) السابق (ص٨٤)
(٣) شرح غوامض حزبي الشاذلي. مخطوط.

مَتْنُ
حِزْبُ البَحْر

حِزْبُ البَحْر

يَا عَلِيُّ يَا عَظِيمُ ۞ يَا حَلِيمُ يَا عَلِيمُ ۞ أَنْتَ رَبِّي ۞ وَعِلْمُكَ حَسْبِي ۞ فَنِعْمَ الرَّبُّ رَبِّي ۞ وَنِعْمَ الحَسْبُ حَسْبِي ۞ تَنْصُرُ مَنْ تَشَاءُ ۞ وَأَنْتَ العَزِيزُ الرَّحِيمُ ۞ نَسْأَلُكَ العِصْمَةَ فِي الحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ ۞ وَالكَلِمَاتِ وَالإِرَادَاتِ والخَطَرَاتِ ۞ مِنَ الظُّنُونِ وَالشُّكُوكِ وَالأَوْهَامِ السَّاتِرَةِ لِلْقُلُوبِ عَنْ مُطَالَعَةِ الغُيُوبِ ۞ فَقَدِ ٱبْتُلِيَ المُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ۞ لِيَقُولَ المُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ۞ فَثَبِّتْنَا وَٱنْصُرْنَا ۞ وَسَخِّرْ لَنَا هَذَا البَحْرَ كَمَا سَخَّرْتَ البَحْرَ لِمُوسَىٰ ۞ وَسَخَّرْتَ النَّارَ لِإِبْرَاهِيمَ ۞ وَسَخَّرْتَ الجِبَالَ وَالحَدِيدَ لِدَاوُدَ ۞ وَسَخَّرْتَ الرِّيحَ وَالشَّيَاطِينَ وَالجِنَّ لِسُلَيْمَانَ ۞ وَسَخِّرْ لَنَا كُلَّ بَحْرٍ هُوَ لَكَ فِي الأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَالمُلْكِ وَالمَلَكُوتِ ۞ وَبَحْرَ الدُّنْيَا وَبَحْرَ الآخِرَةِ ۞ وَسَخِّرْ لَنَا كُلَّ شَيْءٍ ۞ يَا مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ۞ كٓهيعٓصٓ ۞ كٓهيعٓصٓ ۞ كٓهيعٓصٓ ۞ ٱنْصُرْنَا فَإِنَّكَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ ۞ وَٱفْتَحْ لَنَا فَإِنَّكَ

خَيْرُ الفَاتِحِينَ ۞ وَٱغْفِرْ لَنَا فَإِنَّكَ خَيْرُ الغَافِرِينَ ۞ وَٱرْحَمْنَا فَإِنَّكَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ۞ وَٱرْزُقْنَا فَإِنَّكَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ۞ وَٱهْدِنَا وَنَجِّنَا مِنَ القَوْمِ الظَّالِمِينَ ۞ وَهَبْ لَنَا رِيحًا طَيِّبَةً كَمَا هِيَ فِي عِلْمِكَ ۞ وَٱنْشُرْهَا عَلَيْنَا مِنْ خَزَائِنِ رَحْمَتِكَ ۞ وَٱحْمِلْنَا بِهَا حَمْلَ الكَرَامَةِ ۞ مَعَ السَّلَامَةِ وَالعَافِيَةِ ۞ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ۞ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞ اللَّهُمَّ يَسِّرْ لَنَا أُمُورَنَا ۞ مَعَ الرَّاحَةِ لِقُلُوبِنَا وَأَبْدَانِنَا ۞ وَالسَّلَامَةِ وَالعَافِيَةِ فِي دُنْيَانَا وَدِينِنَا ۞ وَكُنْ لَنَا صَاحِبًا فِي سَفَرِنَا ۞ وَخَلِيفَةً فِي أَهْلِنَا ۞ وَٱطْمِسْ عَلَىٰ وُجُوهِ أَعْدَائِنَا ۞ وَٱمْسَخْهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ المُضِيَّ وَلَا المَجِيءَ إِلَيْنَا ۞ وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ فَٱسْتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ ۞ وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ فَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ مُضِيًّا وَلَا يَرْجِعُونَ ۞ يسٓ ۞ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۞ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ۞ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ ۞ لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ۞ إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ۞ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ۞ شَاهَتِ ٱلْوُجُوهُ ۞ شَاهَتِ ٱلْوُجُوهُ

۞ شَاهَتِ ٱلْوُجُوهِ ۞ وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا ۞ طسٓ ۞ حمٓ عٓسٓقٓ ۞ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ۞ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ۞ حمٓ ۞ حمٓ ۞ حمٓ ۞ حمٓ ۞ حمٓ ۞ حمٓ ۞ حمٓ ۞ حُمَّ الأَمْرُ وَجَاءَ النَّصْرُ فَعَلَيْنَا لَا يُنْصَرُونَ ۞ حمٓ ۞ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۞ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ۞ بِسْمِ ٱللَّهِ بَابُنَا ۞ تَبَارَكَ حِيطَانُنَا ۞ يسٓ سَقْفُنَا ۞ كٓهيعٓصٓ كِفَايَتُنَا ۞ حمٓ عٓسٓقٓ حِمَايَتُنَا ۞ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۞ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۞ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۞ سِتْرُ العَرْشِ مَسْبُولٌ عَلَيْنَا ۞ وَعَيْنُ اللَّهِ نَاظِرَةٌ إِلَيْنَا ۞ بِحَوْلِ اللَّهِ لَا يُقْدَرُ عَلَيْنَا ۞ وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌ ۞ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۞ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ۞ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ۞ إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ۞ إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ۞ إِنَّ وَلِـِّۧىَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ ۞ حَسْبِىَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ

ٱلۡعَـرۡشِ ٱلۡعَظِـيمِ ۞ حَسۡبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَلَيۡـهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَـرۡشِ ٱلۡعَظِـيمِ ۞ حَسۡبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ عَلَيۡـهِ تَوَكَّلۡتُۖ وَهُوَ رَبُّ ٱلۡعَـرۡشِ ٱلۡعَظِـيمِ ۞ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ العَلِيِّ العَظِيمِ ۞ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ العَلِيِّ العَظِيمِ ۞ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ العَلِيِّ العَظِيمِ ۞ وَصَلَّىٰ اللهُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ ۞

النُّسَخ المعتمَـدة:

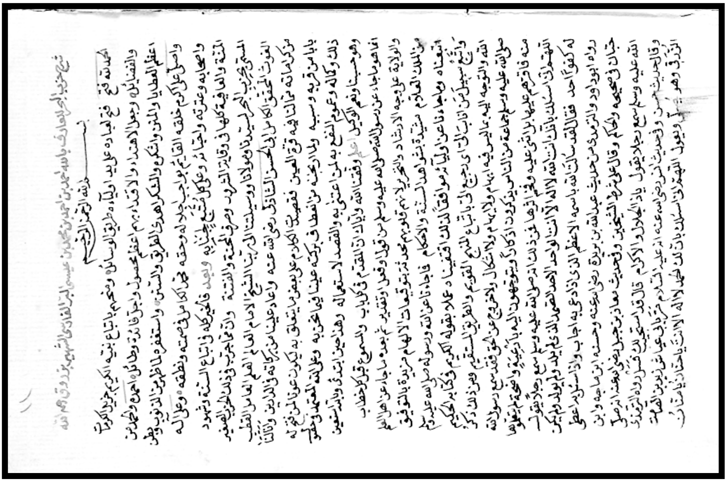
بعد طول بحث لم أقِفْ إلا على نُسختين مِنَ الشَّرْح الصَّغير على حِزْبِ البَحْرِ للشيخ الإمام أحْمَد زَرُّوقٍ ﷺ، خلافا للشرح الكبير فنسخه كثيرةٌ جدّا، وفيما يلي وَصْفُهما ونماذج منهما:

* النسخة (ح): توجد بمكتبة حاجي محمود أفندي بتركيا، تحمل رقم (٤٢٥١)، تقع بين الورقة ١١/ب والورقة ٢٠/أ.

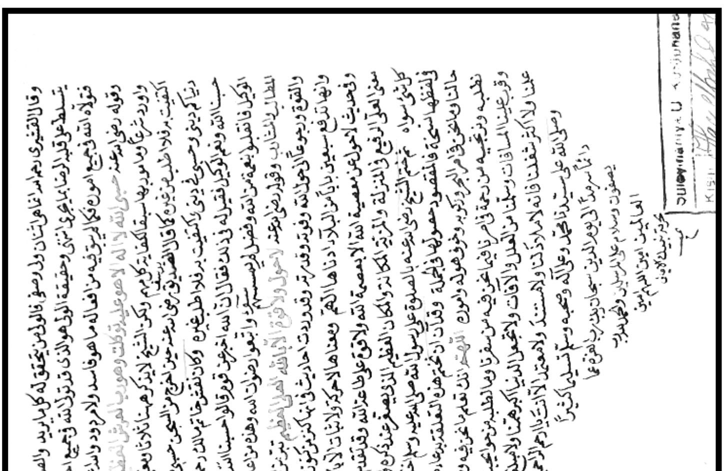
* النسخة (ف): توجد بمكتبة فاضل أحمد باشا بتركيا أيضا، ضمن مجموع رقمه (٧٨٦) تقع بين الورقة ٨٢/أ إلى الورقة ٩٩/أ.

* * *

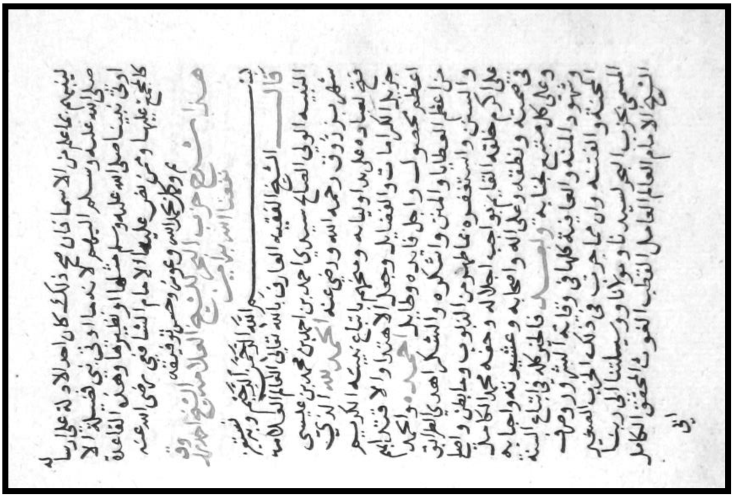
نَمَاذِج مِنَ المَخْطُوط المعْتمَد في التَّحْقِيق



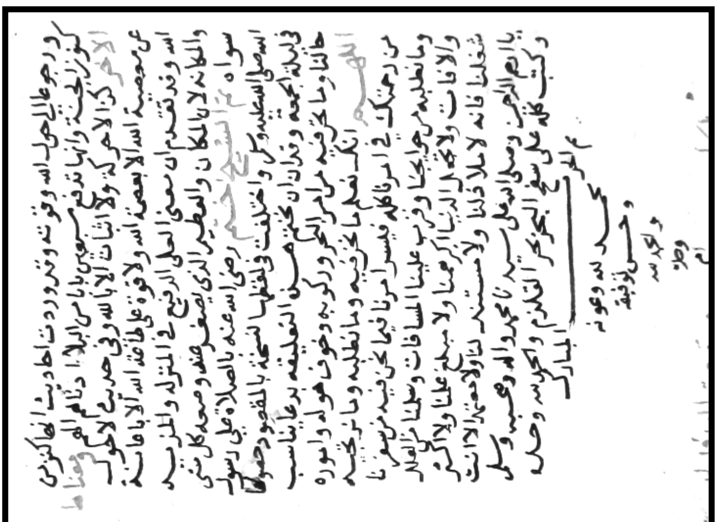
الصفحة الأولى من النسخة (ح)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ح)



الصفحة الأولىٰ من النسخة (ف)



الصفحة الأخيرة من النسخة (ف)

الشَّرحُ الصَّغِير

عَلَى حِزْبِ البَحْر

تَأْلِيفُ الشَّيْخِ الإِمَامِ

أَبِي العَبَّاسِ أَحْمَد زَرُّوق الفَاسِيِّ

(٨٤٦-٨٩٩هـ)

بِعِنَايَة

نزار حمّادي

دار الإمام ابن عرفة
تونس

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ الشَّيْخُ الفَقِيهُ العَارِفُ بِاللهِ تَعَالَىٰ العَالِمُ العَلَّامَةُ النَّبِيهُ الوَلِيُّ الصَّالِحُ سَيِّدِي أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَىٰ شُهِرَ بِزَرُّوقٍ رَحِمَهُ اللهُ وَرَضِيَ عَنْهُ.

الحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي فَتَحَ لِعِبَادِه عَلَىٰ يَدِ أَوْلِيَائِه طُرُقَ ٱلْوَسَائِلِ، وَمَنَحَهُمْ بِٱتِّبَاعِ نَبِيِّهِ ٱلْكَرِيمِ جَزِيلَ ٱلْكَرَامَاتِ وَٱلْفَضَائِلِ، وَجَعَلَ ٱلْٱهْتِدَاءَ وَٱلْٱقْتِدَاءَ بِهِمْ أَعْظَمَ مَحْصُولٍ وَأَجَلَّ فَائِدَةٍ وَطَائِلٍ.

أَحْمَدُهُ وَٱلْحَمْدُ مِنْ أَعْظَمِ ٱلْعَطَايَا وَٱلْمِنَنِ، وَأَشْكُرُهُ وَالشُّكْرُ أَهْدَىٰ الطُّرُقِ وَالسَّنَنِ، وَأَسْتَغْفِرُهُ مِمَّا ظَهَرَ مِنَ الذُّنُوبِ وَبَطَنَ، وَأُصَلِّي عَلَىٰ أَكْرَمِ خَلْقِهِ، ٱلْقَائِمِ بِوَاجِبِ إِجْلَالِهِ وَحَقِّه، مُحَمَّدٍ ٱلْكَامِلِ فِي صَمْتِهِ وَنُطْقِه، وَعَلَىٰ آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَحْبَابِه، وَعَلَىٰ كُلِّ مُتَّبِعٍ لِجَنَابِهِ.

وَبَعْدُ، فَٱلْخَيْرُ كُلُّهُ فِي ٱتِّبَاعِ السُّنَّةِ وَشُهُودِ المِنَّة، وَٱلْعَافِيَةُ كُلُّهَا فِي وِقَايَةِ الشُّرُورِ وَصَرْفِ ٱلْمِحْنَةِ وَٱلْفِتْنَة، وَإِنَّ مِمَّا جُرِّبَ فِي ذَلِكَ ٱلْحِزْبَ الصَّغِيرَ ٱلْمُسَمَّىٰ بِـ«حِزْبِ ٱلْبَحْرِ» لِسَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا، وَوَسِيلَتِنَا إِلَىٰ رَبِّنَا: الشَّيْخِ ٱلْإِمَامِ ٱلْعَالِمِ ٱلْعَامِلِ، ٱلْقُطْبِ ٱلْغَوْثِ ٱلْمُحَقِّقِ

ٱلْكَامِلِ، أَبِي ٱلْحَسَنِ الشَّاذِلِيِّ ﷺ وَأَعَادَ عَلَيْنَا وَعَلَىٰ ٱلْمُسْلِمِينَ مِنْ بَرَكَاتِهِ فِي الدَّارَيْنِ، وَأَنَالَنَا مِنْ كَرَامَاتِهِ مَا لَنَا فِيهِ قُرَّةُ ٱلْعَيْنِ.

فَقَصَدْتُ ٱلْكَلَامَ عَلَىٰ بَعْضِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ لِيَكُونَ عَوْنًا لِمَنْ فَتَحَ لَهُ بَابًا مِنْ قُرْبِهِ وَسَبَبِه، وَلِمَا أَرْتَجِيهِ مِنِ ٱنْعِطَافِ بَرَكَتِهِ عَلَيْنَا فِيمَا نَحْنُ بِه، وَعَلَىٰ ٱللهِ ٱلْمُعْتَمَدُ فِي حُصُولِ ذَلِكَ وَكَمَالِه، وَعُمُومِ النَّفْعِ بِهِ لِمَنِ ٱعْتَنَىٰ بِهِ، وَقَصَدَ لِاسْتِعْمَالِه.

وَهَذَا حِينَ أَبْتَدِي، وَبِاللهِ أَسْتَعِينُ، وَهْوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ.

ٱعْلَمْ ـ وَفَّقَنَا ٱللهُ وَإِيَّاكَ ـ أَنَّ المُقَدَّمَ فِي كُلِّ بَابٍ، وَٱلْمَسْمُوعَ قَبْلَ كُلِّ خِطَابٍ، إِنَّمَا هُوَ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ ٱللهِ ﷺ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ تَقْرِيرٍ، ثُمَّ بَعْدَهُ مَا جَاءَ عَنْ أَهْلِ ٱلْعِلْمِ وَٱلْوِلَايَةِ عَلَىٰ وَجْهِ ٱلْإِرْشَادِ وَالتَّحْرِيرِ؛ لِأَنَّ قُلُوبَهُمْ مُحَدَّثَةٌ بِتَوْقِيعَاتِ ٱلْإِلْهَامِ، مُؤَيَّدَةٌ بِالتَّوْفِيقِ مِنَ ٱلْمَلِكِ ٱلْعَلَّامِ، مُشَيَّدَةٌ بِشَوَاهِدِ السُّنَّةِ وَٱلْأَحْكَامِ.

فَمَا جَاءَنَا عَنِ ٱللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ ٱتَّبَعْنَاهُ، وَمَا جَاءَنَا عَنْ أَوْلِيَاءِ ٱللهِ مُوَافِقًا لِذَلِكَ ٱقْتَفَيْنَاهُ، عَمَلًا بِقَوْلِهِ ٱلْكَرِيمِ، فِي كِتَابِهِ ٱلْحَكِيمِ: ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٥] أَيْ: رَجَعَ إِلَيَّ بِٱتِّبَاعِ ٱلْمَنْهَجِ ٱلْقَوِيمِ، وَالطَّرِيقِ ٱلْمُسْتَقِيمِ، وَمِنْ ذَلِكَ ذِكْرُ ٱللهِ وَالتَّوَجُّهُ إِلَيْهِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ

إِبْهَامٌ، وَلَا إِيهَامٌ، وَلَا إِشْكَالٌ، وَلَا خُرُوجٌ عَنِ ٱلْحَقِّ.

فَقَدْ سَمِعَ رَسُولُ ٱللهِ ﷺ جَمَاعَةً مِنَ النَّاسِ يَذْكُرُونَ أَذْكَارًا، وَيَتَوَجَّهُونَ بِأَدْعِيَةٍ وَاضِحَةٍ لَمْ يَتَعَلَّمُوهَا مِنْهُ، فَأَقَرَّهُمْ عَلَيْهَا، بَلْ أَثْنَىٰ عَلَيْهَا، وَفَخَّمَ أَمْرَهَا.

فَمِنْ ذَلِكَ أَنَّه ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّكَ أَنْتَ ٱللهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الأَحَدُ الصَّمَدُ، ٱلَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُؤًا أَحَدٌ». فَقَالَ: «**لَقَدْ سَأَلْتَ ٱللهَ بِٱسْمِهِ ٱلْأَعْظَمِ ٱلَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَىٰ**». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ[1] وَالتِّرْمِذِيُّ[2] مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه، وَحَسَّنَهُ ٱبْنُ مَاجَهْ[3]، وَٱبْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، وَالحَاكِمُ[4]، وَقَالَ: عَلَىٰ شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

وَفِي حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّهُ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: «يَا ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ»، فَقَالَ: «**قَدِ ٱسْتُجِيبَ لَكَ، فَسَلْ**». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ[5].

---

(١) سنن أبي داود (١٤٩٥)

(٢) الترمذي (٢٤٧٥)

(٣) سنن ابن ماجه (٣٨٥٨)

(٤) المستدرك (١٨٥٩)

(٥) الترمذي (٣٥٢٧) وأحمد (٢٢٠٥٦) وقال محققوه: إسنادُه حسنٌ.

وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَرَّ بِأَبِي عَيَّاشٍ زَيْدِ بْنِ الصَّامِتِ الزُّرَقِيِّ، وَهْوَ يُصَلِّي وَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، يَا حَنَّانُ، يَا مَنَّانُ، يَا بَدِيعَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، يَا ذَا الجَلَالِ وَالإِكْرَامِ. فَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَقَدْ دَعَا ٱللهَ بِٱسْمِهِ الأَعْظَمِ ٱلَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى**». رَوَاهُ أَحْمَدُ[١] وَاللَّفْظُ لَهُ، وَٱبْنُ مَاجَهْ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ[٢] وَالنَّسَائِيُّ، وَٱبْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، وَالحَاكِمُ[٣]، وَزَادَ هَؤُلَاءِ الأَرْبَعَةُ: «يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ». وَقَالَ الحَاكِمُ: عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

فَهَذِهِ الأَحَادِيثُ وَمَا أَشْبَهَهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّوَجُّهَ إِلَى ٱللهِ بِمَا يُلْهِمُهُ الإِنْسَانُ، وَيُلْقَى عَلَى لِسَانِهِ مِنَ الكَلَامِ الطَّيِّبِ، وَالذِّكْرِ السَّالِمِ مِنَ الاعْتِرَاضِ الشَّرْعِيِّ: جَائِزٌ، وَأَنَّهُ مُلْحَقٌ بِأَدْعِيَةِ السُّنَّةِ وَالأَذْكَارِ المَشْرُوعَةِ.

وَلِذَلِكَ أَدْخَلَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي بَابِ دُعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ «المُوَطَّإِ» قَوْلَ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عِنْدَ قِيَامِهِ مِنَ اللَّيْلِ: «نَامَتِ العُيُونُ، وَهَدَأَتِ الجُفُونُ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْتَ يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ»[٤]. وَلَمْ يَذْكُرْ رِوَايَتَهُ لِذَلِكَ وَلَا رَفْعَهُ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

---

(١) مسند الإمام أحمد (١٢٢٠٥)

(٢) سنن أبي داود (١٤٩٥)

(٣) المستدرك (١٨٥٦)

(٤) وفي الموطأ عن مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كَانَ يَقُومُ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ فَيَقُولُ: «نَامَتِ العُيُونُ، وَغَارَتِ النُّجُومُ، وَأَنْتَ الحَيُّ القَيُّومُ». قال الإمام أبو الوَلِيدِ البَاجِيُّ:=

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا حُكْمُ الشَّخْصِ فِي نَفْسِهِ، فَمَا وَجْهُ الاقْتِدَاءِ بِهِ فِي ذَلِكَ ؟.

قُلْنَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٥].

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَحَقُّقُ الإِنَابَةِ فِي الشَّخْصِ حَتَّى يُتَّبَعَ ؟.

فَالجَوَابُ: أَنَّهُ يُعْرَفُ ذَلِكَ بِثَلَاثٍ:

١ ـ حِفْظُهُ لِحُرْمَةِ ٱللهِ وَرَسُولِهِ ﷺ.

٢ ـ وَٱبْتِنَاءُ أَمْرِهِ عَلَى ٱتِّبَاعِ العِلْمِ فِي ظَاهِرِهِ وَبَاطِنِهِ.

٣ ـ وَظُهُورُ كَرَامَةِ ٱللهِ عَلَيْهِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ، وَلَوْ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي عُمُرِهِ.

وَكُلُّ ذَلِكَ مَشْهُورٌ مِنْ حَالِ الشَّيْخِ أَبِي الحَسَنِ الشَّاذِلِيِّ رضي الله عنه، حَتَّى

= كَانَ يُشْعِرُ نَفْسَهُ بِهَذَا النَّظَرَ فِي صِفَاتِ اللهِ تَعَالَى الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا، وَأَنَّهُ مُنْفَرِدٌ بِهَا دُونَ غَيْرِهِ مِمَّنْ تُوجَدُ فِيهِ صِفاتُ الحُدُوثِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ عُيُونَ الخَلَائِقِ فِي ذَلِكَ الوَقْتِ نَائِمَةٌ، وَالنُّجُومَ الَّتِي شَأْنُهَا أَنْ تَكُونَ طَالِعَةً غَائِرَةٌ، وَالنَّوْمُ فِي العُيُونِ وَالغَوْرُ فِي النُّجُوم دَلِيلٌ عَلَى الحُدُوثِ، وَبِذَلِكَ اسْتَدَلَّ إِبْرَاهِيمُ عليه السلام عَلَى حُدُوثِ الكَوَاكِبِ، فَقَالَ: ﴿لَآ أُحِبُّ ٱلۡأَفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]. وَقَوْلُهُ: «وَأَنْتَ الحَيُّ القَيُّومُ» يُرِيدُ أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ سُبْحَانَهُ حَيًّا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ النَّوْمُ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ حَيٌّ قَيُّومٌ، لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الأُفُولُ، وَلَا التَّغَيُّرُ وَلَا العَدَمُ، تَبَارَكَ رَبُّنَا وَتَعَالَى. (المنتقى في شرح الموطا، ج١/ ص٣٦١)

لَوْ حَلَفَ حَالِفٌ أَنَّ طَرِيقَتَهُ هِيَ ظَاهِرُ السُّنَّةِ، وَبَاطِنُ الحَقِيقَةِ، مَا حَنَثَ، حَسْبَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الاسْتِقْرَاءُ وَشَوَاهِدُ المَنْقُولِ مِنْ أَحْوَالِهِ، وَسِيَاقُ كلَامِهِ المُؤَيَّدِ بِالمَنْقُولِ وَالمَعْقُولِ، المَكْسُوِّ حِلْيَةَ النُّورِ وَشَوَاهِدَ الوُصُولِ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ، وَجَعَلَ الجَنَّةَ مَنْزِلَهُ وَمَأْوَاهُ، بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

۞ تَنْبِيهٌ:

ٱعْلَمْ أَنَّ أَمْرَ الشَّارِعِ وَفِعْلَهُ مُقَدَّمٌ عَلَىٰ كُلِّ أَمْرٍ وَفِعْلٍ، فَمَا يُذْكَرُ مِنَ الأَذْكَارِ وَالأَدْعِيَةِ وَالخَوَاصِّ ٱلَّتِي لَهُ فِيهَا رَسْمٌ لَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِهِ، إِلَّا مَعَ ٱسْتِعْمَالِ مَا جَاءَ عَنْهُ.

وَمَا وَرَدَ عَنِ الأَوْلِيَاءِ وَالسَّادَةِ مِنَ الأَوْرَادِ فِي الأَوْقَاتِ وَالحَالَاتِ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ مَا جَاءَ عَنْهُ لِعُمُومِ النَّاسِ، وَلِأَنَّ الأَبْوَابَ كُلَّهَا مَسْدُودَةٌ عَنِ الخَلْقِ إِلَّا مَعَهُ ﷺ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْتَفْتِحَ أَبْوَابَ الحَقِّ بِغَيْرِ طَرِيقِهِ ـ فِي كُلِّ شَيْءٍ ـ قَلَّ أَنْ يُفْتَحَ لَهُ، فَهْوَ الوَسِيلَةُ العُظْمَىٰ، وَالسِّرُّ الأَكْبَرُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ.

فَإِذَا أَرَدْتَ طَلَبَ أَمْرٍ أَوِ الهَرَبَ مِنْهُ بِطَرِيقِ الذِّكْرِ وَالتَّوَجُّهِ، فَلَازِمْ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الشَّارِعِ، ثُمَّ أَلْحِقْهُ مَا جَاءَ عَنْ أَهْلِ الإِنَابَةِ، وَلَازِمِ العَمَلَ المُوَافِقَ لَهُ.

وَلَوِ ٱكْتَفَيْتَ بِمَا جَاءَ عَنِ الشَّارِعِ وَحْدَهُ كَانَ لَكَ ذَلِكَ، مَا يَضْعُفُ يَقِينُكَ فِي شَأْنِهِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: إِذَا رُمْتَ وِقَايَةَ الشُّرُورِ، وَتَيْسِيرَ الأُمُورِ، فَٱسْتَعْمِلِ الأَذْكَارَ ٱلَّتِي وَرَدَتْ لِذَلِكَ، كَقَوْلِ: «**بِسْمِ اللهِ ٱلَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ ٱسْمِهِ شَيْءٌ فِي الأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ، وَهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ**»[١]، ثَلَاثًا، صَبَاحًا وَمَسَاءً، مَعَ قِرَاءَةِ الإِخْلَاصِ وَالمُعَوِّذَتَيْنِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَمِثْلِ: «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»[٢]، وَنَحْوِ ذَلِكَ، ثُمَّ ٱسْتَعْمِلْ مَا شِئْتَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي وَقْتِهِ، أَوْ غَيْرَهُ كَذَلِكَ مِمَّا صَحَّ مَبْنَاهُ وَٱتَّضَحَ مَعْنَاهُ، تَجِدِ الإِجَابَةَ كَأَنَّهَا طَوْعُ يَدِكَ، بِتَيْسِيرِ مُرَادِكَ بِعَيْنِهِ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَ التَّيْسِيرِ: مِنَ الرِّضَىٰ بِالوَاقِعِ، وَالرَّاحَةِ مِنَ الالْتِفَاتِ لِلْغَايَةِ؛ إِذْ لَا تَبْدِيلَ لِلْقَدَرِ، وَلَا تَحْوِيلَ لِحِكْمَةِ اللهِ فِي خَوَاصِّ مَا أَلْقَىٰ لِعِبَادِهِ.

وَلَمَّا كَانَ مَقْصِدُ الطَّلَبِ تَبْرِيدَ حُرْقَةِ الحَاجَةِ، لَمْ تَتَعَيَّنِ الإِجَابَةُ فِي المَقْصُودِ بِعَيْنِهِ، وَلِبَسْطِ هَذِهِ الجُمْلَةِ مَحَلٌّ غَيْرُ هَذَا[٣]، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

---

(١) أبو داود (٥٠٨٨) والترمذي (٣٣٨٨)

(٢) مسلم (٢٧٠٨)

(٣) زَرُّوق: الإِجَابَةُ: مُقَابَلَةُ السُّؤَالِ بِإِسْعَافِ المَقْصِدِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ الوارِدِ فِي البِسَاطِ (أَيْ بِسَاطِ الطَّلَبِ)، وَغَيْرَ المَطْلُوبِ بِالقَصْدِ الأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مَقْصِدَهُ (أَيْ مَقْصِدِ الطَّلَبِ) تَبْرِيدُ حُرْقَةِ الحَاجَةِ وتَحْصِيلُ الفَائِدَةِ، وَذَلِكَ يَقَعُ بِمَا هُوَ أَعَمُّ. (مفتاح=

وَإِذَا قَدَّمْنَا مَا لَا بُدَّ مِنْهُ، فَلْنَشْرَعْ فِيمَا قَصَدْنَا لَهُ، وَمِنَ اللهِ سُبْحَانَهُ الفَتْحُ وَالتَّيْسِيرُ، وَهْوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيلُ، فَنَقُولُ:

قَالَ الشَّيْخُ رضي الله عنه فِيمَا يُرْوَىٰ عَنْهُ: «مَا وَضَعْتُهُ إِلَّا بِإِذْنٍ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ»[(١)]. وَقَالَ فِي شَأْنِ الحِزْبِ الكَبِيرِ: «مَا وَضَعْتُ مِنْهُ حَرْفًا إِلَّا بِإِذْنٍ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ قَرَأَهُ فَلَهُ مَا لَنَا، وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْنَا».

قَالَ سَيِّدِي أَبُو عَبْدِ اللهِ بْنُ عَبَّادٍ رضي الله عنه: «يَعْنِي: لَهُ مَا لَنَا مِنَ الحُرْمَةِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْنَا مِنَ الرَّحْمَةِ»[(٢)].

قُلْتُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ أَنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ دَخَلَ دَائِرَتَنَا،

= الإفادة، ص٥٦) وَقَالَ رحمه الله: الإِجَابَةُ: مُوَاجَهَةُ السَّائِلِ بِمَا يُرْضِيهِ، سَوَاءٌ كَانَ عَيْنَ مُرَادِهِ، أَوْ خِلَافَهُ. (الشرح الحادي عشر، ص٣٤)

(١) عبارةُ ابْنِ الصَّباغ نقلا عن الشيخ أبي الحسن رضي الله عنه: «واللهِ ما قُلْتُهُ إلا عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، لُقِّنْتُهُ مِنْهُ تَلْقِينًا». (درة الأسرار، ص٥١)

(٢) ٱبنُ عَبَّادٍ: قصَدَ بذلِكَ التَّحْرِيضَ عليْه، وصَرْفَ الهِمَّةِ إِلَيْه، والأخذَ فيه بالحَزْمِ والعَزْم، ويدلُّ علىٰ ذلك باقِي الكلام مِن قَوْلِه: «وَدَخَلَ فِي شَفَاعَةِ جَدِّي رَسُولِ اللهِ ﷺ». وإنما معناه كأنَّه يقولُ: مَنْ قَرَأَهُ بنِيَّةٍ صالِحَةٍ، ورجاءٍ صادقٍ، وكان مُحِبًّا في طرِيقتِنَا الَّتِي يَشْتَمِلُ عليها هذا الحزبُ، حريصًا علىٰ الاتِّصافِ بصِفاتِ الأَوْلياءِ المُشارِ فيهِ إِلَيْهَا، فقد حصَل علىٰ غايةِ الرَّجاءِ في بُلوغ أَمَلهِ مِنَ الوُصولِ إلىٰ رُتْبةِ الوِلَايةِ الخاصَّةِ بنا، ودخَلَ في حِزْبنا، وشَمِلَتْهُ رِعايَتُنا، وكانَ لهُ ما لنَا مِنَ التَّقْريب والإِكْرامِ، وعلَيْه ما علَيْنا مِنَ الانْقِيادِ والاسْتِسْلَام. (الرسائل الصغرىٰ، ص٨٦)

وَحَوْزَةَ حَضْرَتِنَا، فكَانَ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَأَهْلِ طَرِيقَتِنَا.

وَذَلِكَ لِأَنَّ طَرِيقَ الشَّيْخِ رَاجِعٌ لِثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

* **أَوَّلُهَا**: العِلْمُ بِاللهِ، مَعَ الانْحِيَاشِ إِلَيْهِ: بِالشُّكْرِ فِي النِّعْمَةِ، وَالالْتِجَاءِ وَالافْتِقَارِ فِي طَلَبِ العَافِيَةِ وَالعِصْمَةِ.

* **الثَّانِي**: العِلْمُ بِالنَّفْسِ وَالخَلَائِقِ، وَالفِرَارُ مِنْهُمْ بِكُنْهِ الهِمَّةِ.

* **الثَّالِثُ**: التَّحَامُلُ عَلَىٰ مَكَارِمِ الأَخْلَاقِ، وَمَحَاسِنِ الخِلَالِ، فِي كُلِّ نَازِلَةٍ وَمُلِمَّةٍ.

وَكُلُّ هَذِهِ مُضَمَّنَةٌ فِي أَحْزَابِهِ، فَهِيَ عِلْمٌ مَنُوطٌ بِعَمَلٍ، وَدُعَاءٌ مُضَمَّنٌ بِتَذْكِيرٍ، وَتَوَجُّهٌ مَحْشُوٌّ بِعِلْمٍ، وَبِاللهِ سُبْحَانَهُ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ كَوْنُهُ لَمْ يَضَعْ مِنْهُ حَرْفًا إِلَّا بِإِذْنٍ مَحْمُولٌ عَلَىٰ أَنَّ ذَلِكَ رُؤْيَا مَنَامٍ، وَالرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنَ النُّبُوَّةِ كَمَا صَحَّ(١)، وَمَعْنَاهُ أَنَّ مَا يَقَعُ فِيهَا مِنَ الإِلْقَاءِ الصَّالِحِ صَحِيحٌ، كَمَا يَرِدُ عَلَىٰ النَّبِيِّ مِنَ الوَحْيِ، وَٱللَّهُ أَعْلَمُ.

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب الرؤيا (٢٢٦٣)

وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ مِنِ ٱعْتِبَارِ الأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ فِيهِ، أَوِ الإِذْنِ الحَالِيِّ[١]، وَكِلَاهُمَا بَعِيدٌ، وَالرَّاجِحُ الأَوَّلُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَكَثِيرًا مَا رُوِيَ عَنِ الشَّيْخِ قَوْلُهُ: «قِيلَ لِي»، وَٱعْتَرَضَهُ بَعْضُ الفُقَهَاءِ، حَتَّىٰ حَكَىٰ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الأُبِّيُّ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي عَبْدِ اللهِ ٱبْنِ عَرَفَةَ رضي الله عنهما: «لَا أَقْبَلُه، وَلَا مِنَ المَرْجَانِيِّ المَقْطُوعِ بِوِلَايَتِهِ»[٢].

---

(١) ويسمىٰ أيضا الإِذْنَ الذَّوْقِيَّ، وعرَّفهُ الشَّيْخُ زَرُّوقٌ رحمه الله بقَوْله: هُوَ قِيَامُ خَاطِرٍ لَا يُمْكِنُ رَدُّهُ، وَلَا يَسْتَنِدُ إِلَىٰ هَوًىٰ، وَلَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ. (الطرر والحواشي، ص٣١٦) وبقوله: هُوَ قُوَّةٌ يَجِدُهَا الوَلِيُّ مِنْ نَفْسِهِ، تَحْمِلُهُ عَلَىٰ الإِقْدَامِ وَالإِحْجَامِ فِيمَا يُوَافِقُ الإِذْنَ الشَّرْعِيَّ بِوَجْهٍ، لَا فِيمَا يُخَالِفُهُ. (الشرح الحادي عشر علىٰ الحكم، ص٣٦٨)

(٢) حَكاهُ الشيخُ الأُبِّي عن الإمام ابنِ عرَفَة عند شَرْح قوله ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ يُبْعَثَ دَجَّالُونَ كَذَّابُونَ قَرِيبٌ مِنْ ثَلَاثِينَ كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَسُولٌ»، فَقَالَ: دَعْوَىٰ النُّبُوَّةِ لَفْظًا أَوْ مَعْنًى يَدْخُلُ فِيهِ مَا يَتَّفِقُ مِنْ كَثِيرٍ أَنْ يَقُولَ: «قَدْ قِيلَ لِيَ»، أَوْ «أُذِنَ لِي». وَكَانَ الشَّيْخُ ابْنُ عَرَفَةَ يُنْكِرُ هَذِهِ المَقَالَةَ كَثِيرًا وَيَقُولُ: «وَلَا أَقْبَلُهَا وَلَا مِنَ المَرْجَانِيِّ الَّذِي صَحَّتْ وِلَايَتُهُ». قَالَ: وَقَدِ ٱخْتُلِفَ هَلْ يَعْرِفُ النَّبِيُّ أَنَّ الَّذِي يُخاطِبُهُ مَلَكٌ؟ فَكَيْفَ يَصِحُّ لِغَيْرِهِ أَنْ يَأْتِيَ بِكَلَامٍ فِيهِ تَعْمِيَةٌ تُوهِمُ أَنَّ الَّذِي يَقُولُ لَهُ ذَلِكَ مَلَكٌ؟!. (إكمال إكمال المعلم، ج٧/ ص٢٥٨)

وَقَالَ الأُبِّيُّ أَيْضًا فِي شرح صَحِيحِ مُسْلِمٍ، كِتَابِ الحَجِّ، بَابِ جَوَازِ التَّمَتُّعِ، فِي قَوْلِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: «وَكَانَ يُسَلَّمُ عَلَيَّ»: كَلَامُ المَلَائِكَةِ عليهم السلام غَيْرَ الأَنْبِيَاءِ عليهم الصلاة والسلام يَصِحُّ. وَكَانَ الشَّيْخُ ٱبْنُ عَبْدِ السَّلَامِ يَحْكِي عَنْ بَعْضِ غُلَاةِ شُيُوخِ زَمَنِهِ أَنَّ مَنْ قَالَ: «اليَوْمَ كَلَّمَتْنِي المَلَائِكَةُ» يُستَتَابُ. وَالحَدِيثُ يَرُدُّ عَلَيْهِ. وَالصَّوَابُ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ=

فَالجَوَابُ أَنَّ الشَّيْخَ أَبَا مُحَمَّدٍ المَرْجَانِيَّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «مَنْ ظَنَّ أَنَّ اللهَ يُكَلِّمُ أَحَدًا بَعْدَ الأَنْبِيَاءِ كَمَا كَلَّمَ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَدْ حَادَ عَنِ الحَقِّ»، أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ.

قَالَ: «وَإِنَّمَا المُكَالَمَةُ عِنْدَ القَوْمِ: مُخَاطَبَةُ عَوَالِمِهِم اللَّطِيفَةِ ٱلَّتِي لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهَا الغَلَطُ، وَلَا يَدْخُلُهَا الشَّكُّ وَالتَّرَدُّدُ، وَذَلِكَ لَا يُمْكِنُ إِلَّا بِإِلْهَامٍ خَاصٍّ مِنَ اللهِ». وَكَانَ مُسْتَنَدُهُمْ فِي ذَلِكَ قَوْلَهُ ﷺ: **«قَدْ كَانَ فِي الأُمَمِ قَبْلَكُمْ مُحَدَّثُونَ، فَإِنْ يَكُنْ فِي أُمَّتِي فَعُمَرُ مِنْهُمْ»**[1].

نَعَمْ، فَقَدْ يَكُونُ قَوْلُهُ: «قِيلَ لِي» إِخْبَارًا عَنْ وُقُوعِ الإِلْهَامِ فِي النَّفْسِ، وَهُوَ المُرَادُ بِمَا ذُكِرَ فَوْقَهُ.

وَقَدْ يُرَادُ أَنَّ شَخْصًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ فِي نَوْمِهِ، مِنْ وَلِيٍّ، أَوْ مَلَكٍ، أَوْ رُوحٍ يُمْكِنُ التَّلَقِّي عَنْهَا، وَهَذَا بَعِيدٌ، وَإِنَّمَا الجَوَابُ الأَوَّلُ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

= بِحَسَبِ حَالِ مَنْ زَعَمَهُ، فَإِنْ كَانَ مُتَّصِفًا بِالصَّلَاحِ تُجُوِّزَ عَنْهُ، وَإِلَّا زُجِرَ عَنْ قَوْلِ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ الحَاكِمُ. وَمِنْ هَذَا المَعْنَىٰ مَا يَتَّفِقُ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يَقُولَ: قِيلَ لِي، وَخُوطِبْتُ. وَكَانَ الشَّيْخُ (أَيِ ٱبْنُ عَرَفَةَ) يُشَدِّدُ القَوْلَ فِيهِ وَفِي إِنْكَارِهِ عَلَىٰ مَنْ زَعَمَهُ. (السابق، ج٣/ ص٣٦١)

(١) البخاري (٣٦٨٩) ومسلم (٢٣٩٨).

ثُمَّ قَوْلُهُ فِي المَرْجَانِيِّ: «إِنَّهُ مَقْطُوعٌ بِوِلَايَتِهِ» إِنْ كَانَ لِنَصٍّ فَلَا نَصَّ، وَإِنْ كَانَ لِشَوَاهِدِ الحَالِ فَشَوَاهِدُ حَالِ الشَّاذِلِيِّ أَشْهَرُ، وَإِنْ كَانَ لِكَثْرَةِ الكَرَامَاتِ فَلَا تُفِيدُ القَطْعَ، وَإِنْ كَانَ لِلْإِجْمَاعِ وَالتَّوَاتُرِ فَقَالَ عِزُّ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ رضي الله عنه: «مَا بَلَغَتْ كَرَامَاتُ وَلِيٍّ مَبْلَغَ القَطْعِ وَالتَّوَاتُرِ إِلَّا كَرَامَاتُ الشَّيْخِ عَبْدِ القَادِرِ الجَيْلَانِيِّ رضي الله عنه».

قُلْتُ: وَقَرِيبٌ مِنْهُ فِي ذَلِكَ الشَّاذِلِيُّ رضي الله عنه، بَلْ مِثْلُهُ فِيهِ، نَفَعَنَا اللهُ بِهِمَا بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَىٰ كَلَامِ ٱبْنِ تَيْمِيَّةَ؛ فَإِنَّهُ رَجُلٌ مَطْعُونٌ عَلَيْهِ، بَلْ قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ: «هُوَ رَجُلٌ عِلْمُهُ أَكْبَرُ مِنْ عَقْلِهِ»(١)، وَهَذَا كَافٍ فِي عَدَمِ ٱعْتِبَارِهِ فِي النَّظَرِ، وَإِنْ كَانَ إِمَامًا فِي الأَثَرِ.

وَالحَقُّ وَاضِحٌ بِنَفْسِهِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

---

(١) لم أقف عليه من كلام الإمام تقي الدين السبكي، ولكن قال الحافظ ولي الدين العراقي (ت٨٢٦هـ): قيل فيه: «عِلْمُهُ أكثرُ مِنْ عَقْلِه»، فأدّاه ٱجتهادُهُ إلىٰ خَرْق الإجماعِ في مسائِلَ كثيرةٍ، قيل: إنها تبلغُ ستينَ مسألةً، فأخذتهُ الأَلْسِنَةُ بسبب ذلك، وتطرق إليه اللومُ، وٱمتحنَ بهذا السببِ، ومات مسجونًا. (الأجوبة المرضية عن الأسئلة المكية، ص ٩١ ـ ٩٥)

❁ تَنْبِيهٌ:

قَالَ فِي «لَطَائِفِ المِنَنِ»: إِنَّ حِزْبَ البَحْرِ وِرْدٌ بَعْدَ صَلَاةِ العَصْرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ الوَقْتُ ٱلَّذِي وَقَعَ لَهُ التَّوَجُّهُ بِهِ فِيهِ حِينَ وَضَعَهُ الشَّيْخُ.

وَذَلِكَ أَنَّ الشَّيْخَ كَانَ مُسَافِرًا لِلْحِجَازِ فِي بَحْرِ القُلْزُمِ، فَتَوَقَّفَ عَلَيْهِمُ الرِّيحُ أَيَّامًا، فَلَمَّا كَانَ فِي آخِرِهَا نَامَ الشَّيْخُ نَوْمَةً ٱسْتَيْقَظَ مِنْهَا فِيمَا أَظُنُّ بَعْدَ الظُّهْرِ أَوْ عِنْدَ صَلَاةِ العَصْرِ، قَرَأَهُ الشَّيْخُ، وَأَمَرَ أَصْحَابَ السَّفِينَةِ بِتَسْدِيدِ أَسْبَابِهِ لِلسَّفَرِ، وَقَالَ: «الآنَ تَأْتِي الرِّيحُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى»، فَكَانَ كَذَلِكَ.

ثُمَّ ظَهَرَتْ بَرَكَتُهُ بَعْدُ فِي الجَلْبِ وَالدَّفْعِ عُمُومًا وَخُصُوصًا، وَمِنَ اللهِ الفَتْحُ وَالتَّيْسِيرُ، وَهْوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

ثُمَّ أَوَّلُ هَذَا الحِزْبِ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

(يَا عَلِيُّ يَا عَظِيمُ ❁ يَا حَلِيمُ يَا عَلِيمُ ❁)

دُونَ زِيَادَةِ ٱسْمِ الجَلَالَةِ بِلَفْظَ: «يَا اللهُ» أَوْ «اللَّهُمَّ». هَذَا مَا عَلَيْهِ النُّسَخُ الصَّحِيحَةُ، وَإِنْ كَانَ يُوجَدُ فِي غَيْرِهَا.

وَقَدْ جَاءَ حَدِيثٌ بِأَنَّ هَذِهِ الجُمْلَةَ هِيَ ٱسْمُ اللهِ الأَعْظَمُ، وَقَدْ رَجَّحَ

ذَلِكَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ البَرِّ النَمَرِيُّ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ العُلَمَاءِ.

وَقَدْ يُعْضَدُ ذَلِكَ بِشَوَاهِدَ وَمُبَشِّرَاتٍ، مِنْهَا أَنَّ قَائِلًا قَالَ لِبَعْضِ مَنْ رَآهُ فِي المَنَامِ: كُلُّ ٱسْمٍ جَمَعَ مَعَانِيَ الأَسْمَاءِ فَهْوَ ٱسْمُ اللهِ الأَعْظَمُ، وَذَلِكَ فِي الأَسْمَاءِ الحُسْنَىٰ سَبْعَةٌ أَوْ ثَمَانِيَةٌ، مِنْهَا «العَظِيمُ»، لَيْسَ مِنْهَا «الرَّحْمَنُ».

قُلْتُ: وَعَلَىٰ ذَلِكَ يَدُلُّ مَا وَقَعَ فِي الأَحَادِيثِ مِنَ الإِطْلَاقِ عَلَيْهِ[١]، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ بِجَمْعٍ وَإِفْرَادٍ وَتَرْكِيبٍ وَبَسْطٍ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ تَجِدْهُ.

فَإِنْ قُلْتَ: وَجَدْنَا الدُّعَاءَ بِالأَسْمَاءِ الجَامِعَةِ كَثِيرًا مَعَ تَخَلُّفِ المَطْلُوبِ الَّذِي هُوَ عَيْنُ المَوْعُودِ فِي الاسْمِ الأَعْظَمِ بِخُصُوصِهِ.

فَٱعْلَمْ أَنَّ كُلَّ طَلَبٍ أَوْ ذِكْرٍ لَا يَكُونُ مَعَ ٱسْتِشْعَارِ عَظَمَةِ الرُّبُوبِيَّةِ وَٱفْتِقَارِ العُبُودِيَّةِ فِي مُقْتَضَاهُ فَهْوَ نَاقِصٌ، بَلْ لَيْسَ بِطَلَبٍ، إِنَّمَا هُوَ ذِكْرٌ لِلْحَاجَةِ وَالاحْتِيَاجِ.

وَلِذَلِكَ جَنَحَ مَنْ قَالَ: الاسْمُ الأَعْظَمُ بِحَسَبِ المَقَاصِدِ. وَلَيْسَ

---

(١) يعني أن مَنْ تتبَّع الأحاديث التي وردت فيها الإشارة إلىٰ الاسم الأعظم وجد فيها ذكر أسماء مخصوصة جامعة لمعاني باقي الأسماء الحُسْنَىٰ.

كَذَلِكَ، فَٱنْظُرْ ذَلِكَ.

وَجُمْلَةُ الأَسْمَاءِ المَذْكُورَةِ أَرْبَعَةٌ: العَلِيُّ، وَالعَظِيمُ، وَالحَلِيمُ، وَالعَلِيمُ.

وَوَجْهُهَا لِلْمُنَاسَبَةِ أَنَّ البَحْرَ مَحَلُّ ظُهُورِ العُلُوِّ وَالعَظَمَةِ؛ لِأَنَّهُ مَخْلُوقٌ عَظِيمٌ، قَدِ ٱحْتَوَىٰ عَلَىٰ عَظِيمٍ مِنَ الأَمْرِ فِي قَهْرِهِ وَبِرِّهِ، فَهْوَ مُذَكِّرٌ بِعُلُوِّ خَالِقِهِ وَعَظَمَةِ مُسَخِّرِهِ، وَحَمْلُ الخَلَائِقِ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ فَرْعُ حِلْمِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ؛ إِذْ لَوْ آخَذَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ غَرَّقَهُمْ فِي أَمَاكِنِهِمْ، فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِمْ فِيهِ.

وَعِلْمُهُ بِٱفْتِقَارِهِمْ إِلَيْهِ فِي رُكُوبِهِ هُوَ حِكْمَةُ تَسْخِيرِهِ لَهُمْ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ، حَتَّىٰ قَالَ القَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنُ العَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «البَحْرُ كُلُّهُ رَحْمَةٌ وَبَرَكَةٌ، ظَهْرُهُ مَجَارٍ لِلْفُلْكِ، وَقَعْرُهُ لَآلٍ لِلْمُلْكِ، وَمَاؤُهُ طَهُورٌ، وَمَيْتَتُهُ حَلَالٌ».

وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعَمْرِو بْنِ العَاصِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: صِفْ لِيَ البَحْرَ. فَقَالَ: مَخْلُوقٌ عَظِيمٌ، يَرْكَبُهُ خَلْقٌ ضَعِيفٌ، دُودٌ عَلَىٰ عُودٍ. قَالَ: لَا جَرَمَ لَوْلَا الحَجُّ وَالجِهَادُ لَضَرَبْتُ مَنْ يَرْكَبُهُ بِالدِّرَّةِ[1].

(١) الخبر بألفاظ متقاربة في تاريخ الطبري (ج٤/ ص٢٥٧)

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: لَوْلَا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [يونس: ٢٢]، وَمَنَعَ رُكُوبَهُ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ، وَكَذَٰلِكَ عُثْمَانُ وَمُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، إِلَّا مَنْ يَرْكَبُهُ بِأَهْلِهِ، ثُمَّ ٱسْتَقَرَّ الإِجْمَاعُ عَلَىٰ جَوَازِهِ، إِلَّا فِي زَمَنِ ٱرْتِجَاجِهِ، أَوْ خَوْفِ عَطَبٍ فِيهِ، أَوْ تَرْكِ وَاجِبٍ بِغَالِبِ ظَنٍّ أَوْ تَحْقِيقٍ، مِنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ، أَوْ تَرْكِ القِيَامِ فِيهِ لِمَيْدٍ وَنَحْوِهِ.

وَقَدْ سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: أَيُرْكَبُ حَيْثُ لَا يُصَلَّىٰ؟! وَيْلٌ لِمَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ(١).

وَعِظَمُ البَحْرِ مُشَاهَدٌ مَعْلُومٌ، وَفَوَائِدُهُ لَا تَخْفَىٰ عَلَىٰ أَحَدٍ، وَالشَّوَاهِدُ مَذْكُورَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا إِلَّا قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَـٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [لقمان: ٣١] بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٣١]، فَقَدَّمَ الصَّبَّارَ فِيهِ عَلَىٰ الشَّكُورِ، وَأَتَىٰ بِغَايَتِهِ لِلْمُبَالَغَةِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا نَجَاةَ مِنْهُ إِلَّا بِالعَلِيِّ الَّذِي قَهَرَ البَحْرَ العَظِيمَ فَأَلْجَمَهُ وَسَخَّرَهُ، وَلَا وَسِيلَةَ فِي ذَلِكَ سِوَىٰ حِلْمِهِ وَعِلْمِهِ؛ إِذْ لَوْ يُؤَاخِذُنَا بِذُنُوبِنَا لَهَلَكْنَا، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ ﴿٣٢﴾ إِن

(١) أورده الإمام ٱبن الحاج في كتاب المدخل (ج٤ / ص٢٠٢)

يَشَأْ يُسْكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ
﴿٣٣﴾ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى: ٣٢ ـ ٣٤].

انْعِطَافٌ:

وَمَعْنَى «**العَلِيِّ**» فِي وَصْفِهِ تَعَالَى: الرَّفِيعُ الشَّانِ، المُتَعَالِي فِي جَلَالِهِ عَنِ الزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ، المُرْتَفِعُ عَنْ إِدْرَاكِ خَلْقِهِ، الكَبِيرُ شَأْنُهُ، فَهْوَ العَلِيُّ فِي الرِّفْعَةِ وَالمَنْزِلَةِ وَالمَزِيَّةِ وَالمَكَانَةِ، لَا المَكَانِ.

وَ«**العَظِيمُ**»: ٱلَّذِي يَصْغُرُ عِنْدَ ذِكْرِ عَظَمَتِهِ كُلُّ عَظِيمٍ وَحَقِيرٍ، بَلْ عِنْدَ ذِكْرِ وَصْفِهِ عَلَى الجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ.

وَكُلٌّ مِنَ الوَصْفَيْنِ دَاخِلٌ فِي الآخَرِ، فَهْوَ عَظِيمٌ فِي عُلُوِّهِ، عَلِيٌّ فِي عَظَمَتِهِ، وَكُلٌّ مِنْ ذَاتِهِ وَصِفَتِهِ وَٱسْمِهِ وَفِعْلِهِ عَظِيمٌ، وَهَذَا مِنْ مَعْنَى الاسْمِ الأَعْظَمِ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَ«**الحَلِيمُ**»: ٱلَّذِي لَا يَسْتَفِزُّهُ الغَضَبُ لِتَعْجِيلِ العُقُوبَةِ عَلَى مَنْ أَسَاءَ، ثُمَّ إِنْ تَرَكَهَا فَعَفُوٌّ، وَإِنْ آخَذَ بِهَا فَمُنْتَقِمٌ، وَإِنْ بَدَّلَ السَّيِّئَةَ بِالحَسَنَةِ فَكَرِيمٌ، وَالكُلُّ مِنْ وَصْفِهِ تَعَالَى وَاضِحٌ صَحِيحٌ، بِهِ ظَهَرَ الجَلَالُ وَالجَمَالُ وَالكَمَالُ لِذَوِي البَصَائِرِ وَالأَبْصَارِ.

وَ«**العَلِيمُ**» مُبَالَغَةٌ عَنِ العَالِمِ، وَهْوَ المُحِيطُ بِكُلِّ مَا تَتَنَاوَلُهُ الأَحْكَامُ العَقْلِيَّةُ وَالشَّرْعِيَّةُ وَالعَادِيَّةُ عَلَىٰ تَفْصِيلِهِ، فَهْوَ العَلِيمُ بِمَا كَانَ، وَمَا يَكُونُ، وَمَا لَا يَكُونُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَيْفَ كَانَ يَكُونُ.

وَمَنْ عَلِمَ عُلُوَّ شَأْنِهِ، وَعِظَمَ وَصْفِهِ، لَمْ تَتَعَلَّقْ هِمَّتُهُ بِسِوَاهُ، وَلَمْ يَعْرِفْ فِي أُمُورِهِ إِلَّا إِيَّاهُ، بَلْ يَبْهَتُ قَلْبُهُ تَحْتَ العَظَمَةِ بَهْتًا يُوجِبُ لَهُ مِنَ الإِجْلَالِ وَالتَّعْظِيمِ مَا يَنْسَىٰ بِهِ كُلَّ شَيْءٍ سِوَاهُ.

وَمَنْ تَحَقَّقَ بِأَنَّهُ الحَلِيمُ عَنْهُ فِي فِعْلِهِ، وَالعَلِيمُ بِمَا هُوَ عَلَيْهِ، رَاقَبَهُ فِيمَا هُوَ بِهِ، وَأَنِسَ إِلَيْهِ، مُسْتَبْشِرًا بِكَرَمِهِ وَفَضْلِهِ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ وَٱنْظُرْ فِيهِ بِفَرْعِهِ وَأَصْلِهِ.

قَوْلُهُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (**أَنْتَ رَبِّي ۞ وَعِلْمُكَ حَسْبِي ۞ فَنِعْمَ الرَّبُّ رَبِّي ۞ وَنِعْمَ الحَسْبُ حَسْبِي ۞ تَنْصُرُ مَنْ تَشَاءُ ۞ وَأَنْتَ العَزِيزُ الرَّحِيمُ ۞**).

مَعْنَاهُ وَاضِحٌ، وَهْوَ تَعْرِيضٌ بِالتَّفْوِيضِ فِي بِدَايَةِ الطَّلَبِ وَالقَصْدِ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ مِنْ آدَابِ الدُّعَاءِ وَشَأْنِهِ، حَتَّىٰ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ العَزِيزِ المَهْدَوِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي دُعَائِهِ تَارِكًا لِاخْتِيَارِهِ، رَاضِيًا بِٱخْتِيَارِ اللهِ تَعَالَىٰ لَهُ، فَهْوَ مُسْتَدْرَجٌ، وَهْوَ مِمَّنْ قِيلَ لَهُ: ٱقْضُوا حَاجَتَهُ؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَسْمَعَ صَوْتَهُ. فَإِنْ كَانَ مَعَ ٱخْتِيَارِ الحَقِّ، لَا مَعَ

ٱخْتِيَارِهِ لِنَفْسِهِ، كَانَ مُجَابًا وَإِنْ لَمْ يُعْطَ، وَالأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا». ٱنْتَهَىٰ

فَلَازِمُ الدُّعَاءِ(١) فِي البِدَايَةِ: التَّفْوِيضُ(٢)، وَفِي الانْتِظَارِ: التَّوَكُّلُ(٣)، وَعِنْدَ التَّحَقُّقِ: الرِّضَىٰ(٤) إِنْ لَمْ يُوَافِقِ المُرَادَ، وَالشُّكْرُ إِنْ وَافَقَ، وَذَلِكَ كُلُّهُ نَتِيجَةُ التَّفْوِيضِ الوَاقِعِ فِي البِدَايَةِ.

وَمَبْنَىٰ ذَلِكَ عَلَىٰ العِلْمِ بِرُبُوبِيَّتِهِ، وَالاكْتِفَاءِ بِعِلْمِهِ وَفَضْلِهِ، وَالرِّضَىٰ بِرُبُوبِيَّتِهِ، وَالتَّعَرُّضِ لِنَفَحَاتِ رَحْمَتِهِ بِذِكْرِ نَصْرِهِ لِمَنْ يَشَاءُ بِعِزِّهِ وَرَحْمَتِهِ، فَهْوَ تَعْرِيضٌ بِالرِّضَىٰ وَالثَّنَاءِ وَالاكْتِفَاءِ بِهِ تَعَالَىٰ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حِسًّا وَمَعْنًىٰ؛ لِأَنَّ الرَّبَّ هُوَ المَالِكُ المُطْلَقُ المُرَبِّي بِإِحْسَانِهِ وَنِعْمَتِهِ لِمَنْ خَلَقَ، المُحِيطُ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَالمُحْصِي لِكُلِّ شَيْءٍ

---

(١) زَرُّوق: الدُّعَاءُ: طَلَبٌ مَصْحُوبٌ بِآدَابٍ فِي بِسَاطِ العُبُودِيَّةِ لِجَنَابِ الرُّبُوبِيَّةِ. (مفتاح الإفادة، ص٥٤) وقال أيْضًا: الدُّعَاءُ عُبُودِيَّةٌ اقْتَرَنَتْ بِسَبَبٍ، كَٱقْتِرَانِ الصَّلَاةِ بِوَقْتِهَا، وَرُتِّبَ عَلَيْهَا وُجُودُ الإِجَابَةِ كَتَرْتِيبِ الثَّوَابِ عَلَيْهَا، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِعَيْنٍ وَلَا بِوَقْتٍ. (السابق، ص ٥٧)

(٢) زَرُّوق: التَّفْوِيضُ: إِيقَافُ القَصْدِ عَلَىٰ مُخْتَارِ الحَقِّ، دُونَ ٱخْتِيَارٍ فِي المَبْدَإِ، وَلَا اعْتِرَاضٍ فِي المُنْتَهَىٰ. (مفتاح الفضائل والنعم، ص٥٠)

(٣) زَرُّوق: التَّوَكُّلُ: هُوَ العِلْمُ المُتَمَكِّنُ مِنَ الصَّدْرِ بِأَنَّ الأُمُورَ كُلَّهَا دَقِيقَهَا وَجَلِيلَهَا بِيَدِهِ تَعَالَىٰ، يُعْطِي مَنْ يَشَاءُ مَا يَشَاءُ، وَيَمْنَعُ مَا يُرِيدُ مَنْ يَشَاءُ، لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَلَا رَادَّ لِأَمْرِهِ. (الشرح السابع عشر علىٰ الحكم، ص٣٨٨)

(٤) القشيريُّ: الرِّضَىٰ: تَسْوِيَةُ السِّرِّ، بَيْنَ الحُلْوِ والمُرِّ. (منثور الخطاب، ص١٢٣)

عَدَدًا، وَالكَافِي لِمَنِ ٱكْتَفَىٰ بِهِ كَرَمًا وَفَضْلًا، فَنِعْمَ الرَّبُّ رَبُّنَا، وَنِعْمَ الحَسْبُ حَسْبُنَا، وَهْوَ الفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ، يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ، وَهْوَ العَزِيزُ ٱلَّذِي لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَاهُ، وَلَا عِزَّ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ إِلَّا لِمَنْ تَعَزَّزَ بِهِ فَأَعَزَّهُ، وَٱسْتَنْصَرَ بِهِ فَنَصَرَهُ، وَٱكْتَفَىٰ بِهِ فَكَفَاهُ؛ لِأَنَّهُ الرَّحِيمُ لِمَنْ لَاذَ بِهِ وَدَعَاهُ، فَٱفْهَمْ.

وَإِنَّمَا قَالَ: «نِعْمَ الرَّبُّ»، وَ«نِعْمَ الحَسْبُ» لِلْمُبَالَغَةِ فِي الثَّنَاءِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ غَيْرُهُ تَعَالَىٰ رَبٌّ وَلَا حَسْبٌ، وَإِنِ ٱتُّخِذَ سِوَاهُ بِهَذِهِ النِّسْبَةِ فَلَا نِسْبَةَ لَهُ وَلَا حَقِيقَةَ، ﴿قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرۡهُمۡ فِي خَوۡضِهِمۡ يَلۡعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١].

وَٱعْلَمْ أَنَّ التَّوَجُّهَ عِنْدَ الاحْتِيَاجِ:

ـ قَدْ يَكُونُ أَدَبُ الوَقْتِ فِيهِ الاكْتِفَاءَ بِالتَّفْوِيضِ(١).

ـ وَقَدْ يَنْتَهِي الأَمْرُ بِهِ إِلَىٰ التَّعْرِيضِ.

ـ وَقَدْ يَنْتَهِي إِلَىٰ التَّصْرِيحِ(٢)، بَلْ إِلَىٰ الإِلْحَاحِ بِهِ.

---

(١) زَرُّوق: رُبَّ وَقْتٍ يَكُونُ تَرْكُ الطَّلَبِ أَكْمَلَ، وَهْوَ ٱلَّذِي يَجْتَمِعُ فِيهِ ثَلَاثٌ: أَوَّلُهَا: ٱنْتِفَاءُ الأَسْبَابِ فِي تَوَجُّهِ المُتَوَجِّهِ بِوَجْهٍ يُشْعِرُ بِٱنْتِفَائِهَا فِي نَفْسِهِ. الثَّانِي: غَلَبَةُ الحَالِ بِشُهُودِ القِسْمَةِ الأَزَلِيَّةِ، حَتَّىٰ تَنْتَفِيَ فِي نَظَرِهِ السَّبَبِيَّةُ، وَيَرَىٰ الكَسْبَ مِنْ إِعَانَةِ الضُّعَفَاءِ. الثَّالِثُ: الاشْتِغَالُ بِذِكْرِهِ، عِلْمًا بِٱنْتِفَاءِ تَذْكِيرِهِ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ فِي وَصْفِهِ. (الشرح الحادي عشر على الحِكَم، ص٢٤٩)

(٢) زَرُّوق: رُبَّ وَقْتٍ يَكُونُ الطَّلَبُ أَتَمَّ، وَهْوَ الوَقْتُ ٱلَّذِي يَغْلِبُ فِيهِ عَلَىٰ العَبْدِ ثَلَاثٌ:=

وَكُلٌّ فِي مَحَلِّهِ كَمَالُ عُبُودِيَّةٍ، وَقِيَامٌ بِحَقِّ الرُّبُوبِيَّةِ.

ـ فَقَدْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَمَا زُجَّ بِهِ فِي المَنْجَنِيقِ: «حَسْبِي مِنْ سُؤَالِي عِلْمُهُ بِحَالِي»[1]، فَلَمْ يَزِدْ عَلَىٰ ذَلِكَ؛ ٱكْتِفَاءً بِالتَّفْوِيضِ، وَرُجُوعًا لِعِلْمِهِ تَعَالَىٰ؛ إِذْ لَا مَحَلَّ لِلْأَسْبَابِ فِي دَفْعٍ وَجَلْبٍ؛ لِظُهُورِ مَعْنًى لَا تُفِيدُ مَعَهُ: وَهْوَ نُفُوذُ الأَحْكَامِ، وَظُهُورُهَا بِالقَهْرِ الَّذِي هُوَ مَوْقِفُ الاسْتِسْلَامِ.

ـ وَلَمَّا كَانَ فِي فُسْحَةٍ مِنْ أَمْرِهِ، دَعَا بِٱسْتِمْرَارِ كَلِمَتِهِ وَدَوَامِ بِرِّهِ، فَقَالَ: ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤].

ـ وَلَمَّا وَقَفَ مَوْقِفَ المُعَارَضَةِ لِغَيْرِهِ قَالَ مُعَرِّضًا: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطۡمَعُ

= الأَوَّلُ: تَشَوُّفُ النَّفْسِ لِلْحِكْمَةِ فِي ظُهُورِ الحُكْمِ. الثَّانِي: ٱنْبِسَاطُ النَّفْسِ بِالرَّجَاءِ وَنَشَاطُهَا لِلسُّؤَالِ. الثَّالِثُ: مُرَاعَاةُ رَسْمِ الشَّرِيعَةِ فِي الطَّلَبِ، أَوِ المَطْلُوبِ لَهُ، أَوِ المَطْلُوبِ فِيهِ. (الشرح الحادي عشر على الحِكَم، ص٢٤٩)

(١) أَوْرَدَهُ مُحْيِي السُّنَّةِ البَغَوِيُّ في تَفْسِيرِهِ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (معالم التنزيل، ج٣/ ص٢٩٤) وهذا الأثرُ موافقٌ لقَوْل إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي دُعَائِهِ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ تَعۡلَمُ مَا نُخۡفِي وَمَا نُعۡلِنُ﴾ [إبراهيم: ٣٨]. قالَ البَيْضَاوِيُّ: وَالمَعْنَىٰ: إِنَّكَ أَعْلَمُ بِأَحْوَالِنَا وَمَصَالِحِنَا، وَأَرْحَمُ مِنَّا بِأَنْفُسِنَا، فَلَا حَاجَةَ لَنَا إِلَىٰ الطَّلَبِ، لَكِنَّنَا نَدْعُوكَ إِظْهَارًا لِعُبُودِيَّتِكَ، وَٱفْتِقَارًا إِلَىٰ رَحْمَتِكَ، وَٱسْتِجْلَابًا لِنَيْلِ مَا عِنْدَكَ. (أنوار التنزيل، ج٣/ ص٢٢٧)

أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴾ [الشعراء: ٨٢].

وَكَذَلِكَ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ:

ـ ٱكْتَفَىٰ بِعِلْمِهِ تَعَالَىٰ حِينَ هَدَّدَهُ فِرْعَوْنُ وَهَدَّدَ أَصْحَابَهُ، وَفَوَّضَ إِلَيْهِ تَعَالَىٰ هُوَ وَهُمْ فِي شَأْنِهِمْ.

ـ وَعَرَّضَ حِينَ ٱحْتَاجَ لِقُوتِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ [القصص: ٢٤].

ـ وَصَرَّحَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ كَقَوْلِهِ: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴾ [طه: ٢٥].

وَفِي أَحَادِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا يَقْتَضِي وُقُوعَ كُلٍّ مِنْهُ(١).

وَهْوَ بِحَسَبِ الأَوْقَاتِ لِلْعَارِفِ(٢)، وَلِغَيْرِهِ بِحَسَبِ الأَحْوَالِ

---

(١) زَرُّوق: صَرَّحَ سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ ﷺ فِي مَوَاضِعَ لَا تُحْصَىٰ، وَعَرَّضَ فِي قَوْلِهِ: «**إِنْ أَهْلَكْتَ هَذِهِ العِصَابَةَ لَنْ تُعْبَدَ**» [مسلم: ١٧٦٣]، وَفِي قَضِيَّةِ الطَّائِفِ، وقَالَ ﷺ فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ: «**مَنْ شَغَلَهُ ذِكْرِي عَنْ مَسْأَلَتِي أَعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ مَا أُعْطِي السَّائِلِينَ**» [الترمذي: ٢٩٢٦] الحَدِيثَ، فَأَرْشَدَ إِلَىٰ أَنَّ تَرْكَ الدُّعَاءِ لَا يَكُونُ أَدَبًا إِلَّا مَعَ الاشْتِغَالِ بِذِكْرِهِ تَعَالَىٰ. (مفتاح الفضائل والنعم، ص٥٤٦)

(٢) زَرُّوق: وَالأَوْقَاتُ ثَلَاثَةٌ: أَوَّلُهَا: وَقْتُ مُضَايَقَةٍ وَتَحَقُّقٍ وَٱنْبِسَاطٍ فِي الذِّكْرِ، وَلَيْسَ إِلَّا التَّفْوِيضُ وَالسُّكُونُ. الثَّانِي: وَقْتُ ٱتِّسَاعٍ وَتَرَسُّلٍ، وَلَيْسَ إِلَّا الطَّلَبُ وَالدُّعَاءُ وَالتَّوَجُّهُ فِي الحَوَائِجِ عَلَىٰ بِسَاطِ التَّصْرِيحِ. الثَّالِثُ: وَقْتُ تَوَقُّفٍ وَتَأَدُّبٍ، وَهْوَ مَحَلٌّ=

وَالمَوَاقِفِ[١].

وَقَدْ قَامَ الشَّيْخُ بِالتَّفْوِيضِ، ثُمَّ أَتَىٰ بِالتَّعْرِيضِ، ثُمَّ صَرَّحَ بِالطَّلَبِ، مُقَدِّمًا طَلَبَ رَفْعِ الحِجَابِ؛ لِأَنَّهُ أَهَمُّ الأَبْوَابِ، وَأَعْظَمُ الأَسْبَابِ، فَقَالَ رضي الله عنه:

(نَسْأَلُكَ العِصْمَةَ فِي الحَرَكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ ۞ وَالكَلِمَاتِ وَالإِرَادَاتِ والخَطَرَاتِ ۞ مِنَ الظُّنُونِ وَالشُّكُوكِ وَالأَوْهَامِ السَّاتِرَةِ لِلْقُلُوبِ عَنْ مُطَالَعَةِ الغُيُوبِ ۞ فَقَدِ ٱبْتُلِيَ المُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا ۞ لِيَقُولَ المُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ۞)

قُلْتُ: سَأَلَ العِصْمَةَ ـ الَّتِي هِيَ مَنْعُ الوُقُوعِ فِي الذَّنْبِ بِيَدِ الحُكْمِ حَتَّىٰ لَا يُمْكِنَ وُجُودُهُ ـ لِأَنَّ ذَلِكَ سَبَبُ النَّجَاةِ فِي الدُّنْيَا مِنَ العِقَابِ،

= التَّعْرِيضِ. قِيلَ: وَهْوَ أَفْضَلُ عِنْدَ ٱعْتِدَالِ الأَحْوَالِ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ سُكُوتَ السَّاكِتِ وَنُطْقَ النَّاطِقِ. (مفتاح الفضائل والنعم، ص٥٤٧)

(١) زَرُّوق: لَمَّا كَانَ الطَّلَبُ إِنَّمَا هُوَ عُبُودِيَّةٌ مَحْضَةٌ، غَيْرَ أَنَّهَا مُقْتَرِنَةٌ بِسَبَبٍ هُوَ الاحْتِيَاجُ، مُرَتَّبٌ عَلَيْهَا جَزَاءٌ هُوَ الإِجَابَةُ، لَهَا فَائِدَةٌ هُوَ الارْتِيَاحُ مَعَ تَحَقق الفَاقَةِ، لَمْ يَكُنِ التَّعَبُّدُ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ، بَلْ دَائِرٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يُضَاهِيهِ مِنَ التَّعْرِيضِ، أَوْ يَفُوقُهُ وَهْوَ التَّفْوِيضُ المَصْحُوبُ بِالذِّكْرِ. (مفتاح الفضائل والنعم، ص٥٤٧)

وَفِي الآخِرَةِ مِنَ العَذَابِ، الَّذَيْنِ هُمَا مَظَاهِرُ المَصَائِبِ وَالأَوْصَابِ.

وَذَكَرَ مَوَاقِعَ ذَلِكَ: مِنَ الحَرَكَاتِ، وَالسَّكَنَاتِ، وَالكَلِمَاتِ، وَالإِرَادَاتِ، وَالخَطَرَاتِ(١).

وَأَتَىٰ بِهَا عَلَىٰ وَجْهِ التَّدَلِّي فِي وُجُوهِ الحَالَاتِ تَقْدِيمًا لِلْأَهَمِّ، كَمَا أَنَّ طَلَبَ العِصْمَةِ أَهَمُّ مِنْ تَحْصِيلِ الفَوَائِدِ مِنْ جَمِيعِ الجِهَاتِ، لَا سِيَّمَا مَعَ مَا صَحَّ مِنْ أَنَّ المَصَائِبَ نَتَائِجُ السَّيِّئَاتِ.

وَأَصْلُ ذَلِكَ إِنَّمَا هِيَ حَرَكَاتُ القُلُوبِ الَّتِي بِهَا يَثْبُتُ العَمَلُ فَيَحْصُلُ مُوجَبُهُ، فَإِذَا زَالَ الأَصْلُ ذَهَبَ الفَرْعُ بِالضَّرُورَةِ.

وَقَدْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ الخَوَّاصُ رضي الله عنه: «أَوَّلُ الذَّنْبِ الخَطْرَةُ، كَمَا أَنَّ أَوَّلَ السَّيْلِ القَطْرَةُ، فَإِنْ عَارَضَهَا صَاحِبُهَا بِالكَرَاهَةِ وَإِلَّا صَارَتْ مُعَارِضَةً(٢)، فَإِنْ تَدَارَكَهَا صَاحِبُهَا بِالكَرَاهَةِ وَإِلَّا صَارَتْ وَسْوَسَةً، فَإِنْ

---

(١) ٱبنُ باخلا: مَا سألَ الشيخُ رضي الله عنه العِصْمَة مِنَ المَعْصِية، وإنَّما سألَ العِصْمَة من الشُّكوكِ والظُّنُون والأوْهَام، ولا سَألَ العِصْمَة مِنْ هَذِه الأشْيَاء مُطْلَقًا، وإنما سألَ العِصْمَة مِنَ النَّوْعِ الذي يَصُدُّ القَلْبَ عنِ الإيمانِ بالغَيْبِ، وهذَا أمْرٌ مُتعيِّنٌ علىٰ كُلِّ عَبْدٍ، ومطلوبٌ مِنْ كلِّ مُكلَّفٍ أن يكونَ بهذه الصِّفةِ، ولَوْلا رَحْمَةُ الله تعالىٰ لكان العبدُ مكلَّفا بأنْ لا يَخْطُر بقلبه شكٌّ ولا وَهمٌ ولا خاطرةٌ، ولكنَّ اللهَ خفَّفَ عنه بأنَّهُ إذا خطرَ ولم يَثْبُتْ ورجَعَ إلىٰ وَصْفِ إيمانه أنَّ ذلك لا يضرُّهُ. (اللطيفة المرضية، ص١١٠)

(٢) الخرُّوبي: إنما صَارَتِ الخطَرَاتُ مُعارِضَةً؛ لِمَا ٱكتسبتْ مِن القُوَّة بالتكرار، فأوَّلًا=

رَدَّهَا بِالمُجَاهَدَةِ وَإِلَّا هَاجَتْ مِنْها الشَّهْوَةُ مَعَ غَلَبَةِ الهَوَىٰ، فَتُغَطِّي العَقْلَ وَالعِلْمَ وَالبَيَانَ»[١]. ٱنْتَهَىٰ عَلَىٰ شَكٍّ فِي بَعْضِ لَفْظِهِ مَعَ تَحْقِيقِ مَعْنَاهُ.

وَإِنَّمَا أَتَىٰ الشَّيْخُ عَلَىٰ الأَمْرِ عَلَىٰ التَّدَلِّي تَهَمُّمًا بِالأَهَمِّ شَرْعًا وَحِكْمَةً؛ لِأَنَّ الحَرَكَةَ أَقْوَىٰ وَتَرْكَهَا أَهَمُّ، ثُمَّ السَّكْنَةُ، ثُمَّ الكَلِمَةُ، ثُمَّ الإِرَادَةُ[٢]، ثُمَّ الخَطْرَةُ[٣]، وَكَوْنُهَا جَارِيَةً بِظَنٍّ: وَهُوَ القَوِيُّ مِنْ طَرَفَي المُمْكِنِ، ثُمَّ بِشَكٍّ: وَهُوَ مَا ٱسْتَوَىٰ طَرَفَاهُ، ثُمَّ بِوَهْمٍ: وَهُوَ المَرْجُوحُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ[٤].

= كانت خطرةً لا ثباتَ لها ولا مُعارَضة لها، فلمَّا قَوِيَتْ ورَسختْ في القَلْبِ عارَضَتْ ما يَخْطُر في القَلْب مما يُناقِضُها، والمُعارِضُ قَوِيٌّ، وهذا ما لم يَكُنِ العبدُ كارهًا لتلك الخَطْرَة ويعارِضُها بالمدافعةِ، فإنْ لَمْ يعارِضْها ولم يُدَافِعْها قَوِيَتْ وصارَتْ إلىٰ حالٍ أقْوَىٰ فتَعُودُ وَسْوَسَةً. (الأنس في شرح عيوب النفس، ص٩٥)

(١) أورده السُّلَميُّ في كتابه عيوب النفس (ص١١) ونظمَهُ الشيخ زرُّوق، وشرحه الشيخ الخروبي في الأنس في شرح عيوب النفس (ص٩٥).

(٢) زَرُّوق: الإرادةُ: المَيْلُ للأَفْعَال والأَقْوالِ بحَركاتِ القَلْبِ في الاخْتِيارِ. (مفاتيح العز، ص٦٩)

(٣) زَرُّوق: الخَطَرَاتُ: هِي حركاتُ الضَّمائرِ في التَّقلُّبات، أَوَّلُها الهاجِسُ وهْوَ غيْرُ مُؤاخذٍ به، وآخِرُها العزمُ، والصَّحيح المؤاخذَة به، وفيما بينهما خلافٌ. (مفاتيح العز، ص٦٩)

(٤) زَرُّوق: وَهذِه الخَمْس هي مجارِي الحسَنَاتِ والسَّيِّئاتِ. (مفاتيح العز، ص٧٠)

وَكُلُّهَا حِجَابٌ وَسِتْرٌ لِلْحَقِيقَةِ عَنْ مُطَالَعَةِ القُلُوبِ لِلْغُيُوبِ العِرْفَانِيَّةِ وَالمَوَاقِعِ الإِيمَانِيَّةِ الَّتِي لَا يَبْقَىٰ مَعَهَا شَكٌّ وَلَا رَيْبٌ، وَلَا غَيْنٌ وَلَا غَيْبٌ، فَلَا يُمْكِنُ عِصْيَانٌ وَلَا عَيْبٌ فِي حَالِ تَجَلِّيهَا، وَلَا يَبْقَىٰ تَعَلُّقٌ بِغَيْرِ مُجَلِّيهَا، فَيَنْتَفِي كُلُّ بَلَاءٍ وَٱمْتِحَانٍ، وَتَذْهَبُ الهُمُومُ وَالأَحْزَانُ بِتَحَقُّقِ العِيَانِ.

فَقَدْ قَالَ فِي «الحِكَمِ»: «مَا تَجِدُهُ القُلُوبُ مِنَ الهُمُومِ وَالأَحْزَانِ، فَلِأَجْلِ مَا مُنِعَتْ مِنْ وُجُودِ العِيَانِ»[1].

فَـ«مَنْ عَرَفَ اللهَ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ غَمٌّ أَبدًا»[2]؛ لِرِضَاهُ بِمَا يَرِدُ عَلَيْهِ مِنْ نَقْضٍ وَإِبْرَامٍ، وَنَقْصٍ وَتَمَامٍ.

وَقَوْلُهُ: «فَقَدِ ٱبْتُلِيَ المُؤْمِنُونَ» إِلَىٰ آخِرِهِ تَعْلِيلٌ مِنْهُ لِمَا طَلَبَ[3]، بَلْ لِعَيْنِ الطَّلَبِ وَالمَطْلَبِ، وَهُوَ إِخْبَارٌ عَنِ الحَالَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا مِنْ شِدَّةِ

---

(١) الحكم العطائية للإمام ٱبنِ عطاء الله السكندري (ص٨٦) حكمة رقم (٢٣٠)

(٢) من كلام أبي بكر الشبلي (ت٣٣٤هـ)، كما في صفة الصفوة لابن الجوزي (ج١/ ص٥٤١)

(٣) زَرُّوق: فَكَأَنَّ الشَّيْخَ رضي الله عنه يَقُولُ: إِنَّمَا سَأَلْتُ العِصْمَةَ خَوْفًا مِنَ الزَّيْغِ عِنْدَ الابْتِلَاءِ الَّذِي لَابُدَّ مِنْهُ لِلْمُؤْمِنِينَ حَتَّىٰ يَتَمَيَّزَ الخَبِيثُ مِنَ الطَّيِّبِ؛ لِأَنَّهُ لَا عَاصِمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ، وَذَلِكَ مِنَ الشَّفَقَةِ عَلَىٰ الإِيمَانِ الَّذِي هُوَ رَأْسُ المَالِ وَأَسَاسُ الأَعْمَالِ. (مفاتيح العزّ، ص٧٤)

أَمْرِ البَحْرِ، وَإِدْخَالِهِ هَوْلَ الخَلَلِ عَلَىٰ مَنْ هُوَ ضَعِيفُ الإِيمَانِ أَوْ نَاقِصُهُ، أَوْ إِيمَانُهُ مُرْتَسِمٌ، وَتَحْرِيكِهِ مَرَضَ النَّفْسِ عَلَىٰ الكَافِرِ وَالمُنَافِقِ وَنَحْوِهِ.

وَذَكَرَ أَنَّ ذِلَكَ لِحِكْمَةِ ٱبْتِلَاءِ المُؤْمِنِينَ وَزِلْزَالِهِمْ، الَّذِي جَعَلَهُ اللهُ مَحَجَّةً لَهُمْ وَحُجَّةً عَلَىٰ غَيْرِهِمْ، وَبَيَانُ ذَلِكَ:

* فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ١ ـ ٣].

* وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِيَ فِي ٱللَّهِ جَعَلَ فِتۡنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠].

* وَفِي قَوْلِه تَعَالَىٰ فِي قِصَّةِ الأَحْزَابِ: ﴿إِذۡ جَآءُوكُم مِّن فَوۡقِكُمۡ وَمِنۡ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ وَإِذۡ زَاغَتِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلۡقُلُوبُ ٱلۡحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠].

فَأَتَىٰ بِهِ فِي مَعْرِضِ المِنَّةِ، وَالحِكَايَةِ عَنْ قَوْلِ المُنَافِقِينَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ: ﴿مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ١٢] الآيَةَ(١).

(١) زَرُّوق: فظَهَر ما في قُلوبِ المُنَافقين علىٰ أَلْسِنَتِهم بقَوْلِهم: ﴿مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ=

وَفِيمَا أَبْدَاهُ الشَّيْخُ مِنْ ذَلِكَ أَحَدُ وُجُوهِ الحِكْمَةِ فِي ذَلِكَ، مَعَ مَا بَعْدَهُ مِنْ ظُهُورِ صِدْقِ المُؤْمِنِينَ، وَتَصْدِيقِهِمْ فِيمَا ٱبْتُلُوا بِهِ وَأَخْبَرُوا عَنْهُ، وَجَمِيعُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا ﴿٢٣﴾ لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ ٱلصَّـٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٣ ـ ٢٤].

وَهَذَا التَّقْرِيرُ كُلُّهُ عَلَىٰ رِوَايَةِ: «لِيَقُولَ» بِاللَّامِ، وَهْيَ الصَّحِيحَةُ، وَأَنَّ ذَلِكَ تَوْقِيعٌ بِمَعْنَىٰ الآيَةِ وَسِيَاقِ آخِرِ لَفْظِهَا، لَا عَلَىٰ مَعْنَىٰ أَنَّهُ قُرْآنٌ، وَلَكِنْ عَلَىٰ وَجْهِ إِبْدَاءِ المَعْنَىٰ المَقْصُودِ وَظُهُورِ الحِكْمَةِ.

وَقَدْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي السُّنَّةِ وَلِكَثِيرٍ مِنَ العُلَمَاءِ، كَسِيَاقِ مَالِكٍ فِي آيَةِ التَّيَمُّمِ إِذْ قَالَ: «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا»، عَلَىٰ مَا حَقَّقَهُ ٱبْنُ رُشْدٍ وَأَنَّهُ إِظْهَارٌ لِلْمَقْصُودِ مِنَ الوَاوِ الَّذِي هُوَ التَّقْسِيمُ، كَمَا حَرَّرَهُ ٱبْنُ رُشْدٍ وَحَقَّقَهُ فِي بَابِ التَّيَمُّمِ مِنْ بَيَانِهِ(١).

= إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ١٢]، وظَهر مَا في قُلوبِ المؤمنين علىٰ أَلْسِنَتِهِمْ بقَوْلِهم: ﴿هَـٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَـٰنًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢]. (مفاتيح العزِّ، ص٧٤)

(١) قال القاضي أبُو الوَلِيد بْنُ رُشْدٍ (ت٥٢٠هـ): لَيْسَ هذَا نَصَّ التِّلاوة في الآيَة،=

وَفِي الحَدِيثِ: «**إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَأَمَانَتَهُ فَزَوِّجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ**»(١).

فَٱعْرِفْ ذَلِكَ، وَٱنْظُرْ مَوَارِدَهُ، فَقَدْ طَالَ عَهْدِي بِهِ، وَلَمْ أَسْتَحْضِرِ الآنَ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ.

نَعَمْ، فِي كَلَامِهِ تَعْرِيضٌ بِحَالِهِ، مَعَ مَنْ حَضَرَهُ مِنْ أَهْلِ المِلَّةِ وَغَيْرِهِمْ؛ إِذْ كَانَ رَئِيسُ مَرْكَبِهِ نَصْرَانِيًّا، وَكانَ ذَلِكَ سَبَبَ إِسْلَامِهِ، لَمَّا رَأَىٰ بُرْهَانَ الحَقِّ وَسَبَبَهُ كَمَا فِي حِكَايَتِهِ(٢).

= وإِنَّما ساقَها علىٰ مَعْنَىٰ مَنْ قَدَّرَ فيها تقديمًا وتأخِيرًا، فأعادَ شَرْطَ عَدَمِ الماءِ علىٰ السَّفَرِ والمَرضِ، فقال: إنَّ المَرِيضَ الَّذِي يتيمَّمُ هو الَّذِي لا يَسْتَطِيعُ أن يَنْهضَ إلىٰ الماءِ ولَمْ يَجِدْ منْ يُناوِلُه إيَّاهُ، فلَمْ يجْعَل المريضَ الَّذِي لا يقْدِرُ علىٰ مسِّ الماءِ إذَا كانَ واجِدًا له منْ أهْلِ التيَمُّم، وكذلِكَ الحاضِرُ العادمُ للماءِ علىٰ قياس هذه الرواية ليْسَ مِنْ أهْلِ التَّيَمُّم. ومَنْ حمَلَ الآية علىٰ ظاهرِها ولم يُقَدِّرْ فيها تقديمًا وتَأْخِيرًا جعلَهُما جميعًا منْ أهل التَّيَمُّم، وهو مذْهَبُ ٱبْن القاسِم وروايتُه عنْ مالِكٍ في المدوَّنة؛ لأنَّ تأويل الآية علىٰ هذا: «وإنْ كنْتُمْ مرْضَىٰ لا تَقْدِرُونَ علىٰ مَسِّ الماء ولا تجِدُونَ مَنْ يُناوِلُكْم إيَّاهُ، أو علىٰ سفَرٍ غَيْرَ واجِدِينَ للماءِ»، فٱكْتَفىٰ بذِكْرِ المَرَضِ عَنْ ذِكْر عدَمِ الماءِ وعدَمِ القُدْرة علىٰ مَسِّهِ، وبذِكْر السَّفر عَنْ ذِكْرِ عدَمِ الماء لَمَّا كان ذلكَ الأغْلَبَ من أحْوَالِهما. (البيان والتحصيل، ج١/ ص٧٠)

(١) الترمذي (١٠٨٤) وٱبن ماجه (١٩٦٧)

(٢) راجع حكايته عند ابْنِ الصَّباغِ في درة الأسرار (ص٥٢) وأوردناها في المقدمة.

فَٱبْتُلِيَ المُؤْمِنُونَ لِيَظْهَرَ صِدْقُ إِيمَانِهِمْ بِالرُّجُوعِ إِلَىٰ اللهِ وَالانْحِيَاشِ إِلَيْهِ دُونَ مَا سِوَاهُ، وَيَقُولَ المُنَافِقُونَ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ مَا يَقُولُونَ لِيَتَحَقَّقَ بُعْدُهُمْ وَطَرْدُهُمْ، فَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ، وَيَهْلَكُ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رضي الله عنه: **(فَثَبِّتْنَا وَٱنْصُرْنَا ۞ وَسَخِّرْ لَنَا هَذَا البَحْرَ كَمَا سَخَّرْتَ البَحْرَ لِمُوسَى ۞ وَسَخَّرْتَ النَّارَ لِإِبْرَاهِيمَ ۞ وَسَخَّرْتَ الجِبَالَ وَالحَدِيدَ لِدَاوُدَ ۞ وَسَخَّرْتَ الرِّيحَ وَالشَّيَاطِينَ وَالجِنَّ لِسُلَيْمَانَ ۞ وَسَخِّرْ لَنَا كُلَّ بَحْرٍ هُوَ لَكَ فِي الأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَالمُلْكِ وَالمَلَكُوتِ ۞ وَبَحْرَ الدُّنْيَا وَبَحْرَ الآخِرَةِ ۞ وَسَخِّرْ لَنَا كُلَّ شَيْءٍ ۞ يَا مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ ۞)**.

قُلْتُ: طَلَبَ فِي هَذِهِ الجُمْلَةِ التَّثْبِيتَ فِي مَحَلِّ الزِّلْزَالِ بِالرُّجُوعِ إِلَىٰ أَصْلِ الإِيمَانِ[١]؛ لِأَنَّهُ أَدَبُ الوَقْتِ، وَبِهِ الكَمَالُ وَالإِعَانَةُ.

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الدَّقَّاقُ: «مِنْ عَلَامَةِ التَّأْيِيدِ حِفْظُ التَّوْحِيدِ فِي أَوْقَاتِ الحُكْمِ»[٢]. ٱنْتَهَىٰ.

---

(١) زَرُّوق: أيْ: فَثَبِّتْنَا عَلَىٰ الإِيمَانِ، وَٱنْصُرْنَا بِاليَقِينِ، وَسَخِّرْ لَنَا هَذَا البَحْرَ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالدِّينِ، حَتَّىٰ نَسْلَمَ مِنَ الشُّكُوكِ وَالظُّنُونِ وَالأَوْهَامِ، وَنَتَأَيَّدَ بِحَقَائِقِ الإِيمَانِ وَالإِسْلَامِ، إِذْ مِنْ عَلَامَةِ التَّأْيِيدِ حِفْظُ التَّوْحِيدِ فِي أَوْقَاتِ الحُكْمِ. (مفاتيح العزِّ، ص٧٦)

(٢) الرسالة القشيرية (ص٦٣٢)

وَطَلَبَ النُّصْرَةَ الَّتِي هِيَ التَّقْوِيَةُ وَالإِعَانَةُ بِاليَدِ القَاهِرَةِ؛ لِيُصْرَفَ عَنْهُ مَا تَيَقَّنَهُ مِنَ الفِتْنَةِ بِالزِّلْزَالِ وَالمِحْنَةِ الوَاقِعَةِ[١].

ثُمَّ طَلَبَ التَّسْخِيرَ لِمَا هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ فِي الحَالِ، وَهْوَ البَحْرُ الَّذِي ٱمْتَنَّ اللهُ بِتَسْخِيرِهِ لِعِبَادِهِ، فَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ لِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الجاثية: ١٢]، فَالبَحْرُ مُسَخَّرٌ: لِإِفَادَةِ السَّيْرِ فِيهِ، وَلِابْتِغَاءِ الفَضْلِ مِنْهُ بِطَعَامِهِ وَحِلْيَتِه، وَلِيَحْصُلَ التَّعَبُّدُ: بِالشُّكْرِ لِلَّهِ عَلَىٰ النَّجَاةِ وَالسَّلَامَةِ مِنْ هَوْلِهِ، وَالسَّيْرِ فِيهِ وَالاكْتِسَابِ مِنْهُ.

وَهَذَا فِي العُمُومِ، إِذْ قَدْ يُسَلَّطُ عَلَىٰ قَوْمٍ كَما سُخِّرَ لِآخَرِينَ، فَكَمَا فِيهِ مِنَّةُ التَّسْخِيرِ، فِيهِ مِحْنَةُ التَّغْيِيرِ، وَذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿رَّبُّكُمُ ٱلَّذِى يُزْجِى لَكُمُ ٱلْفُلْكَ فِى ٱلْبَحْرِ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿٦٦﴾ وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِى ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٦٦ ـ ٦٧].

---

(١) زَرُّوق: أَيْ: فَثَبِّتْنَا فِي مَحَلِّ الزِّلْزَالِ، وَهْوَ مَوْقِفُ الشَّدَائِدِ وَالأَهْوَالِ، وَٱنْصُرْنَا عَلَىٰ أَعْدَائِنَا مِنَ المُنَافِقِينَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ، وَسَخِّرْ لَنَا هَذَا البَحْرَ الَّذِي نَحْنُ فِيهِ مُعَرَّضُونَ لِذَلِكَ، تَسْخِيرًا يَنْفِي كُلَّ مَا يُخْشَىٰ، وَيَأْتِي بِكُلِّ مَا يُطْلَبُ وَيُرْتَجَىٰ. (مفاتيح العزِّ، ص٧٥)

فَطَلَبُ التَّسْخِيرِ عِنْدَ مَسِّ الضُّرِّ أَوْ خَوْفِهِ هُوَ أَدَبُ وَقْتِهِ، وَالشُّكْرُ عِنْدَ النَّجَاةِ جُمْلَةُ الأَمْرِ كُلِّهِ.

وَقَوْلُهُ: «**هَذَا البَحْرَ**» تَعْيِينٌ لِلْحَاجَةِ فِي الطَّلَبِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُؤَكِّدٌ لِشُعُورِ النَّفْسِ بِالاحْتِيَاجِ الَّذِي شُرِعَ الدُّعَاءُ مِنْ أَجْلِهِ(١)، حَتَّىٰ قَالَ بَعْضُهُمْ: «فَائِدَةُ الدُّعَاءِ إِظْهَارُ الفَاقَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَإِلَّا فَالرَّبُّ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ»(٢). ٱنْتَهَىٰ.

وَقَدْ رَأَيْتُ فِي طُرَّةِ نُسْخَةِ ٱبْنِ عَبَّادٍ رَحِمَهُ اللهُ عِنْدَ قَوْلِهِ: «**وَسَخِّرْ لَنَا هَذَا البَحْرَ**»: «هَذَا مَحَلُّ النِّيَّةِ لِمَنْ قَصَدَ بِهَذَا الحِزْبِ طَلَبَ شَيْءٍ أَوْ دَفْعَهُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَطْلَبٍ لَهُ بَحْرٌ فِي نَفْسِهِ، حِسًّا فِي الحِسِّيَّاتِ، وَمَعْنًىٰ فِي المَعْنَوِيَّاتِ»(٣).

---

(١) زَرُّوق: مَقصُودُ الدُّعاءِ هو إظهارُ الفاقةِ علىٰ نَعْتِ الاضْطِرارِ. (مفتاح الفضائل والنعم، ص٥٤٤) وقال رضي الله عنه: الدُّعَاءُ عُبُودِيَّةٌ، سِرُّهَا إِظْهَارُ الفَاقَةِ. (الشرح السابع عشر علىٰ الحِكَم، ص ٢٢)

(٢) أورده القشيري في الرسالة غير معزوٍّ لأحَدٍ. (ص٥٦٦)

(٣) وهو نحو قول الشيخ ٱبْنِ باخِلا: فَإِنْ قِيلَ: أَصْلُ هَذَا الدُّعَاءِ كَانَ فِي البَحْرِ لِمُقَارَنَةِ حَالِهِ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ الدَّاعِي بِهَذَا الدُّعَاءِ فِي غَيْرِ بَحْرٍ فَمَاذَا يَقْصِدُ بِهَذَا اللَّفْظِ؟ فَيُقَالُ: يَتَوَجَّهُ فِي ذَلِكَ نِيَّاتٌ، مِنْهَا أَنْ يَقْصِدَ حَالَتَهُ الَّتِي هُوَ فِيهَا، وَيَسْتَعِيرَ لَهَا لَفْظَ «البَحْرِ» مَجَازًا، وَذَلِكَ مَعْنًىٰ ظَاهِرٌ؛ إِذْ كُلُّ كَائِنٍ فِي حَالَةٍ غَارِقٌ فِيهَا مُشْتَغِلٌ بِهَا يَطْلُبُ=

فَإِنْ قِيلَ: مَوقِعُ الطَّلَبِ بِأَصْلِهِ إِنَّمَا هُوَ البَحْرُ المَعْرُوفُ، فَكَيْفَ يَسْرِي لِغَيْرِهِ؟

فَٱعْلَمْ أَنَّ كَلِمَةَ العَارِفِ تَسْرِي لِكُلِّ مُشَارِكٍ لِلْمُخَاطِبِ فِي وَصْفِهِ؛ لِأَنَّ تَصْرِيفَهُ بِتَصْرِيفِ الحَقّ؛ إِذْ كَانَ لَهُ سَمْعًا وَبَصَرًا، وَيَدًا وَمُؤَيِّدًا، عَلَىٰ مَعْنَىٰ ظُهُورِهِ بِالتَّصَرُّفِ عَلَىٰ وَفْقِ مُرَادِهِ حُكْمًا وَحِكْمَةً.

وَقَدْ حُكِيَ أَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ لَمَّا قَالَ لِنَارِ إِبْرَاهِيمَ: ﴿كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا﴾ [الأنبياء: ٦٩] خَمَدَتْ كُلُّ نَارٍ فِي الأَرْضِ(١) يَوْمَئِذٍ إِجْلَالًا لِخِطَابِهِ.

وَبِهَذَا يَظْهَرُ مَا وَقَعَ فِي سُورَةِ قُرَيْش مِنِ ٱخْتِصَاصِهَا بِالتَّأْمِينِ وَذَهَابِ الوَحْشَةِ فِي الأَسْفَارِ، وَغَيْرِهَا كَمَا هُوَ مُجَرَّبٌ.

وَبِهِ أَيْضًا ظَهَرَ مَا وَقَعَ مِنِ ٱخْتِصَاصِ كَلِمَةِ نُوحٍ ـ صَلَوَاتُ اللهِ

= مِنَ اللهِ تَعَالَىٰ النَّجَاةَ وَالتَّخَلُّصَ مِنْهَا كَالكَائِنِ فِي البَحْرِ، إِمَّا فِي الدُّنْيَا وَإِمَّا فِي الآخِرَةِ. وَصِحَّةُ التَّجَوُّزِ بِلَفْظِ «البَحْرِ» فِي هَذِهِ الحَالَاتِ مَعْلُومٌ مِنَ اللِّسَانِ، تَقُولُ: هُوَ فِي بَحْرِ العُلُومِ، وَفُلَانٌ مُتَبَحِّرٌ فِي العِلْمِ، وَفُلَانٌ مَالُهُ بَحْرٌ، وَمِثْلُ البَحْرِ، وَفُلَانٌ فِي بَحْرٍ عَظِيمٍ إِذَا كَانَ فِي حَالَةٍ مُسْتَغْرِقٍ فِيهَا، وَعَلَاقَةُ المَجَازِ فِي ذَلِكَ إِمَّا الاتِّسَاعُ وَإِمَّا الغَرْفُ أَوْ كِلَاهُمَا. (اللطيفة المرضية، ص١٧١).

(١) حكاه ٱبْنُ عطِيَّة في تفسيره. (المحرر الوجيز، ج٦/ ص١٨٠)

عَلَيْهِ ـ فِي النَّجَاةِ مِنَ الغَرَقِ، حَتَّىٰ لَقَدْ رَوَىٰ الطَّبَرَانِيُّ وَغَيْرُه مِنْ حَدِيثِ الحُسَيْنِ ٱبْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنهما قَالَ: «أَمَانٌ لِأُمَّتِي مِنَ الغَرَقِ إِذَا رَكِبُوا البَحْرَ أَنْ يَقُولُوا: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ إِنَّ رَبِّى لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [هود: ٤١]، ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧]»(١).

وَيُذْكَرُ نَحْوُهُ عَنِ ٱبْنِ عَبَّاسٍ(٢) بِزِيَادَةِ ضَمَانِهِ.

وَقَوْلُهُ: «**كَمَا سَخَّرْتَ البَحْرَ لِمُوسَىٰ**» يَعْنِي ضَرْبَهُ بِالعَصَا فَٱنْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ العَظِيمِ، فَجَازَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ فِي طَرِيقٍ يَابِسَةٍ حَتَّىٰ خَرَجُوا نَاجِينَ، وَتَبِعَهُمْ فِرْعَوْنُ وَجُنُودُهُ فَكَانُوا مِنَ الهَالِكِينَ، فَهُوَ تَسْخِيرٌ خَاصٌّ لِمَخْصُوصٍ ظَهَرَتْ بِهِ كَرَامَةُ اللهِ عَلَىٰ ذَلِكَ المُخْتَصِّ.

وَقَدْ طَلَبَ الشَّيْخُ ذَلِكَ تَأَسِّيًا، لَا مُضَاهَاةً، وَفِي الجُمْلَةِ، لَا عَلَىٰ الوَجْهِ الوَاقِعِ لِمُوسَىٰ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُعْجِزَةٌ، وَلَا يُطْلَبُ

(١) أخرجه ٱبنُ السُّني في عمل اليوم والليلة (٥٠٠) وابنُ قتيبة في عيون الأخبار (ج١/ ص١٣٧) عن علي رضي الله عنه، وأما الذي أخرجه الطبراني فعن ٱبن عباس رضي الله عنهما كما سيُشِيرُ المصنِّف.

(٢) حديث ٱبن عباس رضي الله عنهما أخرجه الطبراني في الكبير (١٢٦٦١)

وُقُوعُ الكَرَامَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا[١] تَأَدُّبًا وَٱحْتِرَامًا.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: «**سَخَّرْتَ النَّارَ لِإِبْرَاهِيمَ**» يَعْنِي بِأَنْ كَانَتْ بَرْدًا وَسَلَامًا، فَلَمْ يُدْرِكْهُ حَرُّهَا، وَلَا ٱنْقَلَبَتْ بَرْدًا يَضُرُّهُ، بَلْ بَرْدًا يَرْتَاحُ إِلَيْهِ، وَسَلَامًا لَا يَتَضَرَّرُ بِهِ، فَإِنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ لَهُ البَحْرُ كَذَلِكَ فِي النَّجَاةِ وَالسَّلَامَةِ عَلَىٰ مَا تَقَدَّمَ.

فَأَمَّا تَسْخِيرُ الجِبَالِ وَالحَدِيدِ لِدَاوُودَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَبِأَنْ صَارَتْ مُطَاوِعَةً لَهُ فِيمَا يُرِيدُ مِنْهَا مِنْ عَادَةٍ وَهُوَ تَلْيِينُ الحَدِيدِ حَتَّىٰ صَارَ كَالعَجِينِ، يُكَيِّفُ مِنْهُ بِأَصَابِعِهِ هُوَ وَمَنْ حَضَرَهُ مَا يُرِيدُ مِنْ حِلَقِ الدُّرُوعِ، وَإِجَابَةُ الجِبَالِ لَهُ عِنْدَ التَّسْبِيحِ بِتَسْبِيحِهَا مَعَهُ وَإِيَابِهَا بِإِيَابِهِ كَالطَّيْرِ.

فَالمَقْصُودُ أَنَّهُ طَلَبَ السَّلَامَةَ وَالنَّجَاةَ مِنَ البَحْرِ كَسَلَامَةِ مُوسَىٰ وَنَجَاةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، مَعَ زِيَادَةِ التَّسْخِيرِ المُعِينِ عَلَىٰ العَادَةِ وَالعِبَادَةِ، كَمَا وَقَعَ لِدَاوُودَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلِوَلَدِهِ سُلَيْمَانَ ـ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ ـ فِي تَسْخِيرِ ذَوَاتِ الشَّوْكَةِ مِنَ الرِّيحِ وَالشَّيَاطِينِ وَالجِنِّ لَهُ؛

* إِذْ كَانَ الرِّيحُ يَحْمِلُهُ بِجُنْدِهِ شَهْرًا بِالغَدَاةِ وَشَهْرًا بِالعَشِيِّ، وَيَتَصَرَّفُ لَهُ بِمَا يُرِيدُ.

---

(١) أي: علىٰ وَجْهِ المُعْجِزَةِ.

* ﴿وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ وَيَعۡمَلُونَ عَمَلٗا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الأنبياء: ٨٢].

* وَالجِنُّ ﴿يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٖ كَٱلۡجَوَابِ وَقُدُورٖ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٣] كَمَا أَخْبَرَ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ العَزِيزِ.

نَعَمْ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ هَذِهِ التَّسْخِيرَاتِ فِي مَوْضِعِ السُّؤَالِ لِلْإِشْعَارِ بِالقُدْرَةِ عَلَىٰ مَا هُوَ طَالِبُهُ، وَأَنَّهُ لَا يَكْبُرُ عَلَىٰ اللهِ وَلَا يَعْظُمُ عَلَيْهِ، وَكَيْفَ وَهْوَ القَدِيرُ المُطْلَقُ، والمُرِيدُ الَّذِي لَا حَجْرَ عَلَيْهِ فِيمَا يُرِيدُ؟!

وَقَدْ وَرَدَ قَرْنُ الدُّعَاءِ بِمِثْلِ هَذَا طَلَبًا وَذِكْرًا لِاسْتِشْعَارِ القُدْرَةِ مَعَ ٱتِّسَاعِ العِلْمِ وَالرَّحْمَةِ، وَإِنْ كَانَ مَمْنُوعَ الوُقُوعِ شَرْعًا، كَقَوْلِهِ: ﴿رَّبِّ ٱغۡفِرۡ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيۡتِيَ مُؤۡمِنٗا وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]، وَصَحَّ ٱسْتِغْفَارُهُ ﷺ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالمُؤْمِنَاتِ، مَعَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِنْفَاذِ الوَعِيدِ فِي طَائِفَةٍ مِنَ المُوَحِّدِينَ.

نَعَمْ، قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِنْفَاذِ الوَعِيدِ، وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ المَغْفِرَةَ؛ إِذْ قَدْ يَغْفِرُ لِلْبَعْضِ وَيُعَاقِبُ البَعْضَ، وَهْوَ مُقْتَضَىٰ الكَرَمِ وَالجُودِ، كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ﴾ [المائدة: ١٥].

بَلْ هُوَ الوَاقِعُ، إِذْ لَوْ وَقَعَ ٱسْتِيفَاءُ الوَاجِبِ لَمَا كَانَ لِلشَّفَاعَةِ وَجْهٌ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ بِالشَّفَاعَةِ، وَبِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، وَهُمْ مُؤْمِنُونَ، فَلَا وَجْهَ لِاعْتِرَاضِ المُعْتَرِضِ.

ولِبَسْطِ الكَلَامِ فِي هَذَا الأَمْرِ وَجْهٌ يَطُولُ وَيَغْمُضُ، وَرَبُّكَ الفَتَّاحُ العَلِيمُ.

وَقَوْلُهُ: «**وَسَخِّرْ لَنَا كُلَّ بَحْرٍ هُوَ لَكَ فِي الأَرْضِ وَالسَّمَاءِ وَالمُلْكِ وَالمَلَكُوتِ، وَبَحْرَ الدُّنْيَا وَبَحْرَ الآخِرَةِ**» قَصَدَ بِهِ التَّوَسُّعَ فِي المَطْلَبِ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَىٰ فِي تَحْقِيقِ العِلْمِ بِالقُدْرَةِ عَلَىٰ تَحْصِيلِهِ، وَإِعْظَامَ المَسْأَلَةِ؛ إِذْ قَالَ ﷺ: «**إِذَا سَأَلْتُمُ اللهَ فَأَعْظِمُوا المَسْأَلَةَ، فَإِنَّ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ شَيْءٌ**». قَالُوا: إِذًا نُكْثِرُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**اللهُ أَكْثَرُ**»(١). بِالثَّاءِ المُثَلَّثَةِ، أَوْ بِالبَاءِ المُوَحَّدَةِ، رِوَايَتَانِ.

---

(١) هو مُلَفَّقٌ مِنْ حَدِيثَيْنِ، الأول في صحيح مُسْلِم (٢٦٧٩): «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلَا يَقُلْ: اللهُمَّ ٱغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، وَلَكِنْ لِيَعْزِمِ المَسْأَلَةَ، وَلْيُعْظِمِ الرَّغْبَةَ، فَإِنَّ اللهَ لَا يَتَعَاظَمُهُ شَيْءٌ أَعْطَاهُ». والثاني في الأوسط للطبراني (١٤٧): «مَا عَلَىٰ الأَرْضِ مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَدْعُو اللهَ بِدَعْوَةٍ إِلَّا آتَاهُ اللهُ إِيَّاهَا، أَوْ كَفَّ عَنْهُ مِنَ الشَّرِّ مِثْلَهَا، مَا لَمْ يَدْعُ بِإِثْمٍ، أَوْ قَطِيعَةِ رَحِمٍ، مَا لَمْ يَعْجَلْ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَمَا اسْتِعْجَالُهُ؟ قَالَ: «يَقُولُ: قَدْ دَعَوْتُ وَدَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي». فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ القَوْمِ: إِذًا نُكْثِرُ يَا رَسُولَ اللهِ، فَقَالَ: «اللهُ أَكْثَرُ».

وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّهُ تَجَوُّزٌ، وَهْوَ كَذَلِكَ، عَلَى أَنَّ البَحْرَ: كُلُّ مُتَّسِعٍ هَائِلٍ أَوْ مُهْلِكٍ، حِسًّا فِي الحِسِّيَّاتِ، وَمَعْنًى فِي المَعْنَوِيَّاتِ(١).

وَقَدْ وَرَدَتِ الأَخْبَارُ بِأَنَّ فِي السَّمَاءِ بَحْرًا(٢)، بَلْ جَاءَ أَنَّ بَحْرَنَا هَذَا بَزْقَةُ حُوتٍ، وَأَنَّهُ فِي نُقْرَةِ إِبْهَامِ مَلَكٍ. حَكَى ذَلِكَ ٱبْنُ الطَّلَّاعِ قَالَ: خَمْسَةٌ مِنْ غَرَائِبِ الحَدِيثِ، فَذَكَرَ هَذَيْنِ، وَزَادَ أَنَّ شُعَيْبًا عليه السلام عَاشَ ثَلَاثَةَ آلَافِ سَنَةٍ، وَأَنَّهُ كَانَ فِي غَنَمِهِ ٱثْنَا عَشَرَ أَلْفَ كَلْبٍ، وَأَنَّ اللهَ تَعَالَى أَحْيَى أَبَوَيِ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى آمَنَا بِهِ(٣). ٱنْتَهَى.

وَ«الأَرْضُ» مَعْلُومَةٌ، وَ«السَّمَاءُ» مَشْهُورَةٌ، وَقَدْ يُطْلَقُ ذَلِكَ فِي

---

(١) ومِنْ هُنا شبَّهَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الفَرَسَ الوَاسِعَ الجَرْيِ بالبَحْرِ، فقد أخْرَجَ البُخاري (٢٦٢٧) ومسلم (٢٣٠٧) عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه قال: كانَ فَزَعٌ بالمدينة فاسْتعار النبيُّ ﷺ فرسًا من أبي طلحةَ يقال له «المندوبُ» فركبَ، فلما رجعَ قال: «مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا». قال القسطلاني: أي: واسِعَ الجَرْيِ، وَمِنْهُ سُمِّيَ البَحْرُ بَحْرًا لِسَعَتِهِ، وَتَبَحَّرَ فُلَانٌ فِي العِلْمِ إِذَا ٱتَّسَعَ فِيهِ، وَقِيلَ: شَبَّهَهُ بِالبَحْرِ لِأَنَّ جَرْيَهُ لَا يَنْفَدُ، كَمَا لَا يَنْفَدُ مَاءُ البَحْرِ. (إرشاد الساري، ج٤/ ص٣٦٥)

(٢) وفِيهَا: «فَوْقَ السَّماءِ السَّابِعَة بحرٌ بَيْنَ أعْلَاهُ وأسْفَلِهِ كما بَيْنَ السَّماءِ والأرْضِ». (ٱبن ماجه: ١٩٣ ـ الترمذي: ٣٣٢٠ ـ الحاكم: ٣٤٢٨)

(٣) ابنُ الطَّلَّاعِ (٤٠٤ ـ ٤٩٧هـ): هو الشيخ الإمام مفتي الأندلس: أبو عبد الله محمد بن الفرج القرطبي المالكي (سير أعلام النبلاء، ج١٩/ ص١٩٩) وقد قال الشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني: والغالبُ على الغرائب الضعفُ كما هو معلومٌ عند أصحاب الحديث. (رسالة في السبعة الذين يظلهم الله في ظله، ص٣٧)

كُلِّ عُلُوٍّ وَسُفْلٍ.

وَ«المُلْك»: عِبَارَةٌ عَمَّا شَأْنُهُ أَنْ يُدْرَكَ بِالحِسِّ وَالوَهْمِ.

وَ«المَلَكُوتُ»: مَا شَأْنُهُ أَنْ يُدْرَكَ بِالعَقْلِ وَالفَهْمِ.

فَالمُلْكُ مِنْ محْسُوسٍ إِلَىٰ مَوْهُومٍ، وَالمَلَكُوتُ مِنْ مَعْقُولٍ إِلَىٰ مَفْهُومٍ، وَقَدْ يُعَبَّرُ عَنْهُمَا بِعَالَمَيِ الشَّهَادَةِ وَالغَيْبِ، وَفِيهِ تَسَاهُلٌ.

وَبَحْرُ الدُّنْيَا هُوَ مَا فِيهَا مِنْ خَلْقٍ وَتَصَرُّفَاتٍ، وَبَحْرُ الآخِرَةِ كَذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَىٰ أَنْوَاعِ المُلْكِ وَالمَلَكُوتِ، كَمَا أَنَّ المُلْكَ وَالمَلَكُوتَ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمَا[1]، وَإِنْ كَانَ مِنْهُ فِي الجَنَّةِ مَا لَا يُدْرَكُ فِي الحَالِ، وَإِنْ كَانَ يُدْرَكُ فِي المَآلِ؛ إِذْ قَدْ صَحَّ فِي الجَنَّةِ أَنَّ «**فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعتْ، وَلَا خطَرَ عَلَىٰ قَلْبِ بَشَرٍ**»[2]، وَسَتَرَاهُ العَيْنُ، وَتَسْمَعُهُ الأُذُنُ، وَيَخْطُرُ عَلَىٰ قَلْبِ البَشَرِ، وَهَذَا هُوَ الجَبَرُوتُ، أَعْنِي مَا شَأْنُهُ الإِدْرَاكُ وَهْوَ مُمْتَنِعٌ عَنْهُ فِي الحَالِ.

فَأَمَّا مَا لَا يُدْرَكُ فَهْوَ العِزَّةُ، أَيِ المَمْنُوعُ؛ لِتَعَزُّزِ اللهِ بِهِ، أَيْ مَنَعَهُ، فَلَمْ يُظْهِرْهُ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، كَتَعَلُّقِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ مِنْ حَيْثُ

---

(١) أي: عَنِ الدُّنْيا والآخِرَة.

(٢) البخاري (٣٢٤٤)

تَعَلُّقُهَا بِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: «**وَسَخِّرْ لَنَا كُلَّ شَيْءٍ، يَا مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ**» أَتَىٰ فِيهِ بِصِيغَةٍ جَامِعَةٍ يُشْعِرُ فِيهَا بِٱفْتِقَارِهِ لِمَوْلَاهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَمَعَ كُلِّ شَيْءٍ وَعِنْدَ كُلِّ شَيْءٍ، كَمَا قِيلَ:

كُلِّي إِلَيْكَ مَعَ الأَنْفَاسِ مُحْتَاجُ ... وَلَوْ كَانَ فِي مِفْرَقِي الإِكْلِيلُ وَالتَّاجُ

فَذَكَرَ ٱفْتِقَارَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَقُدْرَةَ مَوْلَاهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ كَيْفَ لَا يَكُونُ لَهُ مُلْكُهُ؟! فَهْوَ مِنْ بَابِ الدَّلَالَةِ بِالأَخَصِّ عَلَىٰ الأَعَمِّ، وَعَلَىٰ ذَلِكَ نَبَّهَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [هود: ١٢٣] فِي المَوْضِعَيْنِ(١)، وَقَوْلُهُ الكَرِيمُ: ﴿قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ﴾ [المؤمنون: ٨٨] الآيَةَ.

تَنْبِيهٌ:

مِنْ آدَابِ الدُّعَاءِ: تَقْدِيمُ الأَهَمِّ وَالأَخَصِّ عَلَىٰ مَا هُوَ الاتِّسَاعُ وَالأَعَمُّ، فَلَا يَنْبَغِي لِلدَّاعِي أَنْ يَسْأَلَ غَيْرَ لَائِقٍ بِهِ، وَلَا يَسْأَلُ مِنَ اللَّائِقِ

(١) الموضع الثاني سورة النحل، الآية: ٧٧.

بِهِ إِلَّا مَا مَسَّتِ الحَاجَةُ إِلَيْهِ، ثُمَّ يُتْبِعُهُ بِغَيْرِهِ لِلٱسْتِشْعَارِ بِالقُدْرَةِ عَلَيْهِ، عَلَىٰ التَّرَقِّي كَمَا فَعَلَهُ الشَّيْخُ رضي الله عنه.

وَمَنْ تَأَمَّلَ الأَحَادِيثَ وَجَدَ ذَلِكَ، وَهْوَ وَاضِحُ الحِكْمَةِ بِالنَّظَرِ إِلَىٰ الاضْطِرَارِ؛ إِذْ يَضْعُفُ بِحَسَبِ الاتِّسَاعِ.

وَقَدْ حَكَىٰ ٱبْنُ القَشَيْرِيِّ عَنْ وَالِدِهِ أَنَّهُ قَالَ: كَثْرَةُ المَسَائِلِ قُفْلٌ عَلَىٰ البَابِ. ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ بَعْضَ الأَسْرَىٰ قُدِّمَ إِلَىٰ بَعْضِ الأُمَرَاءِ فَكَانَ مِنْهُمْ رَجُلٌ فَقَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: أَيُّهَا الأَمِيرُ لَوْ مَنَنْتَ عَلَيْنَا بِشَرْبَةِ مَاءٍ؟ فَأَمَرَ بِسَقْيِهِمْ، فَلَمَّا شَرِبُوا قَالَ: بِاللهِ عَلَيْكَ لَا تَقْتُلْ أَضْيَافَكَ. فَأَعْتَقَهُمْ، وَقَالَ: ٱرْحَمْ مَنْ يَقْنَعُ مِنْكَ فِي الحَالِ بِدَمْعَةٍ. ٱنْتَهىٰ بِمَعْنَاهُ.

وَغَايَةُ مَا جَاءَ فِي القُرْآنِ سَبْعُ دَعَوَاتٍ ـ وَخَمْسٌ وَثَلَاثٌ فِي آخِرِ البَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ ـ مَجْمُوعَاتٍ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ مُوفَّقًا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ.

ثُمَّ قَالَ رضي الله عنه: (**كٓهيعٓصٓ ۞ كٓهيعٓصٓ ۞ كٓهيعٓصٓ**).

قُلْتُ: كَرَّرَ هَذِهِ الآيَةَ ثَلَاثًا لِتَوَقِيعِ مَعَانِيهَا فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالأَفْعَالِ هُنَا؛ لِأَنَّ الكَافَ مِنْ «كَافٍ»، وَالهَاءَ مِنْ «هَادٍ»، وَاليَاءَ مِنْ «وَلِيٍ»، وَالعَيْنَ مِنْ «عَلِيمٍ»، وَالصَّادَ مِنْ «صَادِقٍ».

فَهْوَ تَعَالَىٰ كَافٍ مَنْ تَوَكَّلَ عَلَيْهِ، وَهَادٍ مَنِ ٱسْتَهْدَاهُ، وَوَلِيُّ مَنْ تَوَلَّاهُ، وَعَلِيمٌ بِحَالِ عَبْدِهِ فِيمَا هُوَ بِهِ، وَصَادِقٌ فِي وَعْدِهِ فِي الإِجَابَةِ لِمَنْ سَأَلَهُ وَطَلَبَ مِنْهُ، كَمَا فَعَلَ ذَلِكَ بِكُلِّ مَنْ ذُكِرَ فِي القِصَصِ المَذْكُورَةِ فِي السُّورَةِ المُفْتَتَحَةِ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ.

أَلَا تَرَاهُ كَفَىٰ زَكَرِيَّا لَمَّا خَافَ المَوَالِيَ مِنْ وَرَائِهِ، وَهَدَاهُ لِسُؤَالِهِ وَشُكْرِهِ فِي حَالِهِ بِٱعْتِرَافِهِ بِعَجْزِهِ عَمَّا أَوْلَاهُ مِنْ إِصْلَاحِ زَوْجِهِ، وَتَوَلَّاهُ بِإِيجَادِ يَحْيَىٰ وَبِشَارَتِهِ بِهِ بِظُهُورِ آيَتِهِ لِتَحْقِيقِ بِشَارَتِهِ، وَبِأَنْ جَعَلَهُ رَضِيًّا وَبَرًّا مَهْدِيًّا.

فَقَدْ حَلَّتِ الوِلَايَةُ وَالكِفَايَةُ وَالهِدَايَةُ فِيهِ وَفِي أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ لِعِلْمِهِ بِنِدَائِهِ الخَفِيِّ فِي سِرِّهِ الَّذِي لُبَابُهُ إِخْلَاصُهُ، الَّذِي لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكْتُبُهُ، وَلَا شَيْطَانٌ فَيُفْسِدَهُ، ثُمَّ صَدَقَهُ وَعْدَهُ بِتَبْشِيرِهِ بِحُصُولِ مَا بُشِّرِ بِهِ عَلَىٰ الوَجْهِ المُبَشَّرِ بِهِ.

وَكَذَا مَا بُشِّرَتْ بِهِ أُمُّ مَرْيَمَ، وَمَا بُشِّرَتْ بِهِ مَرْيَمُ، وَكِفَايَةُ أُمِّهَا مَا قَالَتْهُ، وَحِفْظُهَا وَذُرِّيَّتِهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.

وَكَذَا إِبْرَاهِيمُ وَمُوسَىٰ وَجَمِيعُ مَنْ ذُكِرَ مِنَ الأَنْبِيَاءِ المَذْكُورِينَ فِيهَا.

فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ[١]، وَتَدَبَّرْ آيَاتِ اللهِ، تَرَ ذَلِكَ كَالعِيَانِ.

ثُمَّ الخَمْسَةُ الأَسْمَاءُ[٢] تَجْرِي مُقْتَضَيَاتُهَا فِي الذَّوَاتِ وَالأَوْصَافِ وَالأَفْعَالِ بِوَجْهٍ يَطُولُ شَرْحُهُ، فَذِكْرُهَا:

ـ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِتَذْكِيرِ المِنَّةِ بِهَا، وَتَعْظِيمِ الرُّبُوبِيَّةِ فِيهَا.

ـ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ طَلَبًا لِمُقْتَضَيَاتِهَا.

ـ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ إِشَارَةً لِمَعَانِي مَا هِيَ مَبَادِئُه مِنْ أَسْمَائِهَا.

وَكَوْنُ ذَلِكَ بِرمْزِهَا أَوْقَعُ فِي النَّفْسِ، وَأَدْعَىٰ لِلْفَهْمِ، وَأَجْمَعُ لِلتَّفْصِيلِ، وَأَوْضَحُ فِي التَّأْصِيلِ.

وَالظَّاهِرُ ـ وَاللهُ أَعْلَمُ ـ أَنَّ الشَّيْخَ رضي الله عنه:

ـ إِمَّا أَتَىٰ بِهَا لِلطَّلَبِ، وَهْوَ بَعِيدٌ.

---

(١) زرُّوق: وَعَلَىٰ هَذَا الوَجْهِ فَذِكْرُ الشَّيْخِ لَهَا إِنَّمَا هُوَ تَعْرِيضٌ بِطَلَبِ الكِفَايَةِ وَالهِدَايَةِ وَالوِلَايَةِ وَالعِنَايَةِ، وَتَحْقِيقِ الوَعْدِ فِي الإِجَابَةِ فِي طَيِّ التَّسْخِيرِ المَذْكُورِ عَلَىٰ وَجْهٍ لَا يَحْصُرُهُ الحَدُّ وَلَا يُحْصِيهِ العَدُّ وَلَا يُمْكِنُ الإِشَارَةُ لَهُ إِلَّا بِالرَّمْزِ، وَكَوْنِ ذَلِكَ عَلَىٰ الوَجْهِ الوَاقِعِ لِمَنْ ذُكِرَ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: «كَمَا سَخَّرْتَ البَحْرَ لِمُوسَىٰ» إِلَىٰ آخِرِهِ، فَٱفْهَمْ. (مفاتيح العزِّ، ص ٨٣)

(٢) زرُّوق: وهي: الكَافِي، الهادِي، الوَلِيُّ، العَلِيمُ، الصَّادِقُ وَعْدُهُ. (مفاتيح العزِّ، ص ٨٣)

ـ أَوْ لِذِكْرِ الأَسْمَاءِ، وَهْوَ الأَقْرَبُ.

ـ أَوِ الزَّجْرِ عَنْ اللَّجاجِ فِي الطَّلَبِ، إِذْ مَدَّ فِيهِ إِلَىٰ حَدٍّ لَا حَدَّ بَعْدَهُ.

ـ أَوْ لِلْإِضْرَابِ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: بَلْ أَطْلُبُ الكِفَايَةَ وَالهِدَايَةَ فَمَا بَعْدَهُمَا فِي البُحُورِ المَذْكُورَةِ، وَهَذَا الوَجْهُ أَوْلَىٰ لِقَوْلِهِ بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ:

(ٱنْصُرْنَا فَإِنَّكَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ ۞ وَٱفْتَحْ لَنَا فَإِنَّكَ خَيْرُ الفَاتِحِينَ ۞ وَٱغْفِرْ لَنَا فَإِنَّكَ خَيْرُ الغَافِرِينَ ۞ وَٱرْحَمْنَا فَإِنَّكَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ۞ وَٱرْزُقْنَا فَإِنَّكَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ۞).

وَهَذِهِ مَوَاقِفُ الكِفَايَةِ، إِذِ النُّصْرَةُ عَلَىٰ الأَعْدَاءِ كِفَايَةٌ مِنْهُمْ، وَالفَتْحُ المُبِينُ كِفَايَةٌ عَنِ الغَيْرِ فِي بَابِهِ، وَهْوَ أَوْسَعُ الأَبْوَابِ، وَالرِّزْقُ كِفَايَةٌ عَنِ الاحْتِيَاجِ إِلَىٰ النَّاسِ، فَهَذِهِ تَفَاصِيلُ جُمَلِ مُتَعَلَّقَاتِ الكَافِي، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: **(وَٱهْدِنَا وَنَجِّنَا مِنَ القَوْمِ الظَّالِمِينَ ۞ وَهَبْ لَنَا رِيحًا طَيِّبَةً كَمَا هِيَ فِي عِلْمِكَ ۞ وَٱنْشُرْهَا عَلَيْنَا مِنْ خَزَائِنِ رَحْمَتِكَ ۞)**.

قُلْتُ: فَطَلَبَ الهِدَايَةَ الَّتِي هِيَ الإِرْشَادُ لِلْخَيْرِ، وَالدَّلَالَةُ عَلَيْهِ بِالأَمْرِ وَالتَّقْدِيرِ، وَهْيَ مِنْ بِسَاطِ الهَاءِ.

ثُمَّ طَلَبَ النَّجَاةَ الَّتِي هِيَ الخُلُوصُ مِنَ الآفَاتِ قَبْلَ وُقُوعِهَا وَبَعْدَهُ، وَذَلِكَ مِنْ وِلَايَتِهِ لِعِبَادِهِ المُؤْمِنِينَ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج: ٣٨]، ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨].

ثُمَّ طَلَبَ الرِّيحَ الطَّيِّبَةَ ـ ٱلَّتِي هِيَ عَيْنُ المُحْتَاجِ إِلَيْهِ فِي الوَقْتِ ـ رَاجِعًا لِعِلْمِهِ تَعَالَىٰ، لَا لِعِلْمِ نَفْسِهِ[١]، فَلَمْ يَطْلُبْ شَرْقِيَّةً وَلَا غَرْبِيَّةً وَلَا غَيْرَهُمَا، بَلْ مَا هُوَ أَطْيَبُ الرِّيحِ فِي عِلْمِ مَوْلَاهُ، فَهُوَ سُؤَالٌ مَقْرُونٌ بِالتَّفْوِيضِ مَعَ وُجُودِ التَّعْيِينِ.

وَطَلَبَ نَشْرَهَا مِنْ خَزَائِنِ الرَّحْمَةِ تَصْدِيقًا لِوَعْدِهِ فِي الإِجَابَةِ.

فَكُلُّ هَذَا مَظْهَرٌ لِمَعَانِي الجُمْلَةِ الحَرْفِيَّةِ.

(وَٱحْمِلْنَا بِهَا حَمْلَ الكَرَامَةِ ۞ مَعَ السَّلَامَةِ وَالعَافِيَةِ ۞ فِي الدِّينِ وَالدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ۞ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۞).

قَوْلُهُ رضي الله عنه: «وَٱحْمِلْنَا بِهَا» يَعْنِي بِالرِّيحِ الطَّيِّبَةِ، «حَمْلَ الكَرَامَةِ»

(١) زرُّوق: كَأَنَّهُ يَقُولُ: الرِّيحُ الطَّيِّبَةُ فِي عِلْمِكَ هَبْهَا لَنَا، كَانَ ذَلِكَ مُوَافِقًا لِعِلْمِنَا أَوْ مُخَالِفًا لَهُ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ النَّافِعَ وَالأَنْفَعَ عَلَى الحَقِيقَةِ إِلَّا أَنْتَ، فَإِنَّا قَدْ نُحِبُّ الشَّيْءَ وَهُوَ شَرٌّ لَنَا، وَنَكْرَهُ الشَّيْءَ وَهُوَ خَيْرٌ لَنَا. (مفاتيح العزّ، ص ٨٥)

المُشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الإسراء: ٧٠].

فَحَمْلُ الكَرَامَةِ: الَّذِي لَا يَصْحَبُهُ إِثْمٌ وَلَا ضَرَرٌ، وَلَا يَلْحَقُهُ ضُرٌّ وَلَا عَطَبٌ، وَهْوَ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ رضي الله عنه: «مَعَ السَّلَامَةِ وَالعَافِيَةِ فِي الدِّينِ» مِنَ المَعَاصِي وَالتَّقَلُّبَاتِ، «وَالدُّنْيَا» مِنَ الاحْتِيَاجِ، «وَالآخِرَةِ» مِنَ الحِرْمَانِ وَالعُقُوبةِ.

وَمَعْنَىٰ السَّلَامَةِ: نَفْيُ العَوَارِضِ وَالآفَاتِ[1].

وَالعَافِيَةُ[2]: خُلُوُّ الوَقْتِ مِنَ المُزْعِجَاتِ، إِمَّا لِانْتِفَاءِ أَسْبَابِهَا، أَوْ لِانْتِفَاءِ التَّأَثُّرِ بِهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقَوْلُهُ: «**إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**» بَيَانٌ لِلْوَجْهِ الحَامِلِ عَلَىٰ التَّوَسُّعِ فِي الطَّلَبِ، وَإِشْعَارٌ بِالعَجْزِ عَمَّا قَلَّ وَجَلَّ مِنَ الحَوَائِجِ لِأَنَّ

(١) زرُّوق: وَالسَّلَامَةُ فِي الدِّينِ بِٱمْتِثَالِ الأَوَامِرِ وَالاسْتِسْلَامِ لِلْقَهْرِ مِنْ غَيْرِ مُنَافٍ وَلَا مُعَارِضٍ، وَالسَّلَامَةُ فِي الدُّنْيَا بِجَرَيَانِ الأَغْرَاضِ عَلَىٰ المُوَافَقَةِ وَنَفْيِ العَوَارِضِ عَنْ كُلِّ حَالَةٍ مُوَافِقَةٍ. (مفاتيح العزِّ، ص٨٧)

(٢) زرُّوق: العَافِيَةُ: خُلُوُّ الوَقْتِ عَنِ الانْزِعَاجِ وَالاضْطِرَابِ وَالتَّقَلُّبِ. ثُمَّ إِنْ كَانَ بِالسُّكُونِ إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ وَالرِّضَىٰ عَنْهُ فَهِيَ العَافِيَةُ الكَامِلَةُ، وَإِنْ كَانَ بِجَرَيَانِ الأَسْبَابِ المُوَافِقَةِ فَهِيَ العَافِيَةُ العَادِيَّةُ. (مفاتيح العزِّ، ص٨٧)

الكُلَّ فِي ذَلِكَ عَلَىٰ حَدٍّ سَوَاءٍ.

فَقَدْ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الدَّقَّاقُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مِنْ عَلَامَاتِ المَعْرِفَةِ أَنْ لَا تَسْأَلَ حَوَائِجَكَ كُلَّهَا إِلَّا مِنَ اللهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، مِثْلُ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ ٱشْتَاقَ إِلَىٰ الرُّؤْيَةِ فَقَالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، وَٱحْتَاجَ يَوْمًا إِلَىٰ رَغِيفٍ فَقَالَ: ﴿رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: ٢٤]»(١). ٱنْتَهَىٰ، وَهْوَ عَجِيبٌ، فَتَأَمَّلْهُ.

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: **(اللَّهُمَّ يَسِّرْ لَنَا أُمُورَنَا ۞ مَعَ الرَّاحَةِ لِقُلُوبِنَا وَأَبْدَانِنَا ۞ وَالسَّلَامَةِ وَالعَافِيَةِ فِي دُنْيَانَا وَدِينِنَا ۞ وَكُنْ لَنَا صَاحِبًا فِي سَفَرِنَا ۞ وَخَلِيفَةً فِي أَهْلِنَا ۞ وَٱطْمِسْ عَلَى وُجُوهِ أَعْدَائِنَا ۞ وَٱمْسَخْهُمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ المُضِيَّ وَلَا المَجِيءَ إِلَيْنَا ۞)**.

قُلْتُ: لَمَّا تَقَدَّمَتْ مَسْأَلَتُهُ تَفْصِيلًا فِيمَا يُرِيدُهُ فِي الحَالِ، طَلَبَ التَّيْسِيرَ فِي أُمُورِهِ المَطْلُوبَةِ وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ تُقْضَىٰ حَوَائِجُهُ بِعُسْرٍ، وَذَلِكَ صَعْبٌ وَمُشَوِّشٌ، فَطَلَبَ التَّيْسِيرَ مَقْرُونًا بِرَاحَةِ القَلْبِ قَبْلَ الحُصُولِ وَحَالَهُ وَبَعْدَهُ، وَرَاحَةِ البَدَنِ كَذَلِكَ، وَلَا عِبْرَةَ بِتَيْسِيرٍ لَا رَاحَةَ فِيهِ لِقَلْبٍ وَلَا بَدَنٍ؛ إِذْ لَا رَاحَةَ إِلَّا مَعَ الهَنَاءِ، وَلَا لَذَّةَ إِلَّا بِهِمَا.

---

(١) أورده القشيري في شرح الأسماء الحسنىٰ (ص١١٠) سماعا من شيخه أبي علي الدقاق.

وَقَدِ ٱتَّفَقَ خِطَابُ أَهْلِ الجَنَّةِ وَالنَّارِ فِي قَوْلِهِ: ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾ [الحاقة: ٢٤]، وَإِنَّمَا ٱخْتَلَفَتِ المَرَاتِبُ بِقَوْلِهِ: ﴿هَنِيٓـَٔۢا﴾ [الحاقة: ٢٤] لِأَهْلِ الجَنَّةِ دُونَ غَيْرِهِمْ.

وَالسَّلَامَةُ وَالعَافِيَةُ بِهِمَا تَمَامُ النِّعْمَةِ، فَمَا لَا سَلَامَةَ فِيهِ وَلَا عَافِيَةَ لَا عِبْرَةَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الفَوَائِدِ المُيَسَّرَةِ المُسْتَراحِ فِيهَا وَبِهَا.

وَقَدَّمَ أَمْرَ الدُّنْيَا عَلَىٰ الدِّينِ لِأَنَّهُ لَا خُلُوصَ لِأَمْرِ الدِّينِ إِلَّا بِسَلَامَةِ الدُّنْيَا؛ إِذْ لَا كَمَالَ مَعَ ٱنْزِعَاجٍ، وَلَا ٱبْتِهَاجَ.

وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَفَقَّهُ فِي هَذَا المَحَلِّ بِزَعْمِهِ، فَيَقْلِبُ العِبَارَةَ[1]، وَيَزِيدُ: «وَآخِرَتِنَا وَأَنْفُسِنَا»، وَلَا يَصِحُّ رِوَايَةً، وَلَا يَصْلُحُ وَضْعًا؛ لِأَنَّ المَطْلُوبَ الأَمْرُ الحَالِيُّ، لَا مَا هُوَ أَعَمُّ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَ«الصَّاحِبُ»: هُوَ المُلَازِمُ بِوُجُودِ النَّفْعِ وَالدَّفْعِ.

وَقَدْ صَحَّ: «**اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالخَلِيفَةُ فِي الأَهْلِ**»[2]، وَهَذَا مِنْ مَعْنَاهُ، وَهُوَ إِطْلَاقٌ لِلْوَصْفِ ٱلَّذِي لَا يَصِحُّ ٱشْتِقَاقُ الاسْمِ مِنْهُ عِنْدَ الأَكْثَرِينَ.

---

(١) أي: يَجْعَلُها: فِي دِينِنَا وَدُنْيَانَا.

(٢) مسلم (٥١٣٤)

وَمَعْنَى «الخَلِيفَةِ»: القَائِمُ بِالأَمْرِ عِنْدَ غَيْبَةِ مُسْتَحِقِّ القِيَامِ بِهِ. وَلَيْسَ المُرَادُ هُنَا ذَلِكَ، بَلِ المُرَادُ كِفَايَةُ أَمْرِهِمْ بِلَا سَبَبٍ مِنَ الخَلْقِ، كَمَا يَكْفِي الخَلِيفَةُ مُسْتَخْلِفَهُ مَا ٱسْتَخْلَفَهُ فِيهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ(١).

وَالطَّمْسُ عَلَى وُجُوهِ الأَعْدَاءِ بِصَرْفِهِمْ عَنْهُ حَتَّى لَا يَعْرِفُونَ طَرِيقَهُ، وَإِذَا عَرَفُوهُ فَلَا يَجِدُونَهُ، وَإِذَا وَجَدُوهُ فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْهِ، وَهُوَ مَعْنَى مَسْخِهِمْ عَلَى مَكَانَتِهِمْ(٢)، أَيْ إِلْزَامِهِمْ إِيَّاهَا حَتَّى يَكُونُوا كَأَنَّهُمْ مُسِخُوا حِجَارَةً وَنَحْوِهَا.

وَقَوْلُهُ: «فَلَا يَسْتَطِيعُونَ» إِلَى آخِرِهِ تَفْسِيرٌ لِمَعْنَى المَسْخِ وَمَقْصُودُهُ.

ثُمَّ نَزَعَ الشَّيْخُ بِالآيَةِ المُتَضَمِّنَةِ لِإِجْرَاءِ ذَلِكَ وَتَحَقُّقِهِ فِي حَقِّ مَنْ تَحَقَّقَ لَهُ فَقَالَ رضي الله عنه:

---

(١) زرُّوق: وَلَوْلَا أَنَّ الشَّارِعَ أَتَى بِهَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ مَا صَحَّ إِطْلَاقُهُمَا مِنْ أَحَدٍ، وَإِنَّمَا أَطْلَقَهُمَا الشَّارِعُ تَقْرِيبًا لِلْأَفْهَامِ. ثُمَّ اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ فِي جَوَازِ ذَلِكَ لِغَيْرِهِ [أَيْ: لِغَيْرِ الشَّارِعِ] ٱعْتِبَارًا بِالمَعْنَى وَعُرْفِ التَّخَاطُبِ، أَوِ ٱتِّقَاءً لِمَوَاقِفِ الشُّبْهَةِ وَالإِشْكَالِ، فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ وَٱعْرِفْهُ. (مفاتيح العزّ، ص٨٧)

(٢) وبه فسَّر الإمام الطبري المَسْخَ في قَوْلِه تَعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ﴾ قال: يَقولُ تعالى ذِكْرُه: ولَوْ نشاءُ لأَقْعَدْنا هَؤلاءِ المُشْركين مِنْ أرْجُلِهِمْ في مَنازِلِهِمْ ﴿فَمَا ٱسْتَطَٰعُواْ مُضِيًّا وَلَا يَرْجِعُونَ﴾ يقول: فلا يَسْتَطِيعونَ أنْ يَمْضُوا أمامَهُمْ، ولا أنْ يَرْجِعُوا وراءَهُمْ. (جامع البيان، ج١٩/ ص٤٧٧)

(﴿ وَلَوۡ نَشَآءُ لَطَمَسۡنَا عَلَىٰٓ أَعۡيُنِهِمۡ فَٱسۡتَبَقُواْ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبۡصِرُونَ ٦٦ وَلَوۡ نَشَآءُ لَمَسَخۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمۡ فَمَا ٱسۡتَطَٰعُواْ مُضِيّٗا وَلَا يَرۡجِعُونَ ﴾)[١].

قُلْتُ: وَهَذَا الانْتِزَاعُ إِشْعَارٌ بِأَنَّ مُسْتَنَدَهُ فِيمَا طَلَبَ: جَوَازُهُ المُعَلَّقُ بِالمَشِيئَةِ، وَالتَّبَرُّكُ بِالآيَةِ المُوَقَّعِ بِهَا ذَلِكَ طَلَبًا لِوُقُوعِهِ فِي حَقِّ مُسْتَحِقِّهِ[٢].

وَ«الصِّرَاطُ»: الطَّرِيقُ.

وَمَعْنَى «فَأَنَّىٰ يُبۡصِرُونَ»: كَيْفَ لَهُمُ الإِبْصَارُ مَعَ هَذِهِ الحَالَةِ؟!

وَكَذَا مَسْخُهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ، لَا يَسْتَطِيعُونَ تَصَرُّفًا، كَأَنَّهُمْ كَالَّذِي صَارَ جَمَادًا لِمَسْخِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ رضي الله عنه: (﴿ يسٓ ١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٣ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٤ تَنزِيلَ ٱلۡعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ٥ لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ فَهُمۡ غَٰفِلُونَ ٦ لَقَدۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ عَلَىٰٓ أَكۡثَرِهِمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٧ إِنَّا جَعَلۡنَا فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ أَغۡلَٰلٗا فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ فَهُم مُّقۡمَحُونَ ٨ وَجَعَلۡنَا

---

(١) [يس: ٦٥ ـ ٦٦]

(٢) أي: من الأعداءِ. (مفاتيح العز والنصر، ص٩١)

مِنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ سَدّٗا وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ سَدّٗا فَأَغۡشَيۡنَٰهُمۡ فَهُمۡ لَا يُبۡصِرُونَ ﴾).

قُلْتُ: قَدْ جَاءَ فِي الحَدِيثِ: «**لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبٌ، وَقَلْبُ القُرْآنِ يسٓ**»(١). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه، وَقَالَ فِيهِ: حَدِيثٌ غَرِيبٌ(٢).

فَبَرَكَتُهَا أَخَصُّ مِنْ غَيْرِهَا فِي الدَّفْعِ وَالجَلْبِ، وَمِنَ القُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ.

ثُمَّ تَلَا مِنْهَا مَا هُوَ عَيْنُ التَّرْجَمَةِ مِنْ مُضَمَّنِهَا، بَلْ قَوْلُه «يسٓ» عَلَيْهِ مَدَارُهَا؛ لِأَنَّ «اليَاءَ» لِظُهُورِ الوِلَايَةِ، وَ«السِّينَ» لِلسَّلَامَةِ، وَذَلِكَ

---

(١) قال العلامةُ ابنُ غازي المكناسي (ت٩١٩هـ) مختصرا مِنْ تكلمة التفسير الكبير للفخر الرازي: وقَدِ ٱشتملت علىٰ تقرير الأصُول الثلاثة بأقوىٰ البراهين؛ ابتدأتْ بيان الرسالة بقوله: ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ وقدَّمَ دليلَها بقوله ﴿ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾، وبقوله بعدُ ﴿ لِتُنذِرَ قَوۡمٗا ﴾ الآيَة، وخَتمَ السورةَ ببيان الوَحْدانيةَ والحشْر؛ فقَوْلُه: ﴿ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ ﴾ إشارةٌ إلىٰ التوحيد؛ وقولُه: ﴿ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ إشارةٌ إلىٰ الحَشْر، وليس في هذه السُّورة إلا هذه الأحوالُ الثَّلاثةُ ودلائلُها وتوابعُ ذلك، ومَنْ حصَلَ له ذلك فقد حَصَّل نصيبَ قَلْبِه وهْوَ التَّوْحيدُ والتصديقُ، فلمَّا كان فيها أعمالُ القلْبِ لا غَيْرُ سَمَّاهَا قَلْبًا. (تكملة نكت البسيلي في تفسير القرآن، ج٣/ ص٤٧١)

(٢) الترمذي (٢٨٨٧) وهو في مسند الإمام أحمد (٢٠٣٠) من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه بلفظ: «يس قَلْبُ القُرآنِ». قال ٱبنُ كثير: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ السُّورَةِ: أَنَّهَا لَا تُقْرَأُ عِنْدَ أَمْرٍ عَسِيرٍ إِلَّا يَسَّرَهُ اللهُ. (تفسير القرآن، ج٦/ ص٥٦١)

مُضَمَّنٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿سَلَٰمٌ قَوۡلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، فَلِذَلِكَ قِيلَ: إِنَّهَا قَلْبُ القُرْآنِ.

فَأَنْتَ إِذَا تَأَمَّلْتَ مَا فِي السُّورَةِ مِنَ القَصَصِ وَالأَخْبَارِ وَالتَّنْبِيهِ وَجَدْتَهُ رَاجِعًا لِوِلَايَتِهِ وَتَسْلِيمِهِ لِنَبِيِّهِ ﷺ وَمنْ فِي مَعْنَاهُ مِنْ خَاصَّتِهِ.

فَأَقْسَمَ تَعَالَىٰ بِالقُرْآنِ العَظِيمِ أَنَّهُ لَمِنَ المُرْسَلِينَ، عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، تَنْزِيلُ العَزِيزِ الرَّحِيمِ، وَذَلِكَ تَبْرِئَةٌ لَهُ مِنَ الكَذِبِ وَالاعْوِجَاجِ، وَإِظْهَارٌ لِاعْتِنَائِهِ بِهِ فِيمَا أَلْقَىٰ إِلَيْهِ مِنْ وَحْيِهِ، وَأَنَّ ظُهُورَ ذَلِكَ بِعِزَّتِهِ وَرَحِيمِيَّتِهِ الَّتِي تَجْرِي بِتَأْيِيدِهِ فِيمَا هُوَ بِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ لِيُنْذِرَ قَوْمًا غُفْلًا لَيُسْلِمُوا فَيَسْلَمُوا، أَوْ تَقُومَ عَلَيْهِمُ الحُجَّةُ فَيَسْلَمَ مِنْ عَتْبِهِمْ وَمَلَامِهِمْ.

ثُمَّ أَعْلَمَ بِأَنَّ القَوْلَ قَدْ حَقَّ عَلَىٰ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ، فَالأَمْرُ فِي الحُجَّةِ عَلَيْهِمْ أَقْوَىٰ مِنَ الحُجَّةِ لَهُمْ، وَبِذَلِكَ يَتَحَقَّقُ سَلَامَتُهُ وَتَسْلِيمُهُ مِنْ آفَاتِهِمْ فِي تَكْذِيبِهِمْ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ لَهُمْ سَلَامَةٌ فِي أَنْفُسِهِمْ، فَهِيَ سَلَامَةٌ لِلْأَوْلِيَاءِ، وَبَلِيَّةٌ لِلْأَعْدَاءِ، وَذَلِكَ عَيْنُ الوِلَايَةِ.

وَمَا ذُكِرَ مِنَ الأَغْلَالِ وَمَا بَعْدَهَا مِنْ تَوَابِعِ مَا ذُكِرَ، وَكَذَا مَا ذُكِرَ

مِنَ الطَّمْسِ وَمَا بَعْدَهُ.

وَإِنَّمَا قَدَّمَهُ الشَّيْخُ قَبْلَ ٱفْتِتَاحِ السُّورَةِ لِمُنَاسَبَتِهِ لِمَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنَ الطَّلَبِ، وَوَجْهِ الخَاصِّيَّةِ مِمَّا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ ذِكْرٍ خَاصِّيَّةً، فَخَاصِّيَّتُهُ مِنْ مَعْنَاهُ، وَتَصْرِيفُهُ فِي مُقْتَضَاهُ، وَسِرُّهُ فِي عَدَدِهِ إِنْ كَانَ لَهُ عَدَدٌ، وَإِلَّا فَعَلَىٰ قَدْرِ قُوَّةِ الإِيمَانِ بِهِ، وَمَا يَجْرِي مِنَ الفَيْضِ بِالقَصْدِ وَالهِمَّةِ، وَاللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوَابِ بِمَنِّهِ.

۞ تَنْبِيهٌ:

مَا وَقَعَ فِي بَيَانِ مَعْنَىٰ الآيَةِ فِي قَوْلِهِ: «كٓهيعٓصٓ» وَ«يسٓ» إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الاعْتِبَارِ، لَا جَزْمًا بِأَنَّهُ المُرَادُ، بَلْ ذَلِكَ مِنَ المُتَشَابِهِ الَّذِي ٱنْفَرَدَ اللهُ تَعَالَىٰ بِعِلْمِهِ.

وَمَا تَهْتَدِي العُقُولُ إِلَيْهِ مِنْهُ لَا يَمْنَعُ مِنِ ٱحْتِمَالِ غَيْرِهِ(١)؛ لِأَنَّهُ رَمْزٌ، وَحَقَائِقُهُ مَوْكُولَةٌ لِعِلْمِ رَامِزِهَا، وَالفَهْمُ فِيهَا لَا يُغَيِّرُهَا.

---

(١) زَرُّوق: فإنْ قُلْتَ: ما ذكَرْتَهُ مَفْهُومٌ، فهل تَمْنَع غيرهُ؟ قُلتُ: أمَّا مَا كانَ في دائرة الحقِّ والجوازِ فلَا نَمْنعُهُ، وأمَّا ما كان في حَيِّز الباطل والهذَيانِ فنَمْنَعُهُ. فلا يَنْدَفِعُ به قول من قال بأنَّها الاسْمُ الأعْظَمُ، ولا عددُ أيّام الملَّةِ، ولا غَيْرُ ذلك مِمَّا قيل. والذي أقُولُه: إنَّ هذا أَرْجَحُ لبُعْدِ الجميع عنْ مقاصِدِ الشَّرْع، والدَّعْوةِ إلىٰ اللهِ علىٰ بصيرةٍ، والنُّورِ الواضِح، وقد عَلِمَ كلُّ أناسٍ مَشْرَبهُمْ. (شرح مشكلات الحزب الكبير، ق١٤/أ)

فَٱعْرِفْ ذَلِكَ، وَلَا تَعْتَرِضْ قَبْلَ التَّأَمُّلِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

قَوْلُهُ رضي الله عنه: (شَاهَتِ ٱلْوُجُوهُ ۞ شَاهَتِ ٱلْوُجُوهُ ۞ شَاهَتِ ٱلْوُجُوهِ ۞ ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ ۖ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١١]).

قُلْتُ: قَوْلُهُ: «شَاهَتِ الوُجُوهُ» مَعْنَاهُ: ذَلَّتْ، وَخَضَعَتْ، وَخَابَتْ، فَٱنْصَرَفَتْ بِذَلِكَ.

وَقَدْ قَالَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ رَمَى بِالحَصَى فِي وَجْهِ العَدُوِّ يَوْمَ حُنَيْنٍ[١]، فَمَا مِنْ رَجُلٍ إِلَّا وَقَعَ فِي عَيْنَيْهِ مِنْهَا، وَٱنْهَزَمُوا مُدْبِرِينَ، فَهِيَ لِذَلِكَ.

وَمَعْنَى «عَنَتْ»: ذَلَّتْ وَخَضَعَتْ.

وَ«الحَيُّ القَيُّومُ» ٱسْمَانِ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى. قِيلَ: هُمَا الاسْمُ الأَعْظَمُ.

وَقَدْ جَاءَ فِي الحَدِيثِ أَنَّ الاسْمَ الأَعْظَمَ فِي البَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ وَطَه[٢].

---

(١) ٱبن ماجه (٣٨٥٦)

(٢) مسلم (١٧٧٧)

قَالَ صَاحِبُ السِّلَاحِ(١): هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ(٢)؛ لِأَنَّ هَذِهِ السُّوَرَ إِنَّمَا ٱخْتُصَّتْ بِذَلِكَ.

وَفِي التِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ رضي الله عنها أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «ٱسْمُ اللهِ الأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وَفَاتِحَةِ آلِ عِمْرَانَ: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢]». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ(٣).

وَمِمَّا كَتَبَ لَنَا بِهِ بَعْضُ المَشَايِخِ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، بسم الله الرحمن الرحيم، ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢]، ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ لِلْحَيِّ ٱلْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١] جَوَامِعُ الاسْمِ الأَعْظَمِ المَخْصُوصِ».

قُلْتُ: وَهَذَا مِنْ نَمَطِ مَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الكِتَابِ فِي قَوْلِهِ فِي الرُّؤْيَا:

(١) هو الشيخ محمد بن محمد بن عليٍّ بن الهُمام المعروف بابن الإمام (ت٧٤٥هـ) وكتابه سلاحُ المؤمن في الدعاء والذِّكر، قال عنه ٱبن الجزري: لَمْ يُؤَلَّفْ مِثْلُه. (غاية النهاية في طبقات القراء، ج٢/ ص٢٤٥) راجع ترجمته في الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر (ج١/ ص٢٦٥)

(٢) سلاحُ المؤمِن (ص٢٥٦)

(٣) الترمذي (٣٤٧٨)

«كُلُّ ٱسْمٍ جَمَعَ مَعَانِيَ الأَسْمَاءِ فَهْوَ ٱسْمُ اللهِ الأَعْظَمُ».

وَ«الحَيُّ»: الَّذِي قَامَتْ بِهِ الحَيَاةُ.

وَالحَيَاةُ: مَعْنًى مِنَ المَعَانِي الَّتِي يُوصَفُ بِهَا المَوْجُودُ المُفَارِقُ لِلْجَمَادِيَّةِ وَنَحْوِهَا. وَهِيَ فِي حَقِّ البَارِئِ سُبْحَانَهُ عَلَىٰ الوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ مِنِ ٱنْتِفَاءِ النَّقْصِ وَالحُدُوثِ وَالتَّوَقُّفِ عَلَىٰ المَوَادِّ وَالتَّأَثُّرِ بِالعَوَارِضِ.

وَ«القَيُّومُ»: هُوَ:

١ ـ القَائِمُ بِنَفْسِهِ، الَّذِي لَا يَفْتَقِرُ فِي وُجُودِهِ لِمَنْ يَقُومُ بِهِ.

٢ ـ أَوِ القَائِمُ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَلَهَا بِمَا أَحَبَّتْهُ.

وَعَلَىٰ الأَوَّلِ هُوَ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ.

وَعَلَىٰ الثَّانِي هُوَ مِنْ صِفَاتِ الأَفْعَالِ.

وَكُلٌّ صَحِيحٌ غَيْرُ مُتَنَافٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَقُرِنَ مَعَهُ ٱسْمُ «الحَيِّ» إِشْعَارًا بِأَنَّ غَيْرَهُ لَيْسَ بِحَيٍّ، وَهْوَ كَذَلِكَ لِأَنَّ حَيَاةَ كُلِّ شَيْءٍ بِإِحْيَائِهِ، وَمَآلَ مَنْ سِوَاهُ إِلَىٰ عَدَمِ حَيَاتِهِ، وَلَا عِبْرَةَ بِحَيَاتِهِ[1]، وَٱعْتَبِرْ هَذَا بِقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا

(١) زرُّوق: «الحَيُّ» هُوَ اللهُ سُبْحَانَهُ، حَيٌّ لَا يَمُوتُ، وَكُلُّ مَنْ دُونَهُ مِنْ حَيٍّ يَمُوتُ،=

يَمُوتُ ﴾ [الفرقان: ٥٨]. وَلِهَذَا شَرْحٌ يَطُولُ، فَٱنْظُرْهُ فِي شَرْحِ الأَسْمَاءِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

قَوْلُهُ: ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ [طه: ١١١] يَعْنِي فِي الدُّنْيَا بِعَدَمِ النَّصْرِ وَالتَّأْيِيدِ، وَفِي الآخِرَةِ بِالعِقَابِ الشَّدِيدِ، فَهْوَ مُتَوَعَّدٌ بِهِمَا فِيهِمَا، وَإِنْ أُخِّرَ أَمْرُهُ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَخْذَةٍ لَا يَنْفَعُهُ فِيهَا شَيْءٌ، عَلَىٰ قَدْرِ جُرْمِهِ.

فَقَدْ جَاءَ فِي الحَدِيثِ: «**إِنَّ اللهَ يُمْهِلُ الظَّالِمَ، حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ**»(١). وَلَا يَزَالُ يَنْتَقِمُ مِنْ ظَالِمٍ بِظَالِمٍ حَتَّىٰ يَنْتَقِمَ مِنْهُمَا جَمِيعًا، وَالمَنْقُولُ فِي هَذَا البَابِ كَثِيرٌ.

وَقَدْ يَكُونُ المُرَادُ بِتَوْقِيعِ الآيَةِ هُنَا رَدَّ الظَّالِمِ وَتَجَنِّيهِ بِقُوَّةِ اللهِ وَعِزَّتِهِ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ.

ثُمَّ قَالَ رضي الله عنه: (﴿طسٓ﴾(٢) ۞ ﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾(٣) ۞ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ

= وٱلْحَيُّ الَّذِي يَمُوتُ حَيَاتُهُ مُسْتَعَارَةٌ لَا حَقِيقَةَ لَهَا إِلَّا بِٱلْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ، فَٱلْحَيُّ الحَقِيقِيُّ هُوَ اللهُ سُبْحَانَهُ، وَمَنْ سِوَاهُ لَا حَيَاةَ لَهُ وَإِنْ كَانَ حَيًّا؛ لِأَنَّهُ مَعَهُ كَالمَيِّتِ فِي الوُجُودِ، لَا حَرَكَةَ لَهُ إِلَّا بِهِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ القُدْرَةِ فَلَا أَثَرَ لَهَا. (مفاتيح العزّ، ص٩٥)

(١) صحيح ٱبن حبان (٥١٧٥) وفي البخاري (٤٦٨٦) ومسلم (٢٥٨٣) بلفظ: يُمْلِي.

(٢) [النمل: ١]

(٣) [الشورى: ١ ـ ٢]

﴿ بَيۡنَهُمَا بَرۡزَخٞ لَّا يَبۡغِيَانِ ﴾(١).

قُلْتُ: إِنَّمَا وَقَّعَ بِهَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ تَذْكِيرًا وَتَبَرُّكًا بِهِمَا فِي حُصُولِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ مَعْنَاهُمَا، فَإِنَّ «الطَّاءَ» إِشَارَةٌ لِلطَّهَارَةِ، وَ«السِّينَ» لِلسَّلَامَةِ، وَكُلُّ مَا فِي السُّورَةِ إِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ طَهَارَةِ مَنْ ذُكِرَ فِيهَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ وَسَلَامَتِهِمْ مِنْ قَوْمِهِمْ(٢).

فَنَرْجُو مِنَ اللهِ أَنْ يُطَهِّرَنَا كَمَا طَهَّرَهُمْ، وَأَنْ يُسَلِّمَنَا كَمَا سَلَّمَهُمْ.

وَ«المِيمُ» الزَّائِدَةُ فِي ﴿طسٓمٓ﴾ [الشعراء: ١ ـ القصص: ١] إِنَّمَا هِيَ «مِيمُ» المُلْكِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ فِي سُورَةِ النَّمْلِ ظُهُورُ صُورَةِ المُلْكِ أُسْقِطَ رَمْزُهُ لِأَنَّ الرَّمْزَ إِنَّمَا يَكُونُ لِخَفِيِّ الدَّلَالَةِ(٣)، وَلَا خَفَاءَ.

---

(١) [الرحمن: ١٩ ـ ٢٠]

(٢) زرُّوق: فَأَوَّلُ ذَلِكَ طَهَارَةُ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَسلَامَتُهُ مِنْ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ، ثُمَّ سَلَامَةُ سُلَيْمَانَ وَدَاوُدَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فِي مُلْكِهِمَا مِنْ كُلِّ نَقْصٍ وَظُلْمٍ وَقُصُورٍ وَتَقْصِيرٍ، ثُمَّ سَلَامَةُ الهُدْهُدِ وَطَهَارَتُهُ مِنَ المُخَالَفَةِ فِيمَا هُوَ بِهِ، ثُمَّ سَلَامَةُ بَلْقِيسَ وَطَهَارَتُهَا بِالإِسْلَامِ، وَسَلَامَةُ جُنْدِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَطَهَارَتُهُمْ مِنْ مُقَابَلَةِ قَوْمِهَا، ثُمَّ طَهَارَةُ صَالِحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَسَلَامَتُهُ مِنْ قَوْمِهِ، وَطَهَارَةُ لُوطٍ ـ عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ وَسَلَامَتُهُ مِنْ فِعْلِ قَوْمِهِ وَأَذَاهُمْ، ثُمَّ طَهَارَةُ عِبَادِ اللهِ المُخْلِصِينَ وَسَلَامُ اللهِ عَلَيْهِمْ، وَٱجْرِ عَلَىٰ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ السُّورَةِ. (مفاتيح العزِّ، ص٩٥)

(٣) زرُّوق: وَإِنَّمَا يُرْمَزُ لِلأُمُورِ الخَفِيَّةِ حَتَّىٰ يَكُونَ سِرُّ المَعْنَىٰ ظَاهِرًا مِنْ وَجْهِ الرَّمْزِ. (مفاتيح العزِّ، ص٩٥)

وَمِنْ هَذَا المَعْنَىٰ مَا قِيلَ فِي إِسْقَاطِ البَسْمَلَةِ مِنْ سُورَةِ بَرَاءَةَ، وَأَنَّ ذَلِكَ لِظُهُورِ الرَّحْمَةِ فِيهَا بِوَجْهٍ لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهَا، أَعْنِي قَوْلَهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١][(١)]، وَمَا وَقَعَ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنْ أَحْوَالِ المُنَافِقِينَ، وَذِكْرِ أَوْصَافِ سَيِّدِ المُرْسَلِينَ ﷺ وَمَا خُصَّ بِهِ مِنَ الرَّحْمَةِ فِي خَاتِمَتِهَا، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ تَجِدْهُ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ.

وَقَوْلُهُ: «حمٓ» مِنَ الحِمَايَةِ.

فَهْوَ الحَامِي لِعِبَادِهِ، وَالعَالِمُ بِهِمْ، وَالسَّلَامُ القَيُّومُ بِأَمْرِهِمْ، فَـ«العَيْنُ» مِنْ عَلِيمٍ، وَ«السِّينُ» مِنْ سَلَامٍ، وَ«القَافُ» مِنَ القَيُّوم القَائِمِ القَدِيرِ، وَدَلَالَةُ آيِ السُّورَةِ عَلَىٰ ذَلِكَ وَاضِحٌ لِمَنْ فُتِحَ لَهُ أَدْنَىٰ نُورٍ

---

(١) زرُّوق: مَعْنَىٰ بَيْعِ النُّفُوسِ هُوَ أَنْ لَا يَبْقَىٰ لَهَا حَظٌّ وَلَا لَحْظٌ؛ إِذِ المُؤْمِنُ يَشْغَلُهُ الثَّنَاءُ عَلَىٰ اللهِ أَن يَكُونَ لِنَفْسِهِ شَاكِرًا، وَتَشْغَلُهُ حُقُوقُ اللهِ عَنْ أَن يَكُونَ لِحُظُوظِهِ ذَاكِرًا، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ مَعَ وُجُودِ التَّقْصِيرِ، بَلْ مَعَ التَّوْفِيرِ وَالتَّشْمِيرِ وَكَمَالِ الفَنَاءِ فِي عَيْنِ البَقَاءِ المُطْلَقِ، وَقَدْ تَضَمَّنَ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ﴾ [التوبة: ١١١]؛ إِذِ المَبِيعُ لَا يَبْقَىٰ لِبَائِعِهِ حَقٌّ فِيهِ وَلَا حَظٌّ، وَلَا تَدْبِيرَ لَهُ مَعَ مُشْتَرِيهِ، وَلَا نِسْبَةَ لَهُ فِي وُجُودِهِ مَعَ مَالِكِهِ. وَإِنَّمَا جَاءَ بَيَانُ الآيَةِ بِذَلِكَ إِظْهَارًا لِلرَّحْمَةِ، وَتَبْيِينًا لِلْكَرَامَةِ، وَإِتْمَامًا لِلنِّعْمَةِ؛ إِذْ لَا رَحْمَةَ وَلَا نِعْمَةَ أَعْظَمُ مِنْ إِكْرَامِ السَّيِّدِ عَبْدَهُ بِإِظْهَارِ النِّسْبَةِ لَهُ فِي وُجُودِهِ وَمَوْجُودِهِ، مَعَ عَزْلِهِ عَنْ وُجُودِهِ وَمَوْجُودِهِ بِطَرِيقِ الرَّحْمَةِ وَالكَرَامَةِ، لَا بِطَرِيقِ القَهْرِ وَالقُوَّةِ، وَاللهُ أَعْلَمُ. (شرح المباحث الأصلية، ص٨٩)

يُدْرِكُ بِهِ أَسْرَارَ المَوْضُوعَاتِ، وَسِرُّ ذَلِكَ يَسْرِي لِمَنْ تَعَلَّقَ بِهِ.

وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ هَذِهِ الجُمْلَةُ الحَرْفِيَّةُ مُسْتَعْمَلَةً فِي دَفْعِ الشُّرُورِ وَرَدِّ الظَّالِمِ بِوُجُوهٍ مَذْكُورَةٍ عِنْدَ أَصْحَابِ الخَوَاصِّ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ مَا ذُكِرَ مِنَ الجُمْلَتَيْنِ الحَرْفِيَّتَيْنِ(١):

ـ الأُولَى: دَالَّةٌ عَلَى الفِعْلِ الَّذِي هُوَ الطَّهَارَةُ وَالسَّلَامَةُ.

ـ وَالأُخْرَى: دَالَّةٌ عَلَى الحِمَايَةِ المُتَضَمِّنَةِ لِمَعْنَى ذَلِكَ بِالأَصَالَةِ، مَعَ ذِكْرِ الأَوْصَافِ المُوجِبَةِ لِذَلِكَ الَّتِي هِيَ فِي تَرْجَمَةِ الأَسْمَاءِ: «العَلِيمِ»، وَ«السَّلَامِ»، وَ«القَيُّومِ».

فَبَحْرُ الأَفْعَالِ مَمْزُوجٌ بِبَحْرِ الأَسْمَاءِ فِي ذَلِكَ، وَبَحْرُ الصِّفَاتِ مَعَ كُلٍّ مِنْهُمَا كَذَلِكَ، مُضَمَّنُ المَعْنَى، مُمْتَزِجُ الإِدْرَاكِ، مُتَدَاخِلُ الوُجُوهِ فِي بَابِ التَّعْرِيفِ وَالتَّلَازُمِ، فَـ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ﴾ [الرحمن: ٢٠] بِهِ يُدْرَكُ مَعْنَى الوَصْفِ مِنْ مَعْنَى الاسْمِ، فَـ﴿لَّا يَبْغِيَانِ﴾ بِحَيْثُ يَدْفَعُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ أَوْ يُنَافِيهِ(٢).

---

(١) أي: «طسٓ» وَ«حمٓ عٓسٓقٓ».

(٢) زرُّوق: فَالحِمَايَةُ مِنْ حَضْرةِ الأَفْعَالِ، وَمَا ذُكِرَ فِي العَيْنِ وَالسِّينِ وَالقَافِ مِنْ مَعَانِي الصِّفَاتِ، وَهُمَا بَحْرَانِ جَارِيَانِ فِي المَخْلُوقَاتِ، مُمْتَزِجَانِ فِي ظُهُورِ الأَثَرِ، غَيْرُ=

فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ وَتَدَبَّرْهُ، وَٱتْلُ عَلَيْهِ السُّورَتَيْنِ تَجِدْهُ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: **(حمٓ ۞ حمٓ ۞ حمٓ ۞ حمٓ ۞ حمٓ ۞ حمٓ ۞ حمٓ)**.

قُلْتُ: هَذِهِ السَّبْعَةُ هِيَ الوَاقِعَةُ فِي كِتَابِ اللهِ[١]، وَهْيَ مِنَ الحِمَايَةِ، وَفِي كُلِّ سُورَةٍ مِنْهَا نَوْعٌ مِنَ الحِمَايَةِ لَيْسَ فِي غَيْرِهَا كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ فِي آيِهَا، وَتِلْكَ السَّبْعُ وَاقِعَةٌ عَلَى الآيَاتِ الَّتِي وَقَعَتِ الحِمَايَةُ فِيهَا بِحَسَبِ أَنْوَاعِهَا.

وَإِنَّمَا قُلْنا إِنَّهُ مِنَ الحِمَايَةِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَدْ أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِأَنْ يَكُونَ شِعَارُهُمْ «حمٓ» لَا يُنْصَرُونَ[٢] فِي غَزْوَةٍ غَزَاهَا وَأَظُنُّهَا غَزْوَةَ أُحُدٍ، إِذْ قَالَ قَائِلُهُمْ: أُعْلُ هُبَلْ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**قُولُوا: اللهُ أَعْلَى وَأَجَلُّ**»[٣]. وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: **(حُمَّ الأَمْرُ، وَجَاءَ النَّصْرُ، فَعَلَيْنَا لَا يُنْصَرُونَ)**.

مَعْنَى قَوْلِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «حُمَّ الأَمْرُ» ٱشْتَدَّ وَقَوِيَ مِنْ جَانِبِ النُّصْرَةِ

= مُمْتَزِجَيْنِ بِالحَقِيقَةِ وَالخَبَرِ. (مفاتيح العزِّ، ص١٠٠)

(١) في سورة: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(٢) أبو داود (٢٥٩٧) والترمذي (١٧٧٧)

(٣) البخاري (٣٠٣٩)

وَالتَّأْيِيدِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «وَجَاءَ النَّصْرُ فَعَلَيْنَا لَا يُنْصَرُونَ» يَعْنِي الأَعْدَاءَ، ظَاهِرًا مِنَ الخَلَائِقِ، وَبَاطِنًا مِنَ الأَخْلَاقِ وَغَيْرِهَا.

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [غافر: ١ ـ ٣]).

قُلْتُ: ذَكَرَ هَذِهِ الآيَةَ الَّتِي أَوَّلُ الحَوَامِيمِ لِتَضَمُّنِهَا التَّنْبِيهَ عَلَىٰ كُلِّ سُورَةٍ مِنْهَا وَمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الحِمَايَةِ وَسِرِّ العِنَايَةِ:

ـ فَالأُولَىٰ: حِمَايَةٌ بِظُهُورِ العِزِّ.

ـ وَالثَّانِيَةُ: بِظُهُورِ المَغْفِرَةِ.

ـ وَالثَّالِثَةُ: بِظُهُورِ العِلْمِ.

ـ وَالرَّابِعَةُ: بِقَبُولِ تَوْبَةِ عِبَادِهِ.

ـ وَالخَامِسَةُ: بِشِدَّةِ عِقَابِهِ عَلَىٰ أَعْدَائِهِ.

ـ وَالسَّادِسَةُ: بِظُهُورِ غِنَاهُ عَنْهُمْ.

ـ وَالسَّابِعَةُ: بِظُهُورِ الهَيْبَةِ وَرُجُوعِ كُلِّ شَيْءٍ إِلَيْهِ.

وَلِكُلٍّ نُكْتَةٌ تَدُورُ عَلَيْهَا، وَقَدْ وَقَعَتْ فِي وَسَطِهَا جَامِعَةً لِمَا ذُكِرَ فِيهَا:

ـ فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴾ [غافر: ٥١] الآيَةَ، إِذَا تَأَمَّلْتَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا وَجَدْتَهُ دَائِرًا عَلَيْهَا، وَهْيَ مُتَضَمِّنَةٌ لَهُ بِأَوَّلِهَا وَآخِرِهَا فِي قِصَصِهَا وَأَحْكَامِهَا، وَذَلِكَ مِنْ ظُهُورِ عِزَّتِهِ وَإِعْزَازِهِ لِأَوْلِيَائِهِ.

ـ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [فصلت: ٤٣] تَدُورُ عَلَيْهِ مَعَانِي سُورَةِ فُصِّلَت.

ـ وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ [الشورى: ٢٥] تَدُورُ عَلَيْهِ مَعَانِي سُورَةِ الشُّورَىٰ وَمَا فِيهَا مِنَ الحِمَايَةِ.

ـ وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُم مُّنتَقِمُونَ ﴾ [الزخرف: ٤١] الآيَةَ، تَجِدُ مَعَانِي السُّورَةِ دَائِرَةً عَلَيْهَا، وَهِيَ مِنْ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ: ﴿شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ﴾ [غافر: ٣].

ـ وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِى مَوْلًى عَن مَّوْلًى شَيْـًٔا وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤١﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الدخان: ٤١ ـ ٤٢]، تَجِدُ مَعنَىٰ السُّورَةِ دَائِرًا عَلَيْهِ، وَهْوَ مِنْ مَعْنَىٰ ٱسْمِهِ ﴿ذِى ٱلطَّوْلِ ﴾ [غافر: ٣]، أَيِ الغَنِيِّ الوَاجِدِ.

ـ وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الجاثية: ١٨] الآيَاتِ، تَجِدُ مَعَانِيَ السُّورَةِ دَائِرَةً عَلَىٰ ذَلِكَ، وَهْوَ مِنْ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٣].

ـ وَقَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [الأحقاف: ١٣] الآيَاتِ، تَجِدُ مَعَانِيَ السُّورَةِ رَاجِعَةً إِلَيْهَا وَدَائِرَةً عَلَيْهَا، وَهْوَ مِنْ مَعْنَىٰ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿إِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ [غافر: ٣].

فَٱعْرِفْ ذَلِكَ حَقَّهُ، وَدُرْ عَلَىٰ وَجْهِ الحِمَايَةِ وَفِيهِ، وَتَأَمَّلْ كُلَّ آيَةٍ فِي هَذِهِ السُّوَرِ تَجِدْهَا رَاجِعَةً لِذَلِكَ، لَا عَلَىٰ الوَجْهِ الَّذِي هُوَ فِي الَّتِي تَلِيهَا، وَرَبُّكَ الفَتَّاحُ العَلِيمُ.

وَبِحَسَبِ هَذَا فَكُلُّ «حمٓ» لَهُ خَاصِّيَّةٌ تَخْتَصُّ بِهِ فِي التَّرْجَمَةِ وَالتَّفْصِيلِ وَالجُمْلَةِ، وَنَحْنُ وَإِنْ لَمْ نَعْرِفْهَا تَفْصِيلاً فَقَدْ عَرَفْنَاهَا تَأْصِيلًا، وَتَدَبَّرْنَاهَا تَحْصِيلًا، وَاللهُ المُوَفِّقُ بِمَنِّهِ وَكَرَمِهِ.

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (﴿بِسْمِ ٱللَّهِ بَابُنَا[1] ۞ تَبَارَكَ حِيطَانُنَا ۞

(١) ٱبن باخلا: ٱعْلَمْ أنَّ الله تعالىٰ شرعَ للعبدِ أن يَذْكُرَ اللهَ تعالىٰ عند ٱبتداءِ كلِّ أمرٍ إشعارًا للعبدِ أنَّ كلَّ شيءٍ كائنٌ بٱسم الله تعالىٰ، فيَعْلَمُ ذلك فيَقْوَىٰ إيمانُهُ ويتأكَّدُ. وَأيضا فإنَّه إذا ذكَرَ اللهَ تعالىٰ في شيء بُورِكَ له في ذلك الشيء، فيصيرُ القليلُ كثيرًا،=

يسٓ سَقْفُنَا ۞ كٓهيعٓصٓ كِفَايَتُنَا ۞ حمٓ عٓسٓقٓ حِمَايَتُنَا ﴾).

قُلْتُ: يَعْنِي أَنَّهُ بِٱسْمِ اللهِ يَدْفَعُ وَيَجْلِبُ؛ لِأَنَّ البَابَ هُوَ مَحَلُّ الإِدْخَالِ وَالإِخْرَاجِ وَالتَّحَصُّنِ.

وَسُورَةُ «تَبَارَكَ» مُضَمَّنَةٌ بِعُلُومِ التَّوَكُّلِ وَالعُبُودِيَّةِ، فَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ لَهَا بَرَكَةُ التَّحْصِينِ وَالتَّحْصِيلِ، وَشَوَاهِدُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ ٱللَّهُ﴾ [الملك: ٢٨] إِلَىٰ آخِرِ السُّورَةِ، مَعَ مَا فِي لَفْظِ «تَبَارَكَ» مِنِ ٱسْتِشْعَارِ العُلُوِّ وَالعَظَمَةِ، مَعَ مَا يَقْتَرِنُ بِذَلِكَ فِي كُلِّ بِسَاطٍ، إِذْ مَوْقِعُهُ مَا يَدُلُّ لِلدَّفْعِ وَالنَّفْعِ بِأَمْرٍ أَوْ تَحْقِيقٍ، فَهْيَ حِصْنٌ لِكُلِّ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ(١).

= والضارُّ نافعًا، ببركةِ الله تعالىٰ. إذا علمتَ ذلك فلا شيء يفتَحُ بابُهُ إلا بٱسم الله تعالىٰ حقيقةً، فإن ذكرَهُ المؤمنُ بورِكَ له؛ لقيامه بالعبودِيَّة، فحقيقٌ علىٰ العبدِ أن لا يقول شيئًا وأن لا يفتحَ باب شيء حتىٰ يَذْكُرَ ٱسْمَ مولاهُ عليه ليقوىٰ إيمانُهُ، وليقارنِ فعلُهُ بركاتِ ٱسم الله تعالىٰ، وجَدِيرٌ أن يقول: «بِسْمِ اللهِ بَابُنَا»: أي: بسم الله نستفتحُ كلَّ شيء من حركاتنا وسكناتنا وأفعالنا وإراداتنا. (اللطيفة المرضية، ص١٨٠ ـ ١٨١)

(١) ٱبن باخلا: «حيطان» جمْعُ حائِط، وحائِطٌ ٱسْمُ فاعل مِنْ حاطَ يَحُوطُ فهو حائِطٌ، فكأنه قال: تباركَ تُحِيطُ بنا. وتبارَكَ فِعْلٌ ماضٍ مأخوذٌ مِن الثبوتِ والدوام، ثم ٱسْتُعْمِل في البَرَكةِ الَّتِي هي حصولُ الخَيْر والنِّعَم مِنَ الله تعالىٰ، فكأنه قال: البَرَكةُ مُحِيطَةٌ بِنَا، وذَكر لفظَ القرآن تَبَرُّكًا به. ويحتمل أن يكون قَصدَ السُّورةَ. وقد ثبت=

وَإِنَّمَا كَانَتْ «يسٓ» سَقْفًا لِأَنَّ الوِلَايَةَ وَالسَّلَامَةَ بِهِمَا يَقَعُ الدَّفْعُ لِكُلِّ نَازِلٍ.

وَتَقَدَّمَ مَا فِي «كٓهيعٓصٓ» وَأَنَّ خَاصِّيَّتَهَا الكِفَايَةُ، وَهِيَ المَعْنَىٰ المَقْصُودُ بِهَا، وَلَا حِمَايَةَ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَتَسْلِيمِهِ وَقَيُّومِيَّتِهِ.

فَهْوَ مِنْ بَابِ الانْحِيَاشِ إِلَيْهِ، وَالتَّعَلُّقِ بِأَسْمَائِهِ فِي دَفْعِ البَلَاءِ وَجَلْبِ الخَيْرِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَخَوَاصُّ هَذِهِ الجُمْلَةِ وَفَوَائِدُهَا مَبْنِيٌّ عَلَىٰ مَعَانِيهَا وَمُقْتَضَيَاتِهَا كَمَا تَقَدَّمَ، وَالكَلَامُ فِي ذَلِكَ لَيْسَ لَنَا لِعَدَمِ العِلْمِ بِهِ، وَكَشْفُ أَسْرَارِ الحَقِّ فِيهِ عِنْدَ تَحَقُّقِهِ، مَعَ تَوَقُّفِهِ عَلَىٰ شُرُوطٍ فِي الذَّوَاتِ وَغَيْرِهَا، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَالَ رضي الله عنه: (﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۞ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۞ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾).

إِشَارَةً إِلَىٰ التَّوَكُّلِ، وَتَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِاللهِ تَعَالَىٰ فِيمَا هُوَ بِهِ،

= في الحديث أنَّ «تبارَكَ» السُّورة المُنْجِيةُ التي تُنْجِي صاحِبَها مِنْ عذابِ القَبْر وتجادِلُ عنه، فلا جرمَ يقول العبدُ: نُورُ تَبَاركَ يُحِيطُ بي لِيَحْمِيَني اللهُ تعالىٰ به في الدُّنيا والآخِرَة من كلِّ سوءٍ. (اللطيفة المرضية، ص١٨٤)

وَتَوْقِيعًا لِلْخِطَابِ الرَّبَّانِيِّ فِي مَقْصِدِهِ تَبَرُّكًا بِمُوَاجَهَةِ نَبِيِّهِ.

وَتَوْقِيعُ ٱسْمِهِ السَّمِيعِ العَلِيمِ فِي ذَلِكَ لِمُنَاسَبَةِ الوَاقِعِ مِنَ الدُّعَاءِ وَاللَّجَإِ وَحَاصِلِ الحَالِ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رضي الله عنه: (**سِتْرُ العَرْشِ مَسْبُولٌ عَلَيْنَا ۞ وَعَيْنُ اللَّهِ نَاظِرَةٌ إِلَيْنَا ۞ بِحَوْلِ اللهِ لَا يُقْدَرُ عَلَيْنَا ۞ وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ ۞ بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۞ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ۞ فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ۞**[1]).

قُلْتُ: هَذِهِ الجُمْلَةُ تَحَصُّنٌ وَتَعَوُّذٌ، مَرْجِعُهُ الاسْتِنَادُ إِلَىٰ اللهِ، وَالاعْتِمَادُ عَلَيْهِ، بِلَا عِلَّةٍ وَلَا سَبَبٍ.

وَ«عَيْنُ اللهِ»: عِبَارَةٌ عَنْ حِفْظِهِ وَكَلَاءَتِهِ لَنَا، وَصَوْنِهِ وَرِعَايَتِهِ.

وَقَدْ كَتَبَ عَبْدُ المَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ لِلْحَجَّاجِ يُهَدِّدُهُ وَيَتَوَعَّدُهُ، فَلَمْ يَدْرِ مَا يُجِيبُ بِهِ فَضَيَّقَ عَلَىٰ مُحَمَّدِ بْنِ الحَنَفِيَّةِ وَتَوَعَّدَهُ وَهَدَّدَهُ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ ٱبْنُ الحَنَفِيَّةِ: إِنَّ لِلَّهِ ثَلَاثَمِئَةٍ وَسِتِّينَ نَظْرَةً فِي خَلْقِهِ كُلَّ يَوْمٍ، وَلَعَلَّ نَظْرَةً مِنْهَا تَحْصُلُ لِي فَيُنْقِذُنِي بِهَا مِنْك، أَوْ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ عَبْدَ المَلِكِ قَالَ: هَذَا الكَلَامُ إِنَّمَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِ النُّبُوَّةِ[2].

---

(١) [يوسف: ٦٤]

(٢) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء (ج٣/ ص١٧٦)

وَ«حَوْلُ اللهِ»: قُوَّتُهُ الَّتِي يُحَوِّلُ بِهَا عِبَادَهُ مِنْ حَالٍ إِلَىٰ حَالٍ. وَسَيَأْتِي بَعْضُ الكَلَامِ عَلَىٰ الحَوْقَلَةِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ.

وَقَوْلُهُ: ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ﴾ [البروج: ٢٠] الآيَةُ مَشْهُورَةٌ لِلْحِفْظِ، مَذْكُورَةٌ بِذَلِكَ عِنْدَ الخُرُوجِ لِلسَّفَرِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ جُرِّبَ صَحِيحًا ذَلِكَ، كَمَا جُرِّبَتْ مُلَازَمَةُ قِرَاءَةِ: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١] لِدَفْعِ الدَّمَامِيلِ بَعْدَ صَلَاةِ العَصْرِ. وَذَكَرَ صَاحِبُ ٱخْتِصَارِ «عَوَارِفِ المَعَارِفِ»(١) أَنَّ قِرَاءَتَهَا فِي نَفْسِ الصَّلَاةِ تُقْبَلُ، فَالقِرَاءَةُ بَعْدَهَا كَذَلِكَ، وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: ﴿فَٱللَّهُ خَيْرٌ حَٰفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾ [يوسف: ٦٤] تَبَرُّؤًا مِنَ الأَسْبَابِ فِي ٱسْتِحْفَاظِ المَخُوفِ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا قَالَهُ وَالِدُ يُوسُفَ ـ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ ـ حِينَ ٱسْتَشْعَرَ عَدَمَ إِفَادَةِ الأَسْبَابِ فِي حِفْظِ وَلَدِهِ، وَعَلَىٰ ذَلِكَ جَرَتْ أُمُّ مُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ أُلْقِيَ فِي اليَمِّ.

فَالأَسْبَابُ لِحِكْمَةِ التَّعَبُّدِ، وَالاعْتِمَادُ عَلَىٰ المُقَدِّرِ فِي الجَلْبِ وَالدَّفْعِ، فَقَدْ قَالَ فِي «التَّنْوِيرِ» بَعْدَ الكَلَامِ فِي الأَسْبَابِ وَالتَّجْرِيدِ: «وَالقَوْلُ الفَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الأَسْبَابِ وُجُودًا، وَالغَيْبَةِ عَنْهَا

---

(١) للإمام شهاب الدين السهروردي (ت٦٣٢هـ) اختصره غير واحدٍ من العلماء.

شُهُودًا، فَأَثْبِتْهَا مِنْ حَيْثُ أَثْبَتَهَا بِحِكْمَتِهِ، وَلَا تَسْتَنِدْ إِلَيْهَا لِعِلْمِكَ بِأَحَدِيَّتِهِ». وَهْوَ عَجِيبٌ صَحِيحٌ فِي بَابِهِ، قَوْلٌ فَصْلٌ فِيهِ[١].

وَٱقْتِرَانُ ذِكْرِ «أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ» مَعَ مَا ذُكِرَ مِنَ الحِفْظِ لِلْإِشْعَارِ بِأَنَّ مَنْ دُونَهُ تَعَالَىٰ مِنْ أَبٍ وَأَخٍ وَإِنْ كَانَ لَهُمْ رَحْمَةٌ فَإِنَّهَا لَا تُسَاوِي شَيْئًا مَعَ رَحْمَتِهِ، بَلْ لَا رَحْمَةَ إِلَّا مِنْهُ، وَإِنَّمَا ذُكِرَ غَيْرُهُ لِتَحْقِيقِ النَّفْسِ بِتَسْلِيمِ الدَّعْوَىٰ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (﴿**إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ**[٢] ۞ **إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ** ۞ **إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ** ۞﴾).

قُلْتُ: أَتَىٰ بِهَذِهِ الجُمْلَةِ عَلَىٰ سَبِيلِ الاقْتِدَاءِ وَالتَّأَسِّي بِرَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا أُمِرَ بِقَوْلِهِ، أَوْ قَالَهُ فِي نَفْسِهِ.

وَمَعْنَىٰ «وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ»: مُتَوَلِّي أَمْرِي، وَمَنْ تَوَلَّاهُ كَفَاهُ كُلَّ مُهِمٍّ.

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو العَبَّاسِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «مَثَلُ الوَلِيِّ مَعَ اللهِ كَوَلَدِ اللَّبُؤَةِ مَعَ

(١) التنوير في إسقاط التدبير لابن عطاء الله السكندري (ص٥٤)
(٢) [الأعراف: ١٩٦]

أُمِّهِ، أَتَرَاهَا تَارِكَتَهُ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَقْتُلَهُ؟!(١).

وَقَالَ القُشَيْرِيُّ رحمه الله: «إِنَّمَا هُمَا ٱثْنَانِ: وَلِيٌّ، وَصَفِيٌّ؛ فَالوَلِيُّ يَتَحَقَّقُ لَهُ كُلُّ مَا يُرِيدُ، وَالصَّفِيُّ مَنْ يَتَسَلَّطُ عَلَىٰ قَلْبِهِ الرِّضَىٰ بِمَا يَجْرِي». ٱنْتَهَىٰ.

وَحَقِيقَةُ الوَلِيِّ: هُوَ الَّذِي تَوَلَّىٰ اللهَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ، فَتَوَلَّاهُ اللهُ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، فَكَمَا لَمْ يَبْقَ فِيهِ بَقِيَّةٌ لِغَيْرِهِ، لَا يَدَعُهُ لِأَحَدٍ سِوَاهُ.

وَ«ٱلصَّـٰلِحِينَ»: جَمْعُ صَالِحٍ: وَهْوَ مَنْ صَلَحَتْ حَالُهُ فِي أَمْرِ دِينِهِ، فَلَمْ يُرَ مِنْ أَفْعَالِهِ مَا هُوَ فَاسِدٌ وَلَا مَرْدُودٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

(﴿حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝ حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ۝﴾).

وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: «حَسْبِيَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ» وَارِدٌ شَرْعًا، وَمَأْمُورٌ بِهَا سَبْعًا لِكِفَايَةِ كُلِّ مُهِمٍّ(٢)،

---

(١) لطائف المنن (٤٠) تحقيق الشيخ عبد الحليم محمود.

(٢) يشير إلىٰ ما رواه أبو داود (٥٠٨١) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عن النَّبي صلى الله عليه وسلم أنه=

وَلَكِنَّ الشَّيْخَ لَمْ يَذْكُرْ هَاهُنَا إِلَّا ثَلَاثًا.

وَمَعْنَى «حَسْبِيَ ٱللَّهُ»: ٱكْتَفَيْتُ بِهِ فَلَا أَطْلُبُ مِنْ غَيْرِهِ، كَمَا قَالَ الصِّدِّيقُ ـ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ ـ حِينَ أُخْرِجَ مِنَ السِّجْنِ: حَسْبِي مِنْ دُنْيَاكُمْ دِينِي، وَحَسْبِيَ اللهُ مِنْ دِينِي.

وَكَانَ نَقْشُ مَالِكٍ رحمه الله: «حَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الوَكِيلُ»، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّ اللهَ أَخْبَرَ عَنْ قَوْمٍ قَالُوا: ﴿حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٧٣ ـ ١٧٤] وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ المَطَالِبِ وَالمَآرِبِ.

وَقَوْلُهُ رضي الله عنه: (**وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ العَلِيِّ العَظِيمِ ۞ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ العَلِيِّ العَظِيمِ ۞ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ العَلِيِّ العَظِيمِ ۞**).

تَبَرُّؤٌ مِنَ الحَوْلِ وَالقُوَّةِ، وَرُجُوعٌ إِلَى حَوْلِ اللهِ وَقُوَّتِهِ.

وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ أَنَّهَا كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ(١)، وَأَنَّهَا تَدْفَعُ

= قال: «مَنْ قالَ فِي كُلِّ يَوْمٍ حِينَ أصبح وَحِينَ أَمْسَى: حَسْبِيَ اللهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ العَرْشِ العَظِيم، سَبْعَ مَرَّاتٍ، كَفَاهُ اللهُ تعالى ما أهَمَّهُ».

(١) البخاري (٤٢٠٥) ومسلم (٢٧٠٤) زرُّوق: معْنَى كَوْنِهَا كَنْزًا مِنْ كُنوزِ الجَنَّةِ=

سَبْعِينَ بَابًا مِنَ البَلَاءِ أَدْنَاهَا الهَمُّ[١].

وَمَعْنَاهَا الآخَرُ: لَا حَرَكَةَ[٢] وَلَا ثَبَاتَ إِلَّا بِاللهِ.

وَفِي حَدِيثٍ: «لَا حَوْلَ عَنْ مَعْصِيَةِ اللهِ إِلَّا بِعِصْمَةِ اللهِ، وَلَا قُوَّةَ عَلَىٰ طَاعَةِ اللهِ إِلَّا بِإِعَانَةِ اللهِ»[٣].

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مَعْنَىٰ «العَلِيِّ»: الرَّفِيعُ فِي المَنْزِلَةِ وَالمَزِيَّةِ وَالمَكَانَةِ، لَا المَكَانِ.

وَ«العَظِيمُ»: الَّذِي يَصْغُرُ عِنْدَ ذِكْرِ وَصْفِهِ كُلُّ شَيْءٍ سِوَاهُ.

(وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ).

ثُمَّ خَتَمَ الشَّيْخُ ﵁ بِالصَّلَاةِ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَٱخْتَلَفَتْ فِي لَفْظِهَا نُسَخُهُ، فَالمَقْصُودُ حُصُولُهَا فِي الجُمْلَةِ.

وَقَدْ آنَ أَنْ نَخْتِمَ هَذِهِ التَّعْلِيقَةَ بِدُعَاءٍ يُنَاسِبُ حَالَنَا وَمَا نَحْنُ فِيهِ

= أنها بِسَاطُ الرِّضَىٰ والتَّسْليم الَّذِي هو جَنَّةُ الدُّنْيا. (مفاتيح العز، ص١١٠)

(١) الطبراني في الصغير (٤٣٨) والأوسط (٩٤٣)

(٢) الأزهريُّ: الحَوْلَ: الحركةُ. يُقال: حالَ الشَّخصُ: إذا تحرَّكَ. فكأنَّ القائِلَ إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، يقول: لا حَرَكةَ ولا ٱسْتِطاعةَ إلا بمَشِيئَةِ اللهِ. (تهذيب اللغة، ج٥/ ص١٥٧)

(٣) البزار في المسند (٢٠٠٤) والبيهقي في شعب الإيمان (٦٥٥).

مِنْ أَمْرِ البَحْرِ وَرُكُوبِهِ وَخَوْفِ هَوْلِهِ وَأُمُورِهِ:

اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا نَحْنُ فِيهِ، وَمَا نَطْلُبُهُ وَمَا نَرْتَجِيهِ مِنْ رَحْمَتِكَ فِي أَمْرِنَا كُلِّهِ، فَيَسِّرْ أَمْرَنَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ سَفَرِنَا، وَمَا نَطْلُبُهُ مِنْ حَوَائِجِنَا، وَقَرِّبْ عَلَيْنَا المَسَافَاتِ، وَسَلِّمْنَا مِنَ العِلَلِ وَالآفَاتِ، فَإِنَّهُ لَا مَلَاذَ لَنَا وَلَا مُسْتَنَدَ وَلَا مُعْتَمَدَ إِلَّا أَنْتَ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ، وَصَلَّىٰ اللهُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.

وَكُتِبَ كُلُّهُ عَلَىٰ سَفْحِ بَحْرِ القُلْزُمِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

تَمَّ الحِزْبُ المُبَارَكُ بِحَمْدِ اللهِ وَعَوْنِهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ، وَالحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ.

فهرس الموضوعات

المغاربية لطباعة وإشهار الكتاب
La Maghrébine pour l'Impression
et la Publication du Livre

22، نهج المقاولين – المنطقة الصناعية الشرقية – أريانة – تونس
الهاتف : 683 837 70 216+ – الفاكس : 975 838 70 216+